معاناة
الشعب المغربي
رواية واقعية
تأليف : بدر شاشا

المجتمع الفقير في المغرب

بين الفقر والبطالة والمرض النفسي والمعاناة والحاجة

إهداء

إلى كل أب أنهكه البحث عن لقمة العيش، وإلى كل أم تخفي دموعها حتى لا يرى أطفالها حجم الألم الذي تعيشه، وإلى كل شاب يحمل شهادة في يده وأحلاماً في قلبه، لكنه يصطدم كل يوم بواقع البطالة وضيق الفرص. إلى كل من يعيش في الهامش ويؤمن رغم كل شيء بأن الغد قد يكون أفضل. هذا الكتاب لكم.

فهرس الكتاب

المجتمع المغربي بين الفقر والبطالة والمعاناة والأمل

تأليف: بدر شاشا

المقدمة

الفصل الأول: المجتمع المغربي بين الماضي والحاضر... تحولات عميقة وتحديات جديدة

الفصل الثاني: الفقر في المغرب... عندما تصبح الحياة اليومية معركة من أجل البقاء

الفصل الثالث: البطالة وأحلام الشباب المؤجلة... بين الشهادة وانتظار الفرصة

الفصل الرابع: غلاء المعيشة وضغط الحياة... عندما لا يكفي الدخل لتلبية الحاجات

الفصل الخامس: الأسرة المغربية بين الاستقرار والتفكك... تغير القيم والعلاقات

الفصل السادس: الزواج بين الحلم والواقع... صعوبة التأسيس وبداية المشاكل

الفصل السابع: الطلاق وتشتت الأسرة... آثار اجتماعية ونفسية على الأبناء

الفصل الثامن: الأطفال بين الفقر والحرمان... مستقبل يبحث عن فرصة

الفصل التاسع: التعليم العمومي والخصوصي... فوارق تؤثر في مستقبل الأبناء

الفصل العاشر: المدرسة المغربية بين الطموح والتحديات... الجودة والغش والمسؤولية

الفصل الحادي عشر: الصحة بين الحاجة والإمكانات... معاناة الفئات الهشة

الفصل الثاني عشر: السكن بين الحلم والواقع... أزمة الاستقرار لدى الأسر والشباب

الفصل الثالث عشر: العالم القروي والمناطق الجبلية... فوارق التنمية والخدمات

الفصل الرابع عشر: الشباب المغربي بين الطموح والضياع... جيل يبحث عن الطريق

الفصل الخامس عشر: الهاتف ومواقع التواصل الاجتماعي... بين المعرفة وإضاعة الوقت

الفصل السادس عشر: العلاقات الاجتماعية في زمن التغير... بين الحرية والمسؤولية

الفصل السابع عشر: المرأة والرجل في المجتمع المغربي... تغير الأدوار وتحديات العلاقة

الفصل الثامن عشر: عزوف الشباب عن الزواج... بين الظروف الاقتصادية والتحولات الاجتماعية

الفصل التاسع عشر: الفقر وتأثيره على الأسرة... عندما تصبح المسؤوليات أكبر من الإمكانيات

الفصل العشرون: القيم والأخلاق في المجتمع المغربي... بين الماضي والحاضر

الفصل الحادي والعشرون: العمل والوظيفة... بين الاجتهاد والوساطة وعدم تكافؤ الفرص

الفصل الثاني والعشرون: الفساد والغش والظلم... عندما تهتز الثقة في المجتمع

الفصل الثالث والعشرون: المال والثروة والدعم الاجتماعي... بين الحاجة والعدالة

الفصل الرابع والعشرون: البيئة المغربية... الغابات والماء والمسؤولية المجتمعية

الفصل الخامس والعشرون: الأسرة الكبيرة والفقر... عندما تصبح المسؤولية أكبر من الإمكانيات

الفصل السادس والعشرون: طفل لم يختر أن يولد فقيراً

الفصل السابع والعشرون: حين يصبح الفقر إرثاً... هل يمكن كسر دائرة المعاناة؟

الفصل الثامن والعشرون: مجتمع يبحث عن الأمل... بين ضغوط الواقع وحلم الغد

الفصل التاسع والعشرون: أحكام المجتمع... عندما تصبح حياة الإنسان موضوعاً لنظرات الآخرين

الفصل الثلاثون: عزوف بعض الشباب عن الزواج... بين صعوبة الواقع وتغير أنماط العلاقات

الفصل الحادي والثلاثون: شباب بين الأمل والضياع... عندما يبحث البعض عن الهروب من الواقع

الفصل الثاني والثلاثون: معاناة الفقراء... عندما تحدد الجغرافيا والظروف الاقتصادية مسار الحياة

الفصل الثالث والثلاثون: البيئة مرآة المجتمع... عندما يتحول الإهمال إلى خطر يهدد الجميع

الفصل الرابع والثلاثون: الرجل والمرأة في المجتمع المغربي... بين تغير الأدوار وتراجع الثقة

الفصل الخامس والثلاثون: جيل بين الشاشة والواقع... هل ضاع الحلم أم ضاعت البوصلة؟

الفصل السادس والثلاثون: بين الفقر والبطالة... الصلاة والصبر والعمل طريق الإنسان نحو الأمل

الفصل السابع والثلاثون: بين الاجتهاد والوساطة... عندما يشعر المجتهد أن الطريق ليس عادلاً

الفصل الثامن والثلاثون: جيل مواقع التواصل... بين حرية التعبير ومسؤولية الكلمة

الفصل التاسع والثلاثون: بين الحاجة والاستفادة... عندما تصبح الثروة والدعم الاجتماعي موضوع نقاش

الفصل الأربعون: عندما يشعر المواطن أن الفرص لا تُوزع بعدل... بين الواسطة وتكافؤ الفرص

الفصل الحادي والأربعون: بين الخوف والصمت... عندما يشعر الإنسان أن صوته غير مسموع

الفصل الثاني والأربعون: بين الظلم والغش... عندما تهتز الثقة في المجتمع والاقتصاد

الفصل الثالث والأربعون: بين الخوف والصمت... عندما يشعر الإنسان أن صوته غير مسموع

الخاتمة: المغرب بين الألم والأمل... الإنسان أولاً

ليس الفقر مجرد رقم في تقرير اقتصادي، ولا مجرد نسبة تعلنها المؤسسات الرسمية، بل هو حياة كاملة يعيشها ملايين الناس في تفاصيل يومهم. يبدأ مع أول ساعات الصباح حين يفكر رب الأسرة في كيفية تدبير مصاريف اليوم، ويستمر حتى آخر الليل وهو يتساءل كيف سيواجه الغد. إنه شعور دائم بعدم الأمان، وخوف مستمر من المرض، ومن فقدان العمل، ومن تراكم الديون، ومن مستقبل الأبناء.

شهد المغرب خلال العقود الأخيرة مشاريع كبرى في مجالات البنية التحتية والصناعة والطاقة والاستثمار، وحقق تقدماً في عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا التقدم لم ينعكس بالقدر نفسه على جميع الفئات والمناطق، إذ ما زالت شرائح واسعة من المجتمع تواجه تحديات تتعلق بالدخل، وفرص العمل، وجودة الخدمات الأساسية، والتفاوتات الاجتماعية والمجالية.

في العديد من الأحياء الشعبية والقرى، تستيقظ الأسر على هموم متشابهة؛ دخل محدود، أسعار مرتفعة، فرص عمل قليلة، وخدمات لا تلبي دائماً حاجات السكان. وفي ظل هذه الظروف، تصبح الحياة اليومية سلسلة من التحديات التي تتجاوز الجانب المادي لتؤثر في الصحة النفسية والعلاقات الأسرية والإحساس بالأمل.

أما البطالة، فهي ليست مجرد غياب وظيفة، بل تجربة تمس كرامة الإنسان واستقلاليته. فالشاب الذي قضى سنوات في الدراسة ثم يجد نفسه عاجزاً عن الحصول على فرصة عمل مستقرة، قد يشعر بالإحباط وفقدان الثقة بالمستقبل. كما أن العامل الذي يفقد مصدر رزقه يواجه ضغوطاً اقتصادية واجتماعية قد تنعكس على أسرته بأكملها.

ويتقاطع ذلك مع تحديات الصحة النفسية، إذ يمكن للضغوط المالية والاجتماعية المستمرة أن تزيد من مستويات القلق والتوتر والاكتئاب لدى بعض الأفراد، خاصة عندما تغيب شبكات الدعم أو يصعب الوصول إلى خدمات الرعاية النفسية. ومن هنا، لا يمكن فصل الفقر عن بقية المشكلات الاجتماعية، لأنها غالباً ما تتداخل وتؤثر في بعضها بعضاً.

ولا يهدف هذا الكتاب إلى إصدار الأحكام أو تقديم صورة أحادية عن المجتمع المغربي، بل يسعى إلى فهم الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل أسبابها

وآثارها، وإبراز قصص الناس الذين يعيشونها، مع مناقشة السياسات والمبادرات والحلول التي يمكن أن تسهم في الحد من الفقر والهشاشة وتعزيز فرص العيش الكريم.

إن مستقبل أي مجتمع لا يقاس فقط بحجم اقتصاده أو عدد مشاريعه، بل بقدرته على تمكين أفراده من التعليم والعمل والرعاية الصحية والعيش بكرامة. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الكتاب ليكون دعوة إلى التفكير، والحوار، والبحث عن حلول واقعية تجعل التنمية أكثر شمولاً وعدلاً، حتى يشعر كل مواطن بأن له مكاناً في وطنه، وأن الأمل ليس امتيازاً لفئة دون أخرى، بل حق للجميع.

الفصل الأول

الفقر في المغرب... حين تتحول الحياة إلى معركة يومية

الفقر ليس كلمة عابرة، ولا رقماً يكتب في التقارير السنوية، ولا نسبة مئوية تتغير من سنة إلى أخرى، بل هو واقع يعيشه الإنسان في كل لحظة من يومه. إنه الشعور بالعجز عندما لا يستطيع الأب شراء ما يحتاجه أطفاله، والخوف الذي يرافق الأم وهي تفكر في مصاريف البيت، والقلق الذي يلازم الشاب وهو يبحث عن عمل فلا يجد إلا أبواباً مغلقة. إنه حالة اجتماعية واقتصادية ونفسية تتجاوز نقص الدخل لتصل إلى الإحساس بفقدان الأمان والاستقرار.

في المغرب، كما في كثير من دول العالم، لا يظهر الفقر بالشكل نفسه في كل مكان. فقد يكون واضحاً في بعض القرى النائية التي تعاني من ضعف البنية التحتية، وقد يكون خفياً داخل المدن الكبرى، حيث يعيش أشخاص يعملون لساعات طويلة لكن دخولهم لا تكفي لتلبية حاجاتهم الأساسية. لذلك فإن الفقر لا يقتصر على من لا يملك المال، بل يشمل أيضاً من يعيش في حالة هشاشة دائمة، يخشى أن يفقد عمله أو أن يمرض أو أن يرتفع ثمن السلع أكثر مما يحتمل.

عندما يخرج العامل مع طلوع الشمس، يكون أول ما يشغل باله هو كيف سيؤمن قوت يومه. يعمل ساعات طويلة، وقد يبذل جهداً كبيراً، لكنه يعود إلى منزله ليجد أن دخله بالكاد يغطي المصاريف الأساسية. الإيجار يزداد، وأسعار المواد الغذائية ترتفع، وفواتير الماء والكهرباء تثقل كاهل الأسرة، بينما تبقى الأجور بالنسبة إلى كثير من العاملين محدودة مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة.

وهكذا يجد الإنسان نفسه يعمل باستمرار، لكنه لا يشعر بأنه يتقدم أو يحسن ظروف حياته.

في الأحياء الشعبية، تتكرر المشاهد نفسها كل يوم. أسر كثيرة تعيش في مساكن صغيرة، يتقاسم أفرادها غرفاً محدودة، ويحاول الجميع التأقلم مع ظروف صعبة. الأطفال يذهبون إلى المدرسة بآمال كبيرة، لكن بعضهم يعود ليجد أن أسرته عاجزة عن توفير الكتب أو الملابس أو مستلزمات الدراسة. ومع مرور الوقت، تتحول الأحلام الصغيرة إلى أمنيات مؤجلة، ويبدأ الإحساس بالحرمان في التسلل إلى النفوس.

أما في القرى، فإن الفقر يأخذ أبعاداً أخرى. يعتمد كثير من السكان على الفلاحة البسيطة التي تتأثر بالأمطار والجفاف وتقلبات المناخ. وعندما يضعف الموسم الفلاحي، تتراجع المداخيل، وتصبح الأسرة أمام تحديات متزايدة في توفير احتياجاتها. وقد يضطر بعض الشباب إلى مغادرة قراهم بحثاً عن فرص عمل في المدن، ليكتشفوا أن المدينة نفسها تعاني من البطالة وارتفاع تكاليف الحياة.

إن الفقر لا يقتصر على نقص المال، بل يمتد إلى التعليم والصحة والسكن وفرص العمل. فالطفل الذي ينشأ في أسرة فقيرة قد لا يحصل على التعليم نفسه الذي يحصل عليه طفل يعيش في ظروف أفضل، والمريض الذي لا يستطيع تحمل تكاليف العلاج قد يؤجل زيارة الطبيب حتى تتفاقم حالته، والأسرة التي لا تملك سكناً لائقاً تعيش في ظروف تؤثر في صحتها وكرامتها.

ومن أخطر آثار الفقر أنه يترك بصماته على النفس البشرية. فالضغوط اليومية المستمرة قد تؤدي إلى القلق والتوتر والإرهاق النفسي، وقد يشعر الإنسان بأنه فقد السيطرة على حياته. وعندما يستمر هذا الوضع سنوات طويلة، يصبح الإحباط جزءاً من الحياة اليومية، ويبدأ البعض في فقدان الثقة بالمستقبل.

الشباب هم أكثر الفئات تأثراً بهذه الظروف. فالكثير منهم يكمل دراسته وهو يحلم بوظيفة مستقرة تمكنه من بناء حياته، لكن الواقع قد يكون مختلفاً. سنوات من البحث عن العمل قد تمر دون نتيجة، فيشعر الشاب بأنه عالق بين طموحاته وإمكاناته المحدودة. ومع مرور الوقت، قد يختار البعض الهجرة، أو العمل في القطاع غير المهيكل، أو التخلي عن أحلامهم المهنية.

ولا يمكن الحديث عن الفقر دون التطرق إلى غلاء المعيشة. فالارتفاع المستمر في أسعار عدد من السلع والخدمات يجعل الأسر ذات الدخل المحدود أمام

معادلة صعبة. فكل زيادة في الأسعار تعني تقليصاً في الإنفاق على جانب آخر من الحياة، وقد تضطر الأسرة إلى الاستغناء عن بعض الاحتياجات حتى تتمكن من توفير الغذاء أو دفع الإيجار أو شراء الدواء.

كما ينعكس الفقر على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة. فالضغوط الاقتصادية المستمرة قد تؤدي إلى زيادة التوتر والخلافات، وقد يشعر الآباء بالعجز أمام احتياجات أبنائهم، بينما يعيش الأبناء إحساساً بالحرمان مقارنة بغيرهم. لذلك فإن الفقر ليس مشكلة فردية، بل قضية تمس الأسرة والمجتمع بأكمله.

ورغم هذه التحديات، فإن المجتمع المغربي عرف عبر تاريخه قيماً راسخة في التضامن والتكافل. فكثير من الأسر تتعاون فيما بينها، والجيران يقدمون المساعدة عند الحاجة، وتساهم الجمعيات الخيرية والمبادرات المدنية في دعم الفئات الأكثر هشاشة. وتبقى هذه القيم أحد أهم عناصر القوة داخل المجتمع، رغم أنها لا تستطيع وحدها معالجة الأسباب العميقة للفقر.

إن مواجهة الفقر تتطلب رؤية شاملة تقوم على خلق فرص العمل، وتحسين جودة التعليم، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتعزيز الخدمات الصحية، ودعم الاستثمار المنتج، وتقليص الفوارق بين المدن والقرى، حتى تصبح التنمية أكثر شمولاً وتستفيد منها مختلف فئات المجتمع.

هذا الفصل ليس نهاية الحديث عن الفقر، بل هو بداية رحلة لفهم واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في المغرب المعاصر. ففي الصفحات القادمة سننتقل إلى البطالة، باعتبارها أحد أهم العوامل التي تؤثر في حياة الشباب والأسر، وسنحاول تحليل أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وكيف يمكن أن تتحول من مشكلة فردية إلى تحدٍ وطني يستوجب حلولاً مستدامة.

الفصل الثاني

البطالة في المغرب... عندما يصبح الانتظار أسلوب حياة

عندما يولد الطفل، تبدأ الأسرة في رسم أحلامها حول مستقبله. تكبر هذه الأحلام مع دخوله المدرسة، ثم الإعدادية، ثم الثانوية، ثم الجامعة أو معاهد التكوين. يعتقد الأبوان أن سنوات الدراسة ستكون الطريق نحو وظيفة تحفظ الكرامة وتفتح أبواب الاستقرار. غير أن كثيراً من الشباب يصطدمون بعد التخرج بواقع مختلف، حيث تتحول الشهادة إلى ورقة يحملها صاحبها من

إدارة إلى أخرى، ومن مباراة إلى أخرى، دون أن يحصل على فرصة عمل مستقرة.

البطالة ليست مجرد غياب منصب شغل، بل هي تجربة قاسية يعيشها الإنسان بكل تفاصيلها. إنها الاستيقاظ كل صباح دون برنامج واضح، والبحث اليومي عن فرصة قد لا تأتي، والشعور بأن العمر يمر بينما الأحلام تبقى معلقة. ومع مرور السنوات، يصبح الانتظار جزءاً من الحياة، ويبدأ الإحباط في التسلل إلى النفس.

في المغرب، يواجه سوق الشغل تحديات متعددة. فهناك آلاف الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل سنة، بينما لا تنمو فرص التشغيل بالوتيرة نفسها. كما أن بعض القطاعات الاقتصادية تعرف موسمية في التشغيل، فيجد العامل نفسه يعمل عدة أشهر ثم يعود إلى البطالة من جديد.

ويعيش عدد من الشباب مفارقة مؤلمة؛ فهم يحملون شهادات جامعية أو تكويناً مهنياً، لكنهم لا يجدون عملاً يتناسب مع مؤهلاتهم. وقد يضطر بعضهم إلى قبول أعمال مؤقتة أو منخفضة الأجر، ليس لأنها تحقق طموحاتهم، بل لأنها الوسيلة الوحيدة لتوفير الحد الأدنى من الدخل.

لا تتوقف آثار البطالة عند الجانب الاقتصادي، بل تمتد إلى الجانب النفسي والاجتماعي. فالشاب الذي يشعر بأنه غير قادر على بناء مستقبله قد يفقد ثقته بنفسه، وقد يتردد في تكوين أسرة أو تحمل مسؤوليات جديدة بسبب غياب الاستقرار المالي. كما أن طول مدة البطالة قد يخلق شعوراً بالعزلة واليأس لدى بعض الأشخاص.

وفي العديد من الأحياء الشعبية، أصبح من المألوف رؤية مجموعات من الشباب يقضون ساعات طويلة في المقاهي أو الساحات العمومية. بعضهم ينتظر اتصالاً من مشغل، وبعضهم يبحث يومياً عن عمل مؤقت، وآخرون يحاولون الهروب من ضغوط الواقع عبر قضاء الوقت في ألعاب الهاتف أو متابعة مباريات كرة القدم أو المراهنات الرياضية، أملاً في تغيير مفاجئ لظروفهم المعيشية.

وتؤثر البطالة كذلك في الأسرة المغربية. فالوالدان اللذان أنفقا سنوات طويلة على تعليم أبنائهما ينتظران أن يجنيا ثمار هذا الاستثمار، لكن استمرار البطالة

يجعل الأبناء يعتمدون مادياً على أسرهم لفترات طويلة. ويؤدي ذلك إلى ضغوط إضافية على الأسرة، خاصة إذا كان دخلها محدوداً أصلاً.

أما في العالم القروي، فإن فرص العمل تكون أكثر محدودية في كثير من المناطق، مما يدفع الشباب إلى الهجرة نحو المدن الكبرى. غير أن المدينة لا تستوعب الجميع، فينتهي الأمر بالبعض إلى العمل في القطاع غير المهيكل، حيث تغيب الحماية الاجتماعية والاستقرار المهني.

ورغم هذه التحديات، فإن البطالة ليست قدراً محتوماً. فكل تجربة دولية ناجحة تؤكد أن الاستثمار في التعليم الجيد، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم ريادة الأعمال، وربط التكوين بحاجيات سوق الشغل، وتحسين مناخ الاستثمار، كلها عوامل تساهم في خلق فرص عمل مستدامة.

كما أن تطوير الاقتصاد الرقمي، والصناعات الحديثة، والاقتصاد الأخضر، والسياحة، والفلاحة ذات القيمة المضافة، يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة أمام الشباب المغربي، إذا رافقته سياسات عمومية فعالة وتكوين مستمر يواكب التحولات الاقتصادية.

إن البطالة ليست مشكلة الشباب وحدهم، بل هي قضية تمس المجتمع بأكمله. فكل شاب يجد فرصة عمل لائقة يصبح قادراً على المساهمة في تنمية الاقتصاد، وبناء أسرة مستقرة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية. أما عندما تطول البطالة، فإن آثارها تتجاوز الفرد لتنعكس على الأسرة والمجتمع والتنمية.

لهذا، فإن محاربة البطالة ليست مجرد هدف اقتصادي، بل هي رهان على مستقبل المغرب، وعلى قدرة شبابه على تحويل طاقاتهم وأحلامهم إلى مشاريع وإنجازات تخدم الوطن وتمنحهم حياة كريمة.

الفصل الثالث

غلاء المعيشة... عندما يسبق ثمن الحياة دخل الأسرة المغربية

لم يعد الحديث عن غلاء المعيشة في المغرب مجرد نقاش يدور في المقاهي أو داخل البيوت، بل أصبح جزءاً من الحياة اليومية لكل أسرة. فمع بداية كل شهر تبدأ رحلة الحسابات الدقيقة؛ كم بقي من الراتب؟ وكم سيذهب إلى الإيجار؟ وكم

ستكلف المواد الغذائية؟ وهل سيبقى ما يكفي لشراء الدواء أو ملابس الأطفال أو مستلزمات الدراسة؟

هذه الأسئلة لم تعد تخص الأسر الفقيرة فقط، بل أصبحت ترافق حتى كثيراً من الأسر ذات الدخل المتوسط. فكل ارتفاع في الأسعار ينعكس مباشرة على تفاصيل الحياة اليومية، ويجبر العائلات على إعادة ترتيب أولوياتها، والاستغناء عن بعض الاحتياجات التي كانت في الماضي أموراً عادية.

تبدأ معاناة الأسرة المغربية منذ خروج رب الأسرة إلى السوق. فالمبلغ الذي كان يكفي لشراء حاجيات أسبوع كامل أصبح لا يغطي سوى جزء منها. يقف المواطن أمام أسعار الخضر والفواكه واللحوم والأسماك والزيوت والحليب والسكر وغيرها من المواد الأساسية، ثم يبدأ في المقارنة بين ما يحتاجه وما يستطيع شراءه فعلاً. وفي كثير من الأحيان يكون مضطراً إلى التخلي عن بعض المشتريات حتى لا يتجاوز ميزانيته المحدودة.

ولا يتوقف الأمر عند الغذاء، فالإيجار أصبح يشكل أكبر عبء مالي بالنسبة لعدد كبير من الأسر، خاصة في المدن الكبرى. فقد يستهلك جزءاً كبيراً من الدخل الشهري، تاركاً ما تبقى لتغطية باقي النفقات. ومع ارتفاع أسعار العقارات، أصبح امتلاك منزل بالنسبة إلى كثير من الشباب حلماً بعيد المنال، مما يدفعهم إلى تأجيل الزواج أو الاستمرار في السكن مع أسرهم لسنوات طويلة.

كما ارتفعت تكاليف النقل، سواء بالنسبة لمن يستخدم وسائل النقل العمومي أو السيارة الخاصة. فالعامل الذي يقطع مسافات طويلة للوصول إلى مقر عمله يقتطع جزءاً مهماً من راتبه لتغطية مصاريف التنقل، بينما يجد التلميذ أو الطالب نفسه أمام عبء إضافي يضاف إلى تكاليف الدراسة.

وتشكل المناسبات الاجتماعية ضغطاً آخر على الأسر. فالأعياد، والدخول المدرسي، والأعراس، وشهر رمضان، كلها فترات ترتفع فيها النفقات بشكل ملحوظ. وتحاول الأسر الحفاظ على كرامتها ومكانتها الاجتماعية، حتى وإن اضطر بعضها إلى الاقتراض أو استنزاف مدخراته.

ولا يقتصر أثر غلاء المعيشة على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى الصحة النفسية. فالتفكير المستمر في كيفية تدبير المصاريف، والخوف من أي طارئ صحي أو فقدان الوظيفة، يولدان حالة من القلق المزمن. وقد يشعر الأب أو الأم

بالعجز عندما يعجزان عن تلبية احتياجات الأبناء، وهو شعور يترك أثراً عميقاً في العلاقات الأسرية.

أما الأطفال، فهم يلاحظون هذه التغيرات حتى وإن لم يدركوا أسبابها بالكامل. فالطفل الذي يطلب لعبة أو رحلة مدرسية أو لباساً جديداً ثم يسمع عبارة "ليس الآن "بشكل متكرر، يبدأ في إدراك أن ظروف أسرته لا تسمح بتحقيق كل رغباته. ومع مرور الوقت، قد يؤثر ذلك في ثقته بنفسه وفي إحساسه بالمساواة مع أقرانه.

وفي المقابل، يحاول كثير من المغاربة التكيف مع هذا الواقع بطرق مختلفة. فهناك من يبحث عن عمل إضافي بعد انتهاء دوامه الرسمي، وهناك من تعتمد أسرته على أكثر من مصدر للدخل، بينما تلجأ بعض العائلات إلى الاقتصاد في الاستهلاك أو شراء الضروريات فقط.

كما تلعب الجالية المغربية المقيمة بالخارج دوراً مهماً في دعم عدد من الأسر من خلال التحويلات المالية، التي تساعد على مواجهة جزء من الأعباء المعيشية. غير أن هذا الدعم، رغم أهميته، لا يمكن أن يكون بديلاً عن اقتصاد يوفر فرص عمل مستقرة ودخلاً يسمح بالعيش الكريم.

إن القدرة الشرائية ليست مجرد مفهوم اقتصادي، بل هي مقياس لجودة الحياة. فعندما يستطيع المواطن توفير الغذاء والسكن والتعليم والعلاج دون خوف دائم من المستقبل، يشعر بالاستقرار ويصبح أكثر قدرة على الإنتاج والمشاركة في تنمية مجتمعه. أما عندما تتحول الحياة إلى سلسلة من الحسابات اليومية والقلق المستمر، فإن آثار ذلك تمتد إلى المجتمع كله.

إن مواجهة غلاء المعيشة تتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة، تقوم على دعم الإنتاج، وتحسين المنافسة، وتشجيع الاستثمار، وحماية الفئات الأكثر هشاشة، وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية، حتى يتمكن المواطن من مواجهة تقلبات الأسعار دون أن يفقد حقه في حياة كريمة.

ولعل أكبر تحدٍ يواجه المجتمع المغربي اليوم ليس فقط ارتفاع الأسعار، بل كيفية الحفاظ على التوازن بين الدخل ومتطلبات الحياة. فكلما اتسعت الفجوة بينهما، ازدادت الضغوط على الأسر، وأصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أكثر صعوبة.

إن غلاء المعيشة ليس قدراً لا يمكن تغييره، بل هو تحدٍ يحتاج إلى تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، حتى تبقى الكرامة الإنسانية في صلب أي مشروع تنموي، ويشعر كل مغربي بأن ثمرة التنمية تنعكس على حياته اليومية، لا في الأرقام وحدها، بل في جودة العيش والأمل في المستقبل.

الفصل الرابع

المرض النفسي في المجتمع المغربي... الجرح الذي لا يراه أحد

قد يبدو الإنسان من الخارج مبتسماً، يمارس حياته اليومية بشكل عادي، يذهب إلى عمله أو يبحث عنه، يجلس مع أصدقائه، ويتحدث مع أسرته، لكن في داخله قد تدور معركة صامتة لا يراها أحد. معركة من القلق والخوف والإرهاق النفسي، سببها تراكم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأسرية. ولهذا يوصف المرض النفسي بأنه الجرح الذي لا يظهر على الجسد، لكنه قد يكون من أكثر الجراح ألماً.

في المجتمع المغربي، لا يزال الحديث عن الصحة النفسية يواجه قدراً من الحرج. فكثير من الناس يربطون أي اضطراب نفسي بصورة نمطية غير دقيقة، مما يدفع بعض الأشخاص إلى إخفاء معاناتهم بدلاً من طلب المساعدة. والنتيجة أن عدداً من الأفراد يعيشون سنوات طويلة وهم يعانون بصمت، خوفاً من نظرة المجتمع أو من سوء الفهم.

الفقر ليس سبباً وحيداً للمرض النفسي، لكنه قد يكون أحد العوامل التي تزيد من الضغوط. فالإنسان الذي يقضي يومه وهو يفكر في كيفية توفير ثمن الطعام أو الإيجار أو الدواء، يعيش حالة مستمرة من التوتر. وإذا استمرت هذه الضغوط دون حلول أو دعم، فقد تؤثر في صحته النفسية وجودة حياته.

كما أن البطالة تترك آثاراً تتجاوز الجانب المادي. فالشاب الذي يبحث عن عمل أشهراً أو سنوات دون نتيجة قد يشعر بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس. ومع مرور الوقت، قد ينسحب من الحياة الاجتماعية، ويقل تواصله مع الآخرين، ويصبح أكثر حساسية تجاه أي انتقاد أو مقارنة مع أقرانه الذين تمكنوا من بناء مسار مهني مستقر.

ولا تقتصر الضغوط النفسية على الشباب، بل تشمل الآباء والأمهات أيضاً. فالأب الذي لا يستطيع توفير جميع احتياجات أسرته قد يشعر بثقل المسؤولية،

والأم التي تحاول تدبير مصاريف البيت في ظل دخل محدود قد تعيش ضغطاً يومياً كبيراً. وعندما تتكرر هذه الضغوط، فإنها تؤثر في العلاقات الأسرية، وقد تزيد من الخلافات وسوء التفاهم داخل البيت.

وفي بعض الحالات، تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى اضطراب النوم، وفقدان الشهية أو زيادتها، وصعوبة التركيز، والتعب المستمر، والشعور بانخفاض الحافز. وهذه الأعراض قد تكون مؤشرات تستحق الاهتمام، خاصة إذا استمرت لفترة طويلة وأثرت في قدرة الشخص على ممارسة حياته اليومية.

ومن التحديات التي تواجه الصحة النفسية أيضاً الشعور بالعزلة. فبعض الأشخاص يعتقدون أنهم وحدهم من يعانون، بينما يعيش آخرون الظروف نفسها. وعندما يغيب الحوار والدعم الاجتماعي، قد تتفاقم المعاناة ويزداد الإحساس بالوحدة.

وتلعب الأسرة دوراً أساسياً في التخفيف من الضغوط النفسية. فالاستماع، والتفهم، والحوار الهادئ، والابتعاد عن السخرية أو التقليل من مشاعر الآخرين، كلها عوامل تساعد على خلق بيئة أكثر دعماً. كما أن المدرسة ومكان العمل والمؤسسات الصحية والمجتمع المدني يمكن أن تسهم في نشر الوعي بأهمية الصحة النفسية والتشجيع على طلب المساعدة عند الحاجة.

وقد شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بموضوع الصحة النفسية، إلا أن هذا المجال ما زال يواجه تحديات تتعلق بتوفير الخدمات المتخصصة، وتقريبها من المواطنين، وتعزيز التوعية المجتمعية للحد من الوصمة المرتبطة بالاضطرابات النفسية.

إن بناء مجتمع متوازن لا يقتصر على توفير الطرق والمباني وفرص الاستثمار، بل يشمل أيضاً الاهتمام بالإنسان من الداخل. فالاستثمار في الصحة النفسية هو استثمار في الإنتاجية، وفي استقرار الأسرة، وفي تماسك المجتمع، لأن الإنسان الذي يشعر بالأمان والدعم يكون أكثر قدرة على العمل والإبداع والمشاركة في تنمية وطنه.

ولا ينبغي أن يُنظر إلى طلب المساعدة النفسية على أنه علامة ضعف، بل هو خطوة مسؤولة نحو تحسين جودة الحياة، تماماً كما يراجع الإنسان الطبيب عند إصابته بمرض جسدي. فالصحة النفسية جزء لا يتجزأ من الصحة العامة، ولا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون الاهتمام بها.

لقد أثبتت التجارب أن المجتمعات التي تعطي قيمة للصحة النفسية، وتوفر خدمات مناسبة، وتكافح الوصمة الاجتماعية، تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن مستقبل المغرب لا يرتبط فقط بالنمو الاقتصادي، بل أيضاً بقدرته على بناء مجتمع يحافظ على كرامة الإنسان وصحته الجسدية والنفسية معاً.

إن الإنسان قد يتحمل ضيق العيش لفترة، وقد يصبر على قلة الدخل، لكنه يحتاج دائماً إلى الأمل، وإلى الإحساس بأن جهده لن يضيع، وأن المجتمع لا يترك أبناءه وحدهم في مواجهة الصعوبات. ومن هنا تبدأ قوة الأمم؛ من إنسان يشعر بأنه محترم، ومسموع، وقادر على بناء مستقبل أفضل.

الفصل الخامس

الحاجة والكرامة... عندما يصبح تأمين لقمة العيش أكبر تحدٍ في حياة الإنسان

ليس أصعب على الإنسان من أن يشعر بالعجز أمام احتياجات أسرته. فالحاجة لا تعني فقط نقص المال، بل تعني أن يعيش الإنسان وهو يفكر في أبسط تفاصيل الحياة، وأن يتحول كل يوم إلى امتحان جديد من أجل توفير الضروريات. إنها حالة يعيشها آلاف المغاربة بصمت، بعيداً عن الأرقام والإحصاءات، داخل بيوت متواضعة، وفي أحياء شعبية، وفي قرى بعيدة، حيث تصبح لقمة العيش هي الهم الأول والأخير.

تبدأ الحاجة عندما يصبح الدخل أقل من متطلبات الحياة. فالأسرة التي كان دخلها يكفي بالكاد قبل سنوات، تجد نفسها اليوم عاجزة عن تغطية النفقات نفسها. لم تتغير ساعات العمل، ولم يقل الجهد الذي يبذله الأب أو الأم، لكن الأسعار ارتفعت، بينما بقيت الإمكانات محدودة. وهكذا تبدأ رحلة التنازل عن الاحتياجات، فيؤجل شراء الملابس، وتؤخر زيارة الطبيب، ويؤجل إصلاح المنزل، ويصبح الادخار حلماً بعيد المنال.

في كثير من البيوت المغربية، أصبحت الأم خبيرة في تدبير الأزمات. فهي التي تحاول أن تجعل القليل يكفي الجميع، وأن تخفي قلقها حتى لا يشعر أطفالها بالخوف. قد تحرم نفسها من أشياء كثيرة حتى لا يحرم أبناؤها، وتؤجل شراء ما تحتاجه حتى لا يختل توازن ميزانية الأسرة. إنها تضحية يومية لا تظهر في أي تقرير اقتصادي، لكنها تعكس قوة المرأة المغربية وصبرها.

أما الأب، فيخرج كل صباح باحثاً عن العمل أو متوجهاً إلى وظيفته، وهو يعلم أن ما سيجنيه في نهاية الشهر قد لا يكون كافياً. يحمل هم الإيجار، وفواتير الماء والكهرباء، ومصاريف الدراسة، والعلاج، والغذاء. وفي كثير من الأحيان، يشعر بثقل المسؤولية لأنه يريد أن يوفر لأسرته حياة أفضل، لكنه يصطدم بواقع اقتصادي لا يرحم.

وتظهر الحاجة أيضاً في الأطفال، عندما يطلب الطفل شيئاً بسيطاً فيجد والديه عاجزين عن توفيره في تلك اللحظة. قد لا يفهم الطفل معنى الأزمة الاقتصادية، لكنه يفهم أن هناك أشياء لا يستطيع الحصول عليها مثل بعض أصدقائه. وهذا الإحساس قد يترك أثراً في شخصيته إذا تكرر باستمرار.

وفي الأحياء الشعبية، تتكرر المشاهد نفسها. أشخاص يستيقظون مع الفجر بحثاً عن فرصة عمل يومية، وآخرون ينتظرون في أماكن معروفة علّ أحد المشغلين يطلب عاملاً ليوم واحد. بعضهم يعود إلى منزله في المساء وقد وجد عملاً، وبعضهم يعود كما خرج، دون أن يجني شيئاً سوى التعب والانتظار.

أما في القرى، فإن الحاجة ترتبط أحياناً بالمواسم الفلاحية. فإذا كان الموسم جيداً، تحسنت أوضاع الأسر نسبياً، وإذا كان ضعيفاً بسبب الجفاف أو قلة الأمطار، دخلت الأسر في مرحلة صعبة قد تمتد أشهراً. ولهذا فإن الاستقرار الاقتصادي في بعض المناطق يبقى مرتبطاً بعوامل طبيعية لا يمكن التحكم فيها بالكامل.

ورغم كل هذه الظروف، يرفض كثير من المغاربة الاستسلام. فهم يعملون في أكثر من مهنة، ويبحثون عن مصادر إضافية للدخل، ويحاولون الحفاظ على كرامتهم مهما كانت الصعوبات. وهذا الإصرار يعكس ثقافة عميقة تؤمن بأن العمل، مهما كان بسيطاً، أفضل من الاتكال على الآخرين.

غير أن الحاجة قد تدفع بعض الأشخاص إلى قرارات صعبة، مثل الانقطاع عن الدراسة، أو الهجرة بحثاً عن فرص أفضل، أو العمل في ظروف غير مستقرة، أو تحمل وظائف شاقة بأجور محدودة. وكل هذه الخيارات لا تكون نابعة من الرغبة، بل من الضرورة.

ولهذا فإن محاربة الحاجة ليست مسؤولية الفرد وحده، بل هي مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فكل فرصة عمل جديدة، وكل مدرسة جيدة، وكل مستشفى يقدم خدمات ذات جودة، وكل مشروع تنموي

يصل إلى المناطق الهشة، يساهم في تقليص دائرة الحاجة وفتح باب الأمل أمام الأسر.

إن الكرامة الإنسانية لا تقاس بما يملكه الإنسان من مال، بل بحقه في أن يعيش حياة آمنة، وأن يجد عملاً يضمن له دخلاً كريماً، وأن يتمكن من علاج نفسه وتعليم أبنائه دون خوف من المستقبل. وعندما يشعر المواطن بأن جهده يكافأ، وأن المجتمع يوفر له فرصاً عادلة، يصبح أكثر قدرة على المشاركة في بناء وطنه.

يبقى الأمل هو رأس المال الحقيقي للفقراء. فكل أب يخرج صباحاً للعمل، وكل أم تكافح من أجل أبنائها، وكل شاب يواصل البحث عن فرصة رغم الصعوبات، يثبت أن الإنسان قادر على مقاومة الظروف عندما يتمسك بالأمل. لكن الأمل وحده لا يكفي، بل يحتاج إلى سياسات تنموية عادلة، وإلى اقتصاد يخلق فرصاً حقيقية، وإلى مجتمع يؤمن بأن كرامة الإنسان هي أساس أي نهضة.

إن المجتمع الذي ينجح في تقليص الحاجة ليس المجتمع الذي يوزع المساعدات فقط، بل المجتمع الذي يمنح أفراده القدرة على الاعتماد على أنفسهم، ويخلق لهم فرص العمل، ويحميهم من الهشاشة، ويجعل الكرامة حقاً للجميع لا امتيازاً لفئة محدودة.

الفصل السادس

الشباب المغربي بين ضياع الأحلام والبحث عن المستقبل

لا توجد ثروة أغلى من الشباب، فهم الطاقة التي تبني الأوطان، والعقول التي تصنع المستقبل، والأيدي التي تحرك عجلة الاقتصاد. غير أن هذه الثروة قد تتحول إلى مصدر قلق إذا وجدت نفسها محاصرة بالبطالة، وضعف الفرص، وارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبة تحقيق الاستقرار. عندها يبدأ السؤال الذي يتكرر في أذهان آلاف الشباب المغاربة كل يوم: **أين مكاني في هذا الوطن؟**

يولد الطفل المغربي مثل أي طفل في العالم، ممتلئاً بالأحلام. يحلم أن يصبح طبيباً أو مهندساً أو أستاذاً أو شرطياً أو رجل أعمال أو رياضياً مشهوراً. تكبر هذه الأحلام مع سنوات الدراسة، ويقضي الأبوان سنوات من التضحية لتوفير مصاريف التعليم، أملاً في أن يكون المستقبل أفضل من الحاضر.

لكن بعد سنوات طويلة من الدراسة، يصطدم كثير من الشباب بواقع مختلف. يبدأ البحث عن العمل، وتبدأ معه رحلة الانتظار. يرسل عشرات طلبات التوظيف، ويشارك في مباريات ومقابلات، ويكتشف أن المنافسة كبيرة، وأن فرص العمل أقل من عدد الباحثين عنها. تمر الشهور، ثم السنوات، ويبقى السؤال نفسه: متى سأبدأ حياتي؟

ولا تقتصر معاناة الشباب على البطالة فقط، بل تمتد إلى صعوبة بناء مستقبل مستقل. فالحصول على عمل هو الخطوة الأولى، لكن بعد ذلك تأتي تحديات أخرى؛ إيجاد سكن، وتحمل تكاليف المعيشة، وتكوين أسرة، وتأمين مستقبل الأبناء. وكلما ارتفعت تكاليف الحياة، أصبحت هذه الأحلام أكثر صعوبة.

وفي عدد من المدن المغربية، أصبحت المقاهي فضاءً يقضي فيه كثير من الشباب ساعات طويلة. بعضهم ينتظر اتصالاً من مشغل، وبعضهم يبحث عبر هاتفه عن فرص عمل، وآخرون يجلسون فقط لقتل الوقت، لأنهم لا يجدون بديلاً. وليس الجلوس في المقهى هو المشكلة، بل أن يصبح نتيجة لغياب فرص أخرى تمنح الشاب شعوراً بالإنتاج والانتماء.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في خلق صورة مثالية للحياة، حيث يرى الشباب باستمرار مظاهر النجاح والثروة والسفر، فيقارن بعضهم نفسه بالآخرين، ويشعر بأن حياته لا تتقدم بالسرعة نفسها. وقد يؤدي ذلك إلى الإحباط أو فقدان الثقة بالنفس، رغم أن ما يُعرض على هذه المنصات لا يعكس دائماً الواقع الكامل.

ومن جهة أخرى، يختار بعض الشباب إنشاء مشاريع صغيرة، أو العمل الحر، أو تعلم مهارات جديدة، في محاولة لصناعة مستقبلهم بأنفسهم. ورغم الصعوبات التي تواجههم، فإن هذه المبادرات تعكس روح المبادرة والإبداع لدى فئة واسعة من الشباب المغربي.

وتظل الهجرة موضوعاً حاضراً في تفكير كثير من الشباب. فالبعض يرى فيها فرصة لتحسين ظروفه المعيشية، بينما يفضل آخرون البقاء في المغرب والمساهمة في تنميته إذا توفرت الظروف المناسبة. وفي كلتا الحالتين، فإن الدافع الأساسي غالباً ما يكون البحث عن حياة أكثر استقراراً، وليس مجرد الرغبة في مغادرة الوطن.

ولا يمكن تحميل الشباب وحدهم مسؤولية هذا الواقع، كما لا يمكن اختزال المشكلة في عامل واحد. فبناء مستقبل أفضل يتطلب تعاون الجميع؛ الدولة، والقطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني، والأسر. فعندما يتلقى الشاب تعليماً جيداً، وتتاح له فرص تدريب وعمل، ويجد بيئة تشجع المبادرة والابتكار، يصبح أكثر قدرة على تحقيق ذاته وخدمة مجتمعه.

إن الشباب المغربي لا يفتقر إلى الطموح ولا إلى الذكاء، بل يحتاج قبل كل شيء إلى الفرصة. فرصة عادلة تثبت أن الاجتهاد له قيمة، وأن الكفاءة تجد مكانها، وأن المستقبل لا يُبنى بالحظ وحده، بل بالعمل والإبداع والعدالة في تكافؤ الفرص.

لقد أثبت التاريخ أن نهضة الأمم تبدأ عندما تؤمن بشبابها، وتستثمر في قدراتهم، وتفتح أمامهم أبواب الأمل. والمغرب يملك جيلاً قادراً على الإبداع في مختلف المجالات، إذا توفرت له البيئة التي تساعده على تحويل أفكاره إلى إنجازات، وطموحاته إلى مشاريع، وأحلامه إلى واقع.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يطرحه الجميع ليس: ماذا ينتظر الشباب من وطنهم؟ بل أيضاً: كيف يمكن أن نصنع وطناً يستطيع كل شاب أن يرى فيه مستقبله، وأن يشعر بأن جهده وتعبه يمكن أن يثمرا حياة كريمة؟ فالإجابة عن هذا السؤال هي التي ستحدد شكل المجتمع المغربي في العقود القادمة.

الفصل السابع

السكن في المغرب... عندما يصبح امتلاك بيت حلماً بعيد المنال

منذ القدم ارتبط البيت في وجدان الإنسان بالأمان والاستقرار والكرامة. فالبيت ليس مجرد جدران وسقف يحتمي بهما الإنسان من الحر والبرد، بل هو المكان الذي تنمو فيه الأسرة، وتُصنع فيه الذكريات، ويشعر فيه الإنسان بأنه يملك مساحة من الطمأنينة. ولهذا، فإن أزمة السكن ليست أزمة عقارية فقط، بل هي قضية اجتماعية وإنسانية تؤثر في حاضر الأسر ومستقبلها.

في المغرب، يحلم آلاف الشباب بأن يمتلكوا منزلاً صغيراً يؤسسون فيه حياتهم الزوجية، لكن الطريق نحو هذا الحلم أصبح أكثر صعوبة بالنسبة إلى كثيرين. فارتفاع أسعار العقارات في عدد من المدن، وارتفاع تكاليف البناء، وأسعار الإيجار، يجعل الوصول إلى سكن لائق تحدياً حقيقياً، خاصة لمن هم في بداية حياتهم المهنية أو لمن يعملون بدخل محدود.

تبدأ المعاناة منذ لحظة البحث عن منزل للإيجار. يقضي كثير من الأسر أياماً أو أسابيع في البحث عن شقة تناسب إمكاناتها المالية، لكنها تجد نفسها أمام أسعار تفوق قدرتها. وقد تضطر إلى قبول مساكن صغيرة أو بعيدة عن مكان العمل أو الدراسة، لأن الخيارات الأخرى غير متاحة.

ومع مرور السنوات، يتحول الإيجار إلى عبء دائم. ففي بداية كل شهر، يقتطع جزء كبير من الدخل لتسديد واجب الكراء، قبل التفكير في الغذاء أو النقل أو العلاج أو تعليم الأبناء. وإذا كان دخل الأسرة محدوداً، فإن أي ارتفاع في الإيجار قد يربك ميزانيتها بالكامل.

أما الشباب المقبلون على الزواج، فيجد كثير منهم أنفسهم أمام معادلة صعبة. فتكاليف الزواج، وتأثيث المنزل، وشراء أو كراء السكن، كلها نفقات كبيرة تحتاج إلى دخل مستقر ومدخرات، وهو ما لا يتوفر للجميع. لذلك يؤجل بعض الشباب الزواج سنوات، ليس لغياب الرغبة في تكوين أسرة، بل لأن الظروف الاقتصادية لا تسمح بذلك.

وفي القرى، قد تختلف طبيعة المشكلة. فثمن الأرض قد يكون أقل، لكن ضعف البنية التحتية أو محدودية فرص العمل يدفع كثيراً من الشباب إلى الهجرة نحو المدن، فتزداد الضغوط على سوق السكن الحضري، وتستمر الفوارق بين المجالين الحضري والقروي.

ولا يقتصر أثر أزمة السكن على الجانب المادي، بل يمتد إلى الجانب النفسي أيضاً. فالعيش في مسكن ضيق يضم عدداً كبيراً من أفراد الأسرة قد يقلل من الخصوصية، ويزيد من التوتر، ويؤثر في التحصيل الدراسي للأطفال، وفي راحة كبار السن، وفي العلاقات الأسرية بشكل عام.

كما أن جودة السكن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة. فالمنزل الذي يفتقر إلى التهوية الجيدة، أو يعاني من الرطوبة، أو يفتقد بعض المرافق الأساسية، قد يؤثر في صحة السكان، خاصة الأطفال وكبار السن. ولهذا فإن السكن اللائق لا يعني امتلاك منزل فقط، بل يعني أيضاً أن يكون هذا المنزل مناسباً للحياة الكريمة.

وقد شهد المغرب خلال العقود الماضية برامج ومبادرات تهدف إلى تحسين ظروف السكن، ومحاربة السكن غير اللائق، وتوسيع العرض السكني. وقد ساهمت هذه المبادرات في تحسين أوضاع عدد من الأسر، إلا أن استمرار

النمو السكاني، والهجرة نحو المدن، والتحديات الاقتصادية، يجعل هذا الملف من القضايا التي تتطلب عملاً متواصلاً.

إن السكن ليس امتيازاً، بل أحد مقومات الاستقرار الاجتماعي. فعندما يعيش الإنسان في منزل يشعر فيه بالأمان، يكون أكثر قدرة على العمل، وتربية أبنائه، والمشاركة في الحياة العامة. أما عندما يتحول السكن إلى مصدر قلق دائم، فإن ذلك ينعكس على جودة الحياة بأكملها.

ولا يمكن فصل أزمة السكن عن باقي القضايا التي تناولها هذا الكتاب. فالبطالة تقلل من القدرة على شراء أو كراء منزل، وغلاء المعيشة يزيد العبء على الأسر، والفقر يجعل تحسين ظروف السكن أمراً بالغ الصعوبة. ولذلك فإن معالجة هذا الملف تحتاج إلى رؤية شاملة تربط بين التشغيل، والتنمية الاقتصادية، والتخطيط العمراني، والسياسات الاجتماعية.

ويبقى حلم البيت قائماً في قلوب ملايين المغاربة. ليس لأنه رمز للثروة، بل لأنه رمز للاستقرار، وبداية حياة جديدة، ومستقبل يأمل فيه الإنسان أن يكون أكثر أمناً وطمأنينة له ولأسرته. وعندما يصبح السكن اللائق في متناول فئات أوسع من المجتمع، فإن ذلك ينعكس إيجاباً على التنمية، وعلى تماسك الأسرة، وعلى شعور المواطن بالانتماء والثقة في المستقبل.

إن المجتمع الذي يوفر لمواطنيه فرصة العيش في سكن كريم، هو مجتمع يضع الإنسان في صلب اهتمامه. فالحجر يمكن تشييده في وقت قصير، أما بناء الشعور بالأمان والكرامة فيحتاج إلى سياسات عادلة، واقتصاد قوي، وإرادة تجعل حق الإنسان في العيش الكريم أساساً لكل مشروع تنموي.

الفصل الثامن

التعليم في المغرب... هل ما زال طريقاً للخروج من الفقر؟

منذ أن عرف الإنسان قيمة المعرفة، أصبح التعليم الوسيلة الأهم لتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي. فالمدرسة ليست مجرد مكان لتلقي الدروس، بل هي الفضاء الذي تتشكل فيه شخصية الإنسان، وتُبنى فيه مهاراته، ويكتسب من خلاله الأدوات التي تمكنه من صناعة مستقبله. ولهذا ظل التعليم، عبر التاريخ، الأمل الأكبر للأسر الفقيرة التي ترى في نجاح أبنائها فرصة لكسر دائرة الفقر التي لازمتها سنوات طويلة.

في المغرب، لا توجد أسرة تقريباً إلا وتحلم بأن ترى أبناءها يحملون شهادات علمية تؤهلهم للحصول على وظائف مستقرة وحياة كريمة. فالأب الذي لم تتح له فرصة الدراسة يعمل بجد حتى لا يعيش أبناؤه الظروف نفسها، والأم تتحمل المشقة من أجل أن ترى أبناءها يحققون ما لم تستطع هي تحقيقه. ويصبح النجاح الدراسي بالنسبة إلى كثير من الأسر مشروع حياة كامل، يحمل في طياته أملاً بالخروج من الهشاشة وتحسين مستوى العيش.

لكن الطريق بين المدرسة وسوق الشغل ليس دائماً مستقيماً. فكثير من التلاميذ يبدأون رحلتهم الدراسية بحماس، ثم تعترضهم صعوبات متعددة؛ منها الظروف الاقتصادية للأسرة، وبعد المؤسسة التعليمية، وضعف الإمكانات، أو الحاجة إلى العمل في سن مبكرة للمساهمة في مصاريف البيت. وهكذا تتحول المدرسة، بالنسبة إلى بعض الأطفال، من حلم جميل إلى طريق ينقطع قبل الوصول إلى نهايته.

وفي بعض المناطق القروية، ما تزال الأسر تواجه تحديات مرتبطة ببعد المؤسسات التعليمية أو محدودية وسائل النقل، وهو ما قد يؤثر في الاستمرار الدراسي، خاصة لدى الفتيات في بعض الحالات. أما في المدن، فتظهر تحديات أخرى، مثل الاكتظاظ في بعض المؤسسات، والفوارق بين الإمكانات المتاحة من منطقة إلى أخرى، والضغط الذي يعيشه التلاميذ وأسرهم.

ولا يمكن إنكار أن المغرب حقق تقدماً في توسيع الولوج إلى التعليم خلال العقود الماضية، من خلال بناء المؤسسات التعليمية، وتعميم التمدرس، وإطلاق برامج للدعم الاجتماعي. غير أن جودة التعليم، وربطه بحاجيات المجتمع وسوق الشغل، ما زالت من القضايا التي تحظى بنقاش واسع بين الباحثين والفاعلين التربويين.

ويصل الطالب إلى الجامعة وهو يحمل آمالاً كبيرة. يعتقد أن سنوات الدراسة الجامعية ستكون المفتاح الذي يفتح له أبواب المستقبل. لكنه بعد التخرج قد يواجه تحدياً جديداً، يتمثل في البحث عن عمل في سوق يعرف منافسة قوية، وتغيراً سريعاً في المهارات المطلوبة. وهنا يشعر بعض الخريجين بأن المسافة بين الشهادة والوظيفة أصبحت أطول مما كانوا يتوقعون.

وهذا لا يعني أن التعليم فقد قيمته، بل يعني أن التعليم وحده قد لا يكون كافياً إذا لم يواكبه تكوين عملي، واكتساب مهارات جديدة، وإتقان اللغات، والتعامل مع التكنولوجيا، وتنمية روح المبادرة والابتكار. فالعالم يتغير بسرعة، وسوق

العمل أصبح يبحث عن الكفاءة والقدرة على التعلم المستمر، إلى جانب المؤهلات الأكاديمية.

كما أن التعليم يؤدي دوراً يتجاوز الحصول على وظيفة. فهو يساهم في نشر قيم المواطنة، واحترام القانون، والتسامح، والحوار، ويمنح الإنسان القدرة على التفكير النقدي، واتخاذ القرار، وفهم حقوقه وواجباته. ولهذا فإن الاستثمار في التعليم هو استثمار في المجتمع بأكمله، وليس في الفرد فقط.

وتلعب الأسرة دوراً محورياً في نجاح المسار الدراسي للأبناء. فالاهتمام بالتعليم، وتشجيع القراءة، ومتابعة التحصيل الدراسي، وخلق بيئة هادئة للمراجعة، كلها عوامل تزيد من فرص النجاح. كما أن المعلم يبقى شريكاً أساسياً في بناء الأجيال، لأن رسالته لا تقتصر على نقل المعرفة، بل تشمل غرس القيم وتنمية الثقة بالنفس.

ومن جهة أخرى، أصبح التعليم الرقمي يفتح آفاقاً جديدة أمام الشباب المغربي. فقد أصبح بإمكان الطالب متابعة دورات تدريبية، وتعلم مهارات حديثة، والوصول إلى مصادر معرفية من مختلف أنحاء العالم. وهذا التطور يفرض في المقابل ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، حتى لا تتحول التكنولوجيا إلى سبب جديد من أسباب عدم المساواة.

إن المجتمع الذي يريد محاربة الفقر لا يمكنه أن يهمل المدرسة، لأن الفقر والجهل غالباً ما يغذي أحدهما الآخر. فالطفل الذي يحصل على تعليم جيد تزداد فرصه في تحسين ظروفه المعيشية مستقبلاً، بينما يؤدي ضعف التعليم إلى تقليص فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم الصعوبات، يبقى التعليم أحد أهم مفاتيح الأمل في المغرب. فهو يمنح الإنسان فرصة لتغيير مسار حياته، ويمنح المجتمع فرصة لتكوين أجيال قادرة على الابتكار والإنتاج والمنافسة. غير أن هذا الأمل يحتاج إلى منظومة تعليمية ذات جودة، وإلى تعاون بين الأسرة، والمدرسة، والجامعة، وسوق الشغل، حتى تصبح المعرفة جسراً حقيقياً نحو التنمية والعدالة الاجتماعية.

إن الأمم لا تُبنى بالثروات الطبيعية وحدها، بل تُبنى بالعقول التي تعرف كيف توظف تلك الثروات لخدمة الإنسان. ولذلك سيظل التعليم، مهما تغيرت الظروف، أحد أهم الأسس التي يمكن أن يقوم عليها مستقبل أكثر عدلاً وازدهاراً للمغرب.

الصحة ليست امتيازاً يمنح لفئة دون أخرى، ولا خدمة يمكن الاستغناء عنها، بل هي حق أساسي من حقوق الإنسان، لأنها ترتبط بالحياة نفسها. فالإنسان قد يتحمل الفقر، ويصبر على البطالة، ويؤجل كثيراً من أحلامه، لكنه عندما يمرض يكتشف أن كل ما كان يشغله يصبح أقل أهمية أمام استعادة عافيته. ولهذا تبقى المنظومة الصحية من أهم المؤشرات التي تقاس بها جودة الحياة في أي مجتمع.

في المغرب، كما في كثير من الدول، يرتبط المرض بالنسبة إلى عدد من الأسر بقلق مزدوج؛ قلق بسبب الحالة الصحية، وقلق بسبب التكاليف التي قد تترتب على العلاج. فحين يمرض أحد أفراد الأسرة، تبدأ رحلة البحث عن الطبيب، ثم عن التحاليل، ثم عن الأدوية، وقد تتطلب بعض الحالات متابعة طبية أو تنقلاً بين مؤسسات مختلفة. وبالنسبة إلى الأسر ذات الدخل المحدود، قد تتحول هذه الرحلة إلى عبء اقتصادي كبير.

في كثير من البيوت المغربية، يوجد أشخاص يعانون أمراضاً مزمنة تتطلب علاجاً مستمراً. ومع مرور الوقت، تصبح مصاريف الدواء جزءاً ثابتاً من ميزانية الأسرة، إلى جانب الغذاء والإيجار والتعليم. وإذا كان الدخل محدوداً، فقد تجد الأسرة نفسها مضطرة إلى إعادة ترتيب أولوياتها حتى تتمكن من توفير العلاج.

وفي العالم القروي، قد تواجه بعض الأسر تحديات إضافية، مثل بُعد بعض الخدمات الصحية أو الحاجة إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى مستشفى أو مركز متخصص. وهذا يعني وقتاً إضافياً، وتكاليف نقل، وإرهاقاً للمريض ومرافقيه، خاصة في الحالات التي تحتاج إلى متابعة منتظمة.

ولا تتوقف آثار المرض عند الجانب الجسدي فقط، بل تمتد إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة. فقد يضطر أحد أفرادها إلى التغيب عن العمل لمرافقة المريض، أو إلى تحمل مسؤوليات إضافية داخل البيت. كما قد يؤثر المرض طويل الأمد في دخل الأسرة إذا كان المصاب هو المعيل الرئيسي.

أما الأطفال المرضى، فهم يحتاجون إلى عناية خاصة، لأن المرض قد يؤثر في مسارهم الدراسي وحياتهم اليومية. وكذلك كبار السن، الذين تزداد حاجتهم

إلى الرعاية الصحية مع التقدم في العمر، ويحتاجون إلى خدمات قريبة منهم تحفظ كرامتهم وتخفف عنهم معاناة التنقل والانتظار.

لقد عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة إصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية، وتوسيع الاستفادة من التغطية الصحية، وهي خطوات تهدف إلى تعزيز ولوج المواطنين إلى العلاج. غير أن نجاح أي إصلاح يبقى مرتبطاً أيضاً بتطوير البنية الصحية، وتوفير الموارد البشرية والتجهيزات، وتقريب الخدمات من مختلف المناطق، وتحسين جودة الاستقبال والرعاية.

ومن الجوانب التي تستحق الاهتمام كذلك الوقاية الصحية. فالكثير من الأمراض يمكن الحد من انتشارها أو التخفيف من آثارها عبر التوعية، والتغذية المتوازنة، والنشاط البدني، والفحوصات الدورية، واحترام الإرشادات الطبية. فالوقاية لا تحمي صحة الفرد فقط، بل تساهم أيضاً في تخفيف الضغط على المنظومة الصحية.

كما أن العلاقة بين الصحة والفقر علاقة متبادلة. فالمرض قد يؤدي إلى تراجع دخل الأسرة بسبب تكاليف العلاج أو فقدان القدرة على العمل، بينما قد تجعل الظروف الاقتصادية الصعبة الوصول إلى الرعاية الصحية أكثر تعقيداً. ولهذا فإن تحسين الوضع الصحي للمواطنين يرتبط أيضاً بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يمكن الحديث عن الصحة دون الإشارة إلى دور الأطر الصحية، من أطباء وممرضين وتقنيين وإداريين، الذين يقدمون خدماتهم في ظروف قد تكون صعبة أحياناً. فالمنظومة الصحية تعتمد على الإنسان قبل المعدات، وعلى الكفاءة قبل المباني، ولذلك فإن الاستثمار في تكوين الموارد البشرية وتحسين ظروف عملها يعد جزءاً أساسياً من أي إصلاح ناجح.

إن المجتمع السليم هو المجتمع الذي يشعر فيه المواطن بأن العلاج متاح عند الحاجة، وأن المرض لا يعني السقوط في الفقر، وأن الكرامة الإنسانية محفوظة داخل كل مؤسسة صحية. فالصحة ليست خدمة ثانوية، بل هي أساس التنمية، لأن الإنسان المتمتع بصحة جيدة يكون أكثر قدرة على العمل، والإنتاج، والتعلم، والمشاركة في بناء وطنه.

إن مستقبل المغرب لا يرتبط فقط بحجم النمو الاقتصادي أو المشاريع الكبرى، بل يرتبط أيضاً بقدرته على بناء منظومة صحية قوية وعادلة، تصل إلى

المدينة والقرية، وإلى الغني والفقير، وإلى الطفل والمسن، دون تمييز. فحين يشعر المواطن أن صحته مصانة، يزداد شعوره بالأمان، ويصبح أكثر ثقة في المستقبل، وأكثر قدرة على الإسهام في تنمية المجتمع.

ولعل أعظم استثمار يمكن أن تقوم به أي دولة هو الاستثمار في الإنسان، لأن الإنسان السليم هو الذي يبني المدرسة، ويشغل المصنع، ويزرع الأرض، ويبتكر الحلول، ويصنع المستقبل. وكل درهم يُستثمر في الصحة هو استثمار في كرامة المواطن وفي قوة الوطن.

الفصل العاشر

الفقر ليس اختياراً... بل نتيجة مسار طويل من التحديات

عندما يُذكر الفقر، يظن بعض الناس أنه نتيجة الكسل أو ضعف الإرادة، لكن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. فالفقر في أغلب الأحيان ليس قراراً يتخذه الإنسان، ولا أسلوب حياة يختاره بإرادته، بل هو نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية تتداخل فيما بينها، حتى يجد الإنسان نفسه داخل دائرة يصعب الخروج منها.

فالطفل الذي يولد في أسرة ميسورة لا يبدأ حياته من النقطة نفسها التي يبدأ منها طفل ولد في أسرة فقيرة. الأول قد يجد مدرسة جيدة، ورعاية صحية، وبيئة تساعده على تنمية مهاراته، بينما قد يواجه الثاني تحديات منذ سنواته الأولى، مثل محدودية الموارد أو صعوبة الوصول إلى بعض الخدمات الأساسية. وهذا لا يعني أن المستقبل محسوم، لكنه يعني أن نقطة الانطلاق ليست واحدة للجميع.

في كثير من الأسر المغربية، يبدأ الفقر قبل أن يبدأ الطفل في الكلام. يولد في بيت صغير، يتقاسم غرفه مع عدد من أفراد الأسرة، ويكبر وهو يرى والديه يكافحان لتوفير الاحتياجات الأساسية. يتعلم منذ صغره معنى الاقتصاد في كل شيء؛ في الطعام، وفي الملابس، وفي مصاريف الدراسة. ومع مرور السنوات، تصبح هذه الظروف جزءاً من حياته اليومية.

وعندما يصل إلى سن الدراسة، يدرك أن التعليم يمثل فرصة لتغيير واقعه. يجتهد، ويحلم، ويؤمن بأن النجاح سيقوده إلى حياة أفضل. لكن الطريق ليس سهلاً دائماً. فقد تضطر بعض الأسر إلى تقليص نفقات التعليم بسبب ظروفها

الاقتصادية، أو قد يجد الشاب نفسه بعد التخرج أمام سوق عمل لا يوفر فرصاً كافية.

وهكذا تستمر دائرة الفقر. دخل محدود يؤدي إلى تعليم أقل جودة في بعض الحالات، وتعليم غير كافٍ قد يقلل من فرص الحصول على عمل جيد، والعمل غير المستقر يجعل تحسين مستوى المعيشة أكثر صعوبة. ولا يعني ذلك أن كل شخص فقير سيبقى فقيراً، بل يعني أن الخروج من الفقر يحتاج في كثير من الأحيان إلى جهود كبيرة، وإلى بيئة توفر فرصاً حقيقية.

ولا يقتصر أثر الفقر على الفرد، بل يمتد إلى الأسرة كلها. فالأب الذي يعمل ساعات طويلة بأجر محدود يعود إلى منزله مرهقاً، والأم تحاول تدبير ميزانية لا تكفي لجميع الاحتياجات، والأبناء يكبرون وهم يشاهدون هذا الكفاح اليومي. وقد تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى زيادة التوتر داخل الأسرة، ليس بسبب ضعف الروابط الأسرية، بل بسبب ثقل المسؤوليات.

ومن أكثر المشاهد تأثيراً أن يرى الإنسان أباً أو أماً يعتذر لطفله لأنه لا يستطيع شراء ما يحتاجه في تلك اللحظة. ليس لأنهما لا يريدان، بل لأن الإمكانات لا تسمح. وهذه اللحظات تبقى راسخة في ذاكرة كثير من الأطفال، وتشكل جزءاً من تجربتهم مع الحياة.

كما أن الفقر يؤثر في نظرة الإنسان إلى المستقبل. فمن يعيش في ظروف مستقرة يستطيع التخطيط لسنوات قادمة، بينما قد يجد الفقير نفسه منشغلاً بتدبير احتياجات الأسبوع أو الشهر فقط. وعندما تصبح الأولوية هي البقاء، يصعب التفكير في المشاريع الطويلة الأمد.

ورغم كل ذلك، فإن الفقر لا يلغي الطموح. ففي كل مدينة وقرية مغربية نجد شباباً ونساءً ورجالاً يواصلون الكفاح، ويؤمنون بأن العمل والاجتهاد يمكن أن يفتحا أبواباً جديدة. نجد من يبدأ مشروعاً صغيراً، ومن يتعلم مهنة، ومن يواصل دراسته رغم الصعوبات، ومن يعمل نهاراً ويدرس ليلاً، وكلهم يشتركون في الإيمان بأن المستقبل قد يكون أفضل.

ومن الخطأ اختزال الفقر في الجانب المالي فقط. فهناك فقر في الخدمات، وفقر في الفرص، وفقر في الوصول إلى التعليم الجيد، وفقر في الرعاية الصحية، وفقر في البنية التحتية في بعض المناطق. وكل هذه الأبعاد تتداخل لتشكل واقعاً يحتاج إلى حلول شاملة، لا إلى حلول جزئية.

ولهذا، فإن مكافحة الفقر لا تعني تقديم المساعدات فقط، رغم أهمية الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة، بل تعني أيضاً خلق اقتصاد يوفر فرص العمل، وتعليماً يمنح الجميع فرصاً متكافئة، وخدمات صحية ذات جودة، وسياسات تقلص الفوارق بين المناطق، وتشجع الاستثمار والإنتاج.

إن الدول التي نجحت في تقليص الفقر لم تحقق ذلك بقرار واحد، بل عبر سنوات من العمل في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والتشغيل، والحماية الاجتماعية. وقد أثبتت التجارب أن التنمية الحقيقية تبدأ عندما يصبح الإنسان محور السياسات العمومية، لا مجرد رقم في الإحصاءات.

ويبقى الإنسان المغربي، رغم كل التحديات، مثالاً للصبر والاجتهاد والقدرة على التكيف. فقد واجه أزمات اقتصادية واجتماعية ومناخية، ومع ذلك ظل متمسكاً بالأمل، وبالإيمان بأن المستقبل يمكن أن يكون أفضل للأجيال القادمة.

إن الفقر ليس قدراً أبدياً، وليس حكماً نهائياً على الإنسان. إنه تحدٍ يمكن الحد منه عندما تتوفر الإرادة، وتتكامل الجهود، وتصبح العدالة الاجتماعية هدفاً مشتركاً. فكل طفل يحصل على تعليم جيد، وكل شاب يجد فرصة عمل، وكل أسرة تعيش في سكن لائق، هو انتصار جديد في معركة المجتمع ضد الفقر.

وفي النهاية، يبقى السؤال الذي يجب أن يرافق كل مجتمع يسعى إلى التقدم: كيف نجعل الكرامة الإنسانية حقاً متاحاً للجميع؟ لأن الجواب عن هذا السؤال هو الذي يحدد قيمة التنمية، ويقيس نجاح السياسات، ويرسم مستقبل الأوطان.

الفصل الحادي عشر

الأسرة المغربية بين ضغوط الحياة وتحديات الاستقرار

كانت الأسرة المغربية عبر عقود طويلة تمثل الحصن الأول للإنسان. ففي داخل البيت يتعلم الطفل أولى خطواته، ويكتسب قيم الاحترام والتعاون والتضامن، ويجد المريض من يعتني به، ويجد العاطل عن العمل من يسانده حتى يتجاوز أزمته. وكانت الأسرة، رغم بساطة الإمكانات، قادرة على مواجهة الصعوبات بفضل قوة الروابط بين أفرادها.

لكن المجتمع المغربي عرف خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية متسارعة. فقد تغيرت أنماط العيش، وارتفعت تكاليف الحياة، وأصبحت الضغوط اليومية أكبر، مما انعكس على العلاقات داخل كثير من

الأسر. وأصبحت الأسرة تواجه تحديات جديدة تتطلب الحوار، والتفاهم، والتخطيط، والدعم الاجتماعي.

لقد أصبح الزواج بالنسبة إلى عدد من الشباب مشروعاً يحتاج إلى إمكانات مادية مهمة. فإلى جانب الرغبة في بناء أسرة مستقرة، هناك تكاليف السكن، والتجهيز، وحفل الزواج، ومتطلبات الحياة اليومية. ولذلك يؤجل بعض الشباب الزواج سنوات، ليس لرفضهم لفكرة الأسرة، ولكن لأنهم ينتظرون ظروفاً اقتصادية تسمح لهم بتحمل المسؤولية.

ومع تأخر سن الزواج لدى بعض الأشخاص، يزداد القلق داخل بعض الأسر، خاصة عندما يشعر الشاب أو الشابة بأن السنوات تمر بينما تظل الظروف المادية غير مستقرة. ويختلف هذا الواقع من شخص إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، ولا يمكن اختزاله في سبب واحد، إذ تتداخل فيه عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وشخصية.

وعندما يتم الزواج، تبدأ مرحلة جديدة مليئة بالآمال، لكنها تحمل أيضاً مسؤوليات كبيرة. فالأسرة الناشئة تحتاج إلى دخل مستقر، وسكن مناسب، وتفاهم بين الزوجين، وقدرة على مواجهة ضغوط الحياة. وإذا غابت هذه العناصر، فقد تظهر الخلافات حول تدبير المصاريف، أو تربية الأطفال، أو توزيع المسؤوليات داخل البيت.

وتُعد الخلافات الأسرية جزءاً من الحياة في كثير من البيوت، لكن طريقة التعامل معها هي التي تحدد ما إذا كانت ستنتهي بالحوار والتفاهم، أم ستتطور إلى قطيعة وانفصال. فالحوار الصادق، والاحترام المتبادل، والاستعداد للاستماع، كلها عوامل تساعد على تجاوز كثير من المشكلات قبل أن تكبر.

وعندما يصل الخلاف إلى مرحلة يصبح فيها استمرار الحياة المشتركة غير ممكن، قد يكون الطلاق هو الحل القانوني الذي ينهي العلاقة الزوجية.
والطلاق في حد ذاته ليس ظاهرة يمكن تفسيرها بسبب واحد، بل يرتبط بعوامل متعددة، منها الضغوط الاقتصادية، وضعف التواصل، والخلافات المستمرة، واختلاف التوقعات، أو أسباب أخرى تختلف من حالة إلى أخرى.

ولا يتوقف أثر الطلاق عند الزوجين فقط، بل يمتد إلى الأطفال إذا كانوا موجودين. فالطفل يحتاج إلى بيئة مستقرة يشعر فيها بالأمان، وعندما تتغير ظروف الأسرة بشكل مفاجئ، قد يحتاج إلى دعم عاطفي وتربوي يساعده على

التكيف مع الوضع الجديد. ولهذا تبقى مصلحة الطفل من أهم الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها في كل مرحلة.

وفي بعض الحالات، يضطر أحد الوالدين إلى تحمل مسؤوليات إضافية بعد الانفصال، سواء في التربية أو في الإنفاق أو في تنظيم الحياة اليومية. كما قد تواجه الأسرة تحديات تتعلق بالسكن، أو الدراسة، أو الحفاظ على التواصل الصحي بين الطفل ووالديه.

ومن جهة أخرى، تعيش بعض الأسر تحت ضغط الديون وارتفاع تكاليف المعيشة، فتتحول النقاشات اليومية إلى خلافات متكررة حول المصاريف، ويشعر كل طرف بأن الأعباء أكبر من قدرته على التحمل. وإذا استمرت هذه الضغوط دون حلول أو حوار، فقد تؤثر في الاستقرار الأسري.

كما أن الأطفال يتأثرون بالأجواء التي يعيشون فيها. فالبيت الذي تسوده الطمأنينة والاحترام يساعد الطفل على النمو في بيئة صحية، بينما قد تؤثر النزاعات المستمرة في شعوره بالأمان وفي تحصيله الدراسي وعلاقاته الاجتماعية. ولهذا فإن حماية الطفل تبدأ بحماية الأسرة من التفكك عندما يكون ذلك ممكناً، وبضمان استمرار الرعاية والاحترام حتى في حالات الانفصال.

ورغم هذه التحديات، ما تزال الأسرة المغربية تتميز بروح التضامن. ففي أوقات الأزمات، كثيراً ما يلتف الأقارب حول بعضهم البعض، ويقدمون الدعم المادي أو المعنوي، ويساعدون في رعاية الأطفال أو تجاوز الصعوبات. وهذه الروح تشكل أحد أهم عناصر قوة المجتمع.

إن بناء أسرة مستقرة لا يعتمد على المال وحده، كما لا يعتمد على المشاعر وحدها، بل يحتاج إلى مسؤولية، واحترام، وتعاون، وحوار، وقدرة على التكيف مع تغيرات الحياة. كما يحتاج إلى بيئة اقتصادية واجتماعية تمنح الشباب فرصة للعمل الكريم والسكن المناسب والخدمات الأساسية.

إن مستقبل المجتمع يبدأ من داخل الأسرة. فإذا كانت الأسرة قوية ومتوازنة، نشأ الأطفال في بيئة تساعدهم على التعلم والإبداع وخدمة وطنهم. أما إذا أثقلت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية كاهل الأسرة، فإن آثار ذلك قد تمتد إلى الأجيال القادمة.

ولهذا، فإن دعم الأسرة ليس مسؤولية الآباء والأمهات وحدهم، بل هو مسؤولية مجتمع بأكمله، لأن الأسرة المستقرة هي المدرسة الأولى للمواطنة، وأول مكان يتعلم فيه الإنسان معنى الرحمة، والاحترام، وتحمل المسؤولية، والتضامن.

الفصل الثاني عشر

عندما يصبح الفقر باباً للهشاشة... الاقتصاد غير المهيكل، الديون، والهجرة في المجتمع المغربي

لا يولد الإنسان وهو يحلم بأن يعمل دون حماية اجتماعية، أو أن يغادر وطنه بحثاً عن فرصة، أو أن يعيش سنوات تحت ضغط الديون. أغلب الناس يحلمون بحياة بسيطة؛ عمل مستقر، ودخل يكفي احتياجات الأسرة، وسكن يحفظ الكرامة، وتعليم جيد للأبناء، وعلاج عند المرض. لكن عندما تصبح هذه الأمور صعبة المنال بالنسبة إلى بعض الأسر، يبدأ البحث عن حلول قد تكون مؤقتة أو محفوفة بالمخاطر.

في عدد من المدن والقرى المغربية، يعتمد كثير من الناس على أنشطة تدخل ضمن الاقتصاد غير المهيكل، مثل التجارة البسيطة، والأعمال اليومية، والحرف الصغيرة، والخدمات التي لا تخضع دائماً للأطر النظامية. وقد وفر هذا القطاع مصدر رزق لعدد كبير من الأسر، وساعد كثيرين على مواجهة البطالة، لكنه في الوقت نفسه قد يجعل بعض العاملين فيه أكثر عرضة لغياب الاستقرار المهني أو الحماية الاجتماعية أو الدخل المنتظم.

يخرج العامل مع شروق الشمس، ولا يعرف أحياناً إن كان سيعود في المساء وقد حقق دخلاً يكفي أسرته. قد يعمل يوماً كاملاً ثم لا يجد في اليوم التالي فرصة مماثلة. وهكذا يصبح المستقبل القريب نفسه غير مضمون، ويصعب التخطيط لتعليم الأبناء أو ادخار المال أو الاستثمار في مشروع صغير.

ومع ارتفاع تكاليف الحياة، تلجأ بعض الأسر إلى الاقتراض لتغطية نفقات ضرورية، مثل العلاج أو الدراسة أو إصلاح المنزل أو مواجهة ظرف طارئ. والقرض في حد ذاته أداة مالية قد تكون مفيدة إذا استُخدم ضمن قدرة الشخص على السداد، لكنه قد يتحول إلى عبء عندما تتراكم الالتزامات المالية ويصبح جزء كبير من الدخل مخصصاً لتسديدها. عندها تعيش الأسرة تحت ضغط دائم، ويصبح أي طارئ جديد سبباً في زيادة القلق.

وتبرز هنا الطبقة الوسطى، التي تعد في كثير من المجتمعات ركيزة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فهذه الفئة تضم موظفين، وأصحاب مهن، وحرفيين، ومقاولين صغاراً، وغيرهم ممن يعتمدون على دخل يسمح بتغطية احتياجاتهم الأساسية مع هامش محدود للادخار. غير أن ارتفاع تكاليف المعيشة، وتغيرات سوق العمل، قد يضع بعض الأسر أمام تحديات تجعل الحفاظ على المستوى المعيشي أكثر صعوبة، فيتقلص هامش الادخار، وتزداد الحساسية لأي تغير اقتصادي مفاجئ.

ولا تقتصر الفوارق على مستوى الدخل، بل تظهر أيضاً بين بعض المناطق الحضرية والقروية. فالمدن الكبرى قد توفر فرصاً اقتصادية وتعليمية وخدمات متنوعة، لكنها تواجه أيضاً تحديات مثل ارتفاع أسعار السكن وكلفة المعيشة والازدحام. وفي المقابل، تتميز بعض المناطق القروية بروابط اجتماعية قوية وبيئة طبيعية، لكنها قد تحتاج إلى مزيد من فرص الشغل والخدمات الأساسية والبنية التحتية في بعض المجالات. ولهذا فإن تقليص الفوارق المجالية يظل من أهم رهانات التنمية.

وفي خضم هذه التحديات، يفكر بعض الشباب في الهجرة. فالهجرة بالنسبة إلى كثيرين ليست هروباً من الوطن، بل بحث عن فرصة عمل، أو تكوين، أو تحسين ظروف العيش. وقد ساهم المغاربة المقيمون بالخارج، عبر العقود، في دعم أسرهم وتحويل الخبرات والاستثمارات إلى بلدهم. وفي المقابل، فإن بناء اقتصاد قوي داخل المغرب يظل عاملاً أساسياً في توسيع الخيارات أمام الشباب، سواء اختاروا البقاء أو اكتساب خبرات في الخارج ثم العودة.

ومن جهة أخرى، يثار في النقاش العام موضوع الفساد وتأثيره في التنمية. ويُنظر إلى الفساد، عندما يوجد، على أنه أحد العوامل التي قد تضعف الثقة في المؤسسات، أو تقلل من كفاءة استخدام الموارد، أو تؤثر في تكافؤ الفرص. ولهذا فإن تعزيز الشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتبسيط المساطر، وتقوية الحكامة، كلها عناصر تساعد على ترسيخ الثقة وتشجيع الاستثمار وخدمة الصالح العام.

إن الفقر لا ينشأ من سبب واحد، كما أن معالجته لا تتم بحل واحد. فهو يرتبط بالتعليم، والصحة، وسوق الشغل، والاستثمار، والحكامة، والبنية التحتية، والعدالة المجالية، والقدرة على توفير فرص متكافئة للمواطنين. وكلما تكاملت هذه العناصر، ازدادت قدرة المجتمع على تقليص الهشاشة وفتح أبواب الأمل.

لقد أثبتت التجارب أن التنمية الحقيقية لا تُقاس فقط بحجم الطرق والمباني والمشاريع، بل أيضاً بقدرة المواطن على أن يعيش بكرامة، وأن يجد فرصة عادلة للعمل، وأن يحصل على تعليم جيد، ورعاية صحية، وسكن مناسب، وأن يشعر بأن جهده يمكن أن يغير حياته.

فحين يشعر الشاب بأن مستقبله يمكن أن يُبنى داخل وطنه، وحين تجد الأسرة أن دخلها يكفي احتياجاتها الأساسية، وحين تتقلص الفوارق بين المناطق، يصبح الأمل أكثر قوة، وتصبح التنمية واقعاً يلمسه الناس في حياتهم اليومية، لا مجرد أرقام في التقارير.

ويبقى الإنسان المغربي، بما عرف عنه من صبر واجتهاد وروح تضامن، قادراً على مواجهة التحديات عندما تتوفر له الفرص العادلة والبيئة التي تسمح له بإطلاق طاقاته. فالثروة الحقيقية لأي وطن ليست فقط في موارده الطبيعية، بل في الإنسان الذي يثق في مستقبله، ويشعر أن جهده له قيمة، وأن الكرامة حق للجميع.

الفصل الثالث عشر

الطبقة الوسطى... العمود الذي بدأ يحمل أكثر مما يحتمل

لا تنهض الدول بالفقراء وحدهم، ولا بالأغنياء وحدهم، بل تقوم على طبقة وسطى قوية تمتلك القدرة على العمل، والإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، وتربية الأجيال. فالطبقة الوسطى هي القلب النابض لأي اقتصاد، لأنها تمثل الموظف الذي يفتح مكتبه مع بداية الصباح، والأستاذ الذي يدخل القسم حاملاً رسالة العلم، والممرض الذي يسهر على المرضى، والحرفي الذي يفتح ورشته، وصاحب المقاولة الصغيرة الذي يشغل عدداً من العمال، والموظفة التي توازن بين مسؤوليات العمل والأسرة.

في المغرب، ظلت الطبقة الوسطى لسنوات رمزاً للاستقرار الاجتماعي. لم تكن تعيش في رفاهية كبيرة، لكنها كانت قادرة على تدبير حياتها، وتعليم أبنائها، والادخار في حدود إمكانياتها، والتخطيط للمستقبل. كان الموظف ينتظر نهاية الشهر وهو يعلم أن راتبه، رغم محدوديته، سيمكنه من تدبير شؤون أسرته.

لكن السنوات الأخيرة حملت تحديات متزايدة. فارتفاع تكاليف المعيشة جعل كثيراً من الأسر تشعر بأن دخلها لم يعد يوفر مستوى العيش نفسه الذي كان

يوفره في الماضي. ارتفعت أسعار بعض السلع والخدمات، وأصبح تدبير الميزانية الشهرية أكثر تعقيداً، ولم يعد الادخار سهلاً بالنسبة إلى كثير من العائلات.

تبدأ الحكاية مع الراتب، وتنتهي عند آخر يوم في الشهر. يدخل الدخل إلى الحساب البنكي، ثم تبدأ الاقتطاعات؛ إيجار أو قرض السكن، فواتير الماء والكهرباء، مصاريف النقل، مستلزمات الدراسة، العلاج، الغذاء، والالتزامات الأسرية. وبعد كل ذلك، قد لا يبقى سوى مبلغ محدود للطوارئ أو الادخار.

ولهذا، أصبح عدد من الأسر يعيش حالة من القلق المالي المستمر. ليس لأنها تعيش في فقر مدقع، بل لأنها تخشى أي ظرف مفاجئ، مثل مرض أحد أفراد الأسرة، أو فقدان الوظيفة، أو إصلاح سيارة، أو مصاريف مدرسية غير متوقعة. فكل طارئ قد يربك ميزانية بُنيت بدقة على أساس دخل محدود.

وتتجلى أهمية الطبقة الوسطى في أنها تشكل المحرك الرئيسي للاقتصاد. فهي تستهلك، وتستثمر في تعليم أبنائها، وتشتري السلع والخدمات، وتساهم في النشاط الاقتصادي اليومي. وعندما تكون أوضاعها مستقرة، ينعكس ذلك إيجاباً على السوق وعلى فرص الشغل. أما عندما تتراجع قدرتها الشرائية، فإن التأثير يمتد إلى قطاعات عديدة.

ومن التحديات التي تواجه هذه الفئة أيضاً ارتفاع كلفة التعليم بالنسبة لمن يختارون مؤسسات خاصة، أو مصاريف الدعم الدراسي، أو التكوين الإضافي، سعياً إلى منح الأبناء فرصاً أفضل. كما أن الاهتمام بالصحة، والسكن، والنقل، والترفيه، أصبح يتطلب ميزانية أكبر مما كان عليه في السابق.

ورغم هذه الضغوط، ما تزال الطبقة الوسطى في المغرب تبذل جهوداً كبيرة للحفاظ على توازنها. فهي تؤمن بقيمة العمل، وتستثمر في تعليم أبنائها، وتحاول التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، أملاً في أن يكون المستقبل أكثر استقراراً.

إن حماية الطبقة الوسطى ليست قضية تخص فئة بعينها، بل هي قضية تهم المجتمع كله. فكلما كانت هذه الطبقة قوية، زادت قدرتها على خلق الطلب في الاقتصاد، ودعم المقاولات، والمساهمة في التنمية. أما إذا تعرضت لضغوط مستمرة، فإن آثار ذلك لا تقتصر عليها وحدها، بل تمتد إلى الدورة الاقتصادية بأكملها.

ولهذا، فإن أي مشروع تنموي ناجح يحتاج إلى سياسات تعزز فرص العمل، وتحسن الإنتاجية، وتدعم الاستثمار، وتحافظ على القدرة الشرائية، وتوسع فرص الترقي الاجتماعي. فالهدف ليس فقط الحد من الفقر، بل أيضاً تمكين الأسر التي تعمل وتجتهد من الحفاظ على استقرارها والتقدم في مسارها.

إن المجتمع المتوازن هو الذي يجد فيه الفقير فرصة للخروج من الهشاشة، وتحافظ فيه الطبقة الوسطى على استقرارها، ويستثمر فيه أصحاب رؤوس الأموال في مشاريع منتجة تخلق فرص العمل. وعندما تتحقق هذه المعادلة، تصبح التنمية أكثر شمولاً، ويشعر المواطن بأن جهده وعمله يمكن أن يغيرا حياته نحو الأفضل.

وفي النهاية، تبقى الطبقة الوسطى مرآة لصحة الاقتصاد والمجتمع. فإذا كانت قوية ومطمئنة، كان ذلك مؤشراً على توازن اقتصادي واجتماعي. وإذا أصبحت تعيش تحت ضغط دائم، فإن ذلك يستحق التفكير في حلول تعزز الاستقرار وتوسع الفرص، لأن ازدهارها ينعكس على ازدهار الوطن بأكمله.

الفصل الرابع عشر

المغرب المنسي... عندما تصنع الجغرافيا الفوارق بين المدن والقرى

يقال إن الأوطان لا تقاس فقط بمساحتها، ولا بعدد سكانها، ولا بحجم اقتصادها، بل تقاس أيضاً بقدرتها على تحقيق العدالة بين جميع مناطقها. فحين يشعر المواطن، أينما كان، بأنه يتمتع بالحقوق نفسها، وبفرص متقاربة في التعليم والعلاج والعمل، يصبح الانتماء إلى الوطن أكثر قوة. أما عندما تختلف ظروف العيش بشكل كبير بين منطقة وأخرى، فإن الشعور بالفوارق يصبح جزءاً من الحياة اليومية.

المغرب بلد غني بتنوعه الجغرافي والثقافي. فمن السواحل الممتدة على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، إلى الجبال والسهول والواحات والصحراء، تتعدد البيئات وتتعدد معها أنماط العيش. غير أن هذا التنوع يرافقه أحياناً تفاوت في مستوى الخدمات وفرص التنمية بين بعض المناطق.

في المدن الكبرى، يجد المواطن عادة خيارات أكثر في مجالات التعليم والصحة والعمل والخدمات. توجد الجامعات، والمستشفيات، والمناطق الصناعية، والإدارات، والأسواق الكبرى، وشبكات النقل. لكن المدن تواجه

بدورها تحديات، مثل ارتفاع أسعار السكن، والازدحام، والضغط على المرافق العمومية، وغلاء المعيشة.

أما في عدد من المناطق القروية والجبلية، فقد تكون الحياة أكثر هدوءاً، وروابط الجيرة والأسرة أكثر قوة، لكن بعض السكان يواجهون تحديات تتعلق ببعد بعض الخدمات أو محدودية فرص الشغل أو الحاجة إلى التنقل لمسافات أطول من أجل الدراسة أو العلاج أو إنجاز بعض الإجراءات الإدارية.

تبدأ معاناة بعض الأسر مع أول يوم دراسي. يستيقظ الطفل قبل شروق الشمس، ويقطع مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة، بينما يعيش طفل آخر في المدينة على بعد دقائق فقط من مؤسسته التعليمية. كلاهما يحمل الحلم نفسه، لكن ظروف البداية تختلف، وقد تؤثر في مسارهما مع مرور السنوات.

وفي المجال الصحي، قد يجد سكان المدن مؤسسات صحية متعددة، في حين قد يضطر بعض سكان المناطق البعيدة إلى السفر من أجل الحصول على خدمات متخصصة. وهذا يعني وقتاً وتكاليف إضافية، وقد يشكل عبئاً على الأسر، خاصة إذا كانت إمكاناتها محدودة.

أما فرص العمل، فهي تمثل أحد أبرز أسباب انتقال السكان من القرى إلى المدن. فالشاب الذي لا يجد فرصة في منطقته قد يقرر الهجرة الداخلية بحثاً عن وظيفة، آملاً في تحسين وضعه الاقتصادي. لكن المدينة ليست دائماً قادرة على استيعاب الجميع، فتزداد الضغوط على السكن، والنقل، والخدمات، وسوق الشغل.

ورغم هذه التحديات، فإن القرى المغربية تملك إمكانات كبيرة. فهي تضم أراضي فلاحية، ومناظر طبيعية، وتراثاً ثقافياً، ومؤهلات سياحية، وصناعات تقليدية، وطاقات بشرية شابة. وإذا تم دعم هذه الإمكانات بالاستثمار المناسب، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية، فإنها يمكن أن تتحول إلى محركات للتنمية المحلية.

ولا تعني العدالة المجالية أن تصبح جميع المدن والقرى متطابقة، فهذا غير ممكن، بل تعني أن يحصل المواطن، أينما كان، على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وأن تكون لديه فرصة عادلة للتعليم، والعلاج، والعمل، والتنقل، والعيش الكريم.

إن الاستثمار في الطرق، والمدارس، والمستشفيات، والإنترنت، والماء، والكهرباء، والنقل، لا يخدم منطقة بعينها، بل يخدم الوطن كله. فكل قرية تتوفر فيها مدرسة جيدة، تقل فيها احتمالات الهدر المدرسي. وكل منطقة تتوفر فيها فرص عمل، تقل فيها الهجرة الاضطرارية. وكل مركز صحي قريب من السكان، يخفف عنهم معاناة السفر والانتظار.

كما أن تشجيع الاستثمار في مختلف جهات المملكة يساعد على توزيع فرص الشغل بشكل أفضل، ويخفف الضغط على المدن الكبرى، ويمنح الشباب إمكانية بناء مستقبلهم بالقرب من أسرهم إذا رغبوا في ذلك.

لقد أثبتت التجارب أن التنمية تكون أكثر استدامة عندما تشمل مختلف المناطق، وعندما يشعر المواطن في القرية كما في المدينة بأنه شريك في التنمية، وأن نصيبه من الخدمات والفرص لا تحدده الجغرافيا وحدها، بل تكفله المواطنة والعدالة.

إن المغرب لا يبنى بالمدن وحدها، ولا بالقرى وحدها، بل بتكاملهما. فالمدينة تحتاج إلى منتجات العالم القروي، والقرية تحتاج إلى الخدمات والاستثمارات، وكلتاهما تشكلان جزءاً من هوية الوطن ومستقبله.

ويبقى الأمل أن تتقلص الفوارق أكثر مع مرور السنوات، وأن تصبح التنمية أقرب إلى الإنسان أينما وجد، لأن العدالة المجالية ليست مجرد مشروع عمراني أو اقتصادي، بل هي مشروع كرامة وإنصاف، يضمن لكل مواطن أن يشعر بأن وطنه يراه، ويستثمر فيه، ويمنحه الفرصة ليعيش حياة تليق بإنسانيته.

الفصل الخامس عشر

حكاية يوسف... عندما تتحول الأحلام إلى طابور انتظار

لم يكن يوسف يطلب المستحيل.

كان يريد عملاً بسيطاً، وراتباً يكفيه، وغرفة صغيرة يبدأ منها حياته، ووالدين يفتخران بأن سنوات الدراسة لم تذهب سدى. كان يقول دائماً إن الإنسان لا يحتاج إلى القصور حتى يكون سعيداً، بل يحتاج فقط إلى فرصة عادلة.

نشأ يوسف في حي شعبي بإحدى المدن المغربية. كان والده عاملاً بسيطاً يستيقظ قبل طلوع الشمس، ويعود بعد غروبها بوجه أنهكه التعب. أما والدته، فكانت تدبر شؤون البيت بما توفر من دخل، حتى أصبحت خبيرة في تحويل القليل إلى ما يكفي الأسرة.

كان يوسف من المتفوقين في المدرسة. كان أساتذته يقولون إن مستقبله سيكون مشرقاً، وإن الاجتهاد هو الطريق نحو النجاح. كان يصدقهم، ويجلس كل ليلة تحت ضوء مصباح صغير يراجع دروسه، بينما كان والده ينظر إليه بصمت ويبتسم، وكأنه يرى فيه الحلم الذي لم يستطع تحقيقه لنفسه.

مرت السنوات، وحصل يوسف على شهادته الجامعية. يوم التخرج كان من أجمل أيام حياته. احتضنته والدته وهي تبكي فرحاً، وقال والده أمام الجيران: "اليوم بدأ مستقبل ابني."

لكن المستقبل لم يبدأ كما تخيل الجميع.

بدأ يوسف رحلة البحث عن العمل. في البداية كان متحمساً، يكتب سيرته الذاتية بعناية، ويشارك في المباريات، ويرسل الطلبات إلى الشركات والمؤسسات. وكان كلما عاد إلى البيت يقول لوالدته: "لا تقلقي، قريباً سأجد عملاً."

مر شهر، ثم ستة أشهر، ثم سنة كاملة.

أصبحت الملفات تتراكم، والردود قليلة، وأحياناً لا يأتي أي رد. كان يوسف يخرج صباحاً وهو يحمل ملفه الأزرق، ويعود مساءً وهو يحمل الصمت نفسه.

وفي كل مرة كانت أمه تسأله:

"هل هناك أخبار؟"

فيجيب بابتسامة يخفي وراءها خيبة كبيرة:

"ما زلت أنتظر."

شيئاً فشيئاً، تغيرت حياة يوسف. لم يعد يخرج كثيراً مع أصدقائه، وأصبح يتجنب المناسبات العائلية حتى لا يسمع السؤال الذي أصبح يطارده في كل مكان:

"هل وجدت عملاً؟"

لم يكن السؤال سيئاً في حد ذاته، لكن تكراره كان يذكره كل يوم بأن حلمه ما زال بعيداً.

كان والده يراقبه بصمت. يعرف أن ابنه يتألم، لكنه لا يجد الكلمات التي تخفف عنه. فهو نفسه عاش سنوات طويلة من الكفاح، لكنه كان يعتقد أن التعليم سيمنح ابنه حياة أسهل مما عاشه هو.

وذات مساء، جلس يوسف فوق سطح المنزل يتأمل أضواء المدينة.

قال في نفسه:

"هل المشكلة فيّ؟ أم أن الفرصة لم تأت بعد؟"

كان يرى آلاف الشباب يسيرون في الشوارع، ويتساءل كم واحداً منهم يعيش القصة نفسها.

وفي صباح اليوم التالي، وقف أمام مقهى مليء بالشباب. بعضهم يحمل شهادات، وبعضهم تعلم مهنة، وبعضهم ترك الدراسة مبكراً. كانوا مختلفين في قصصهم، لكنهم تشابهوا في شيء واحد: الانتظار.

انتظار فرصة.

انتظار اتصال.

انتظار مستقبل أفضل.

وهنا تكمن إحدى القضايا الاجتماعية الكبرى. فحين يتحول الانتظار إلى أسلوب حياة، يفقد الزمن معناه. يصبح الشاب يعيش الأيام متشابهة، وتبدأ ثقته بنفسه في التراجع، ليس لأنه فقد قدراته، بل لأنه لم يجد فرصة يثبت فيها تلك القدرات.

ولا يقتصر أثر ذلك على الفرد وحده، بل يمتد إلى الأسرة. فالأب الذي كان يحلم بأن يساعده ابنه، يواصل العمل رغم تقدمه في السن. والأم تستمر في القلق والدعاء. أما الشاب نفسه، فيؤجل الزواج، وتأجيل الزواج يؤجل تكوين أسرة، وتتأخر معه مشاريع الحياة كلها.

إن قصة يوسف ليست قصة شخص واحد، بل هي قصة مستوحاة من تجارب يعيشها عدد من الشباب بظروف مختلفة. فلكل شاب حكايته الخاصة، ولكل أسرة تحدياتها، لكن الجميع يشتركون في الأمل بأن تتحول سنوات الاجتهاد إلى فرصة حقيقية.

ولذلك، فإن بناء المستقبل لا يبدأ فقط داخل الجامعة أو مركز التكوين، بل يبدأ أيضاً عندما يجد الشباب اقتصاداً يفتح أمامهم الأبواب، ومؤسسات تثمن الكفاءة، ومجتمعاً يمنحهم الثقة، وسياسات توسع فرص العمل والإبداع.

إن الوطن الذي يمنح شبابه الأمل، يمنح نفسه المستقبل. أما إذا طال الانتظار، فإن الخسارة لا تكون خسارة الشباب وحدهم، بل خسارة المجتمع كله، لأن كل طاقة معطلة، وكل موهبة لا تجد مكانها، هي فرصة ضائعة للتنمية.

كان يوسف، وهو يغادر المقهى في ذلك المساء، يردد في داخله عبارة واحدة:

"لن أفقد الأمل."

وربما كانت هذه العبارة، رغم بساطتها، هي ما يجعل كثيراً من الشباب المغاربة يواصلون المحاولة كل يوم، مؤمنين بأن الغد قد يحمل فرصة تغير حياتهم، وتعيد إليهم الإحساس بأن التعب لم يكن عبثاً، وأن الحلم يستحق الانتظار... والعمل.

الفصل السادس عشر

عندما تتزاحم الأزمات... الفقر والبطالة وتآكل الثقة في المجتمع

لا تنهار المجتمعات فجأة، بل تتغير ببطء عندما تتراكم الأزمات فوق بعضها البعض. فالفقر وحده يشكل تحدياً، والبطالة وحدها تشكل تحدياً، وغلاء المعيشة يشكل تحدياً آخر. لكن عندما تجتمع هذه الضغوط في حياة الإنسان، يصبح حملها أثقل، وقد تؤثر في علاقاته الأسرية، وفي ثقته بالآخرين، وفي نظرته إلى المستقبل.

في كثير من الأحياء، يبدأ اليوم قبل طلوع الشمس. يخرج العمال بحثاً عن رزقهم، ويخرج الشباب حاملين ملفاتهم أو هواتفهم يبحثون عن فرصة عمل، وتخرج الأمهات وهن يفكرن في كيفية تدبير مصاريف البيت. ومع نهاية اليوم،

قد يعود بعضهم وقد حقق جزءاً من أهدافه، بينما يعود آخرون بخيبة أمل جديدة.

الفقر لا يسلب الإنسان المال فقط، بل قد يسلبه الإحساس بالاستقرار. والبطالة لا تعني غياب الوظيفة فحسب، بل قد تعني أيضاً تأجيل الزواج، وتأجيل شراء منزل، وتأجيل مشاريع الحياة كلها. ومع تكرار التأجيل، يبدأ بعض الناس في الشعور بأن الزمن يسبقهم.

وفي مثل هذه الظروف، قد تنتشر بين بعض الأفراد سلوكات غير سليمة، مثل محاولات النصب والاحتيال أو استغلال حاجة الآخرين. ولا يمكن تبرير هذه الأفعال بالظروف الاقتصادية، لأنها تبقى اعتداءً على حقوق الناس وثقتهم، لكن فهم السياق الاجتماعي يساعد على إدراك أن الوقاية منها لا تكون فقط بالعقوبات، بل أيضاً بتوسيع الفرص، وتعزيز التربية على النزاهة، وترسيخ سيادة القانون.

كما أن الثقة بين الناس تُعد من أهم ثروات أي مجتمع. فإذا خاف المواطن من أن يُخدع في معاملة أو صفقة أو وعد، ضعفت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك فإن الصدق والأمانة واحترام القانون ليست مجرد قيم أخلاقية، بل هي أيضاً أسس لازدهار الاقتصاد واستقرار المجتمع.

وتشهد الحياة الأسرية بدورها تحديات مختلفة. فالضغوط المالية، وسوء التواصل، والخلافات المتراكمة قد تؤثر في بعض العلاقات الزوجية. ولا يمكن اختزال أسباب الخيانة الزوجية أو الطلاق أو النزاعات الأسرية في عامل واحد، لأن هذه القضايا ترتبط بعوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وشخصية تختلف من حالة إلى أخرى. لكن من الواضح أن الضغوط المستمرة قد تزيد من هشاشة بعض العلاقات إذا غاب الحوار والاحترام المتبادل.

وفي الوقت نفسه، أصبحت وسائل الترفيه والحياة الليلية جزءاً من الحياة في بعض المدن، كما هو الحال في دول كثيرة. وهي في حد ذاتها ليست سبباً للمشكلات الاجتماعية، لكن عندما تتحول لدى بعض الأشخاص إلى وسيلة للهروب من الواقع على حساب المسؤوليات الأسرية أو المهنية، فقد تزيد من تعقيد أوضاعهم وتؤثر في من حولهم.

أما الروتين اليومي، فهو قد يبدو بسيطاً، لكنه يتحول عند بعض الناس إلى دائرة مغلقة؛ استيقاظ، وعمل مرهق أو بحث عن عمل، ثم عودة إلى المنزل،

ثم نوم، لتتكرر الدورة نفسها. وإذا غاب الأمل في التغيير، فقد يشعر الإنسان بأن حياته فقدت معناها، رغم أنه يواصل الكفاح كل يوم.

وتبقى الأخلاق الرصيد الحقيقي الذي يحمي المجتمع في أوقات الأزمات. فالصدق، والأمانة، والرحمة، والتعاون، واحترام الآخرين، ليست قيماً مرتبطة بالرخاء فقط، بل تزداد أهميتها عندما تشتد الصعوبات. فالمجتمع الذي يحافظ على قيمه يكون أكثر قدرة على تجاوز الأزمات.

وأصبح المال يحتل مكانة كبيرة في حياة الناس، لأنه وسيلة لتلبية الاحتياجات وتحقيق الاستقرار. لكن عندما يصبح المال المعيار الوحيد للحكم على قيمة الإنسان، يختل ميزان المجتمع. فالكرامة، والعلم، والعمل الشريف، والاحترام، والنزاهة، كلها قيم لا يمكن تعويضها بالثروة.

إن المجتمع القوي ليس المجتمع الذي يملك أكبر الأبراج أو أعلى الأرقام الاقتصادية فقط، بل هو المجتمع الذي يشعر فيه الإنسان بأن كرامته محفوظة، وأن القانون يحميه، وأن العمل الشريف يحظى بالتقدير، وأن النجاح لا يقوم على الخداع، بل على الجهد والكفاءة.

ورغم كل التحديات، فإن المغرب يزخر أيضاً بقصص مشرقة؛ شباب يؤسسون مشاريعهم، وأسر تتكاتف في الأزمات، ومتطوعون يساعدون المحتاجين، وأشخاص يختارون الأمانة رغم صعوبة الظروف. وهذه النماذج تذكرنا بأن الأزمات لا تلغي الخير، وأن بناء مجتمع أفضل يبدأ من مؤسسات قوية، وتعليم جيد، وعدالة، وقيم إنسانية راسخة، ومن مواطن يؤمن بأن الكرامة لا تُشترى بالمال، وأن الإنسان يبقى بقيمه قبل ممتلكاته.

الفصل السابع عشر

بين الإيمان والخرافة... عندما يبحث الإنسان عن الحل في غير مكانه

كلما اشتدت الأزمات، ازداد بحث الإنسان عن الأمل. فالفقير يبحث عن مخرج من الفقر، والعاطل عن العمل يبحث عن فرصة، والمريض يبحث عن الشفاء، والشاب أو الشابة يبحثان عن زواج واستقرار. وعندما تطول المعاناة، قد يلجأ بعض الناس إلى وسائل يعتقدون أنها ستغير واقعهم بسرعة، حتى وإن لم يكن لها أساس علمي أو ديني متفق عليه.

في المجتمع المغربي، كما في مجتمعات أخرى، ما تزال بعض المعتقدات الشعبية حاضرة لدى فئة من الناس. فيعتقد بعضهم أن تعثر الزواج سببه السحر، أو أن البطالة سببها عمل خفي، أو أن المرض لا علاج له إلا عند شخص يدعي امتلاك قدرات خاصة. ويقصد آخرون أضرحة أو أشخاصاً يزعمون قدرتهم على حل المشكلات أو جلب الرزق أو تحقيق القبول في العمل أو إعادة العلاقات الأسرية.

وتختلف المواقف من هذه الممارسات بين الناس. فهناك من يعدها جزءاً من الموروث الشعبي، وهناك من يرفضها رفضاً تاماً، وهناك من يلجأ إليها بدافع اليأس لا الاقتناع. لكن ما يجمع بين هذه الحالات هو أن الإنسان عندما يشعر بالعجز قد يصبح أكثر قابلية لتصديق أي وعد يمنحه أملاً بالخلاص.

وتزداد الخطورة عندما يستغل بعض المحتالين هذا الضعف. فيقدمون أنفسهم على أنهم قادرون على علاج جميع الأمراض، أو ضمان الزواج، أو إعادة المطلقة إلى زوجها، أو جلب المال، أو ضمان النجاح في الدراسة أو الحصول على وظيفة. ويطلبون في المقابل مبالغ مالية كبيرة أو هدايا ثمينة، مستغلين حاجة الناس ومعاناتهم.

إن الحصول على وظيفة يرتبط في الواقع بعوامل مثل المؤهلات، والمهارات، والخبرة، ووجود فرص عمل، وإجراءات التوظيف. ولا توجد وسيلة مثبتة تجعل شخصاً يُقبل في وظيفة بسبب طقوس أو أعمال سحرية. وكذلك الزواج يقوم على التعارف، والتوافق، والمسؤولية، والظروف المناسبة، وليس على وعود يقدمها من يدعي امتلاك قوى خارقة.

أما المرض، فإن الطريق الأكثر أماناً هو استشارة الأطباء المختصين والالتزام بالعلاج المناسب. وقد يستعين كثير من الناس أيضاً بالدعاء والعبادات باعتبارها مصدراً للسكينة والأمل، وهذا يختلف عن الاعتماد على أشخاص يدّعون قدرات لا دليل عليها أو يطلبون المال مقابل وعود لا يمكن التحقق منها.

ولا يمكن إنكار أن الإيمان يمنح الإنسان قوة نفسية وصبراً في مواجهة الشدائد. فالدعاء، والتوكل على الله، والعمل الجاد، والأخذ بالأسباب، كلها عناصر تمنح الإنسان أملاً وتوازناً. غير أن التوكل لا يعني ترك السعي، بل يجمع بين الثقة بالله وبذل الجهد في الدراسة والعمل والعلاج والبحث عن الحلول الواقعية.

إن أخطر ما في الخرافة أنها قد تؤخر الحل الحقيقي. فقد يؤجل المريض علاجه، أو يتوقف الشاب عن تطوير مهاراته، أو تنفق الأسرة مدخراتها على أوهام بدل توجيهها إلى ما ينفعها. وهنا تتحول المعاناة إلى معاناة أكبر، ليس بسبب المشكلة الأصلية فقط، بل بسبب الطريق الخاطئ الذي سلكته الأسرة بحثاً عن الحل.

ويحتاج المجتمع إلى تعزيز الوعي، وتشجيع التفكير النقدي، ونشر المعرفة، حتى يستطيع الناس التمييز بين الأمل المشروع والادعاءات التي تستغل حاجتهم. فكلما ارتفع مستوى التعليم، وازدادت الثقة بالمؤسسات الصحية والقانونية، ووجد المواطن فرصاً عادلة، تراجعت مساحة استغلال اليأس والخوف.

إن الإنسان يحتاج إلى الأمل، لكنه يحتاج أيضاً إلى المعرفة. ويحتاج إلى الإيمان، لكنه يحتاج كذلك إلى العمل والأخذ بالأسباب. فالمستقبل لا يُبنى بالوعود الكاذبة، بل بالعلم، والاجتهاد، والصدق، والتضامن، والثقة بأن الكرامة الإنسانية تُصان حين يواجه الإنسان مشكلاته بالوعي والإرادة، لا بالاستغلال والخداع.

الفصل الثامن عشر

المدرسة العمومية والتعليم الخصوصي... عندما تصبح جودة التعليم سؤالاً عن العدالة الاجتماعية

لا يوجد استثمار أعظم من الاستثمار في تعليم الأطفال. فالمدرسة ليست بناية تضم فصولاً وسبورة ومقاعد فقط، بل هي المكان الذي تُصنع فيه أحلام الأجيال القادمة. ومن داخل القسم الدراسي قد يخرج الطبيب الذي يعالج المرضى، والمهندس الذي يبني الجسور، والأستاذ الذي يعلم الأجيال، والقاضي الذي يحقق العدالة، والعامل الذي يساهم في بناء الاقتصاد. ولذلك فإن أي تفاوت في فرص التعليم ينعكس لاحقاً على فرص الحياة نفسها.

في المغرب، يدرس ملايين الأطفال في المدارس العمومية، بينما يختار بعض الآباء تسجيل أبنائهم في مؤسسات التعليم الخصوصي لأسباب تختلف من أسرة إلى أخرى، مثل القرب من السكن، أو البرامج التعليمية، أو عدد التلاميذ داخل القسم، أو الخدمات المقدمة. ويظل الهدف المشترك بين الجميع هو توفير تعليم جيد يفتح أمام الأبناء أبواب المستقبل.

لكن الواقع يطرح أسئلة صعبة. فهل يحصل جميع الأطفال على فرص تعليم متقاربة؟ وهل تؤثر الظروف الاقتصادية للأسرة في جودة التعليم الذي يتلقاه الأبناء؟ هذه الأسئلة أصبحت حاضرة بقوة في النقاش العمومي، لأنها ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص.

الأسرة ذات الدخل المرتفع قد تستطيع تحمل رسوم التعليم الخصوصي، والدروس الإضافية، واللغات الأجنبية، والأنشطة الموازية، والتجهيزات الرقمية. أما الأسرة محدودة الدخل فقد تعتمد على المدرسة العمومية، مع بذل جهود كبيرة لتوفير المستلزمات الأساسية فقط. وليس هذا حكماً على جودة كل مؤسسة، فهناك مدارس عمومية تحقق نتائج متميزة، ومؤسسات خصوصية تختلف فيما بينها أيضاً، لكن الإمكانات المتاحة للأسر قد تؤثر في الخيارات المتوفرة أمامها.

في بعض البيوت، يخرج طفلان في الصباح يحمل كل منهما محفظته، لكن الطريق الذي يسلكانه مختلف. أحدهما يذهب إلى مؤسسة تتوفر على تجهيزات وأنشطة متنوعة، والآخر يذهب إلى مدرسة تبذل جهوداً كبيرة بإمكانات محدودة. كلاهما يملك الذكاء والطموح، لكن البيئة التعليمية قد تمنحهما فرصاً مختلفة.

ولا يتوقف الأمر عند المؤسسة التعليمية وحدها، بل يمتد إلى البيئة الأسرية. فالأسرة القادرة على توفير الكتب، والإنترنت، والدعم الدراسي، تملك وسائل إضافية لمساعدة أبنائها. أما الأسرة التي تكافح لتوفير الغذاء والإيجار، فقد تجد صعوبة في تحمل هذه المصاريف، رغم إيمانها العميق بأهمية التعليم.

وهكذا قد يشعر بعض الأطفال، منذ سنواتهم الأولى، بأن الظروف الاقتصادية تؤثر في مسارهم الدراسي. وليس لأنهم أقل قدرة أو اجتهاداً، بل لأن نقطة الانطلاق ليست دائماً متساوية. ولهذا يصبح دور المدرسة العمومية بالغ الأهمية، لأنها تظل بالنسبة إلى ملايين الأسر الأمل الأكبر في تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن المدرسة العمومية القوية لا تخدم أبناء الفقراء فقط، بل تخدم المجتمع بأكمله. فهي التي تمنح الطفل فرصة لإثبات قدراته مهما كان دخله أو مكان إقامته، وهي التي تجعل النجاح مرتبطاً بالاجتهاد والكفاءة أكثر من ارتباطه بالظروف الاقتصادية.

كما أن تحسين التعليم لا يقتصر على المباني والتجهيزات، بل يشمل أيضاً تكوين الأطر التربوية، وتطوير المناهج، ودعم التلميذ، وتشجيع القراءة، وتعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية، وربط المدرسة بالتحولات التي يعرفها سوق العمل والعالم الرقمي.

إن المجتمع الذي يجعل جودة التعليم متاحة لجميع أطفاله، يضع أساساً أكثر صلابة لمستقبله. فكل طفل يحصل على فرصة عادلة للتعلم، هو استثمار في التنمية، وفي تقليص الفقر، وفي بناء مواطن قادر على المشاركة في تقدم وطنه.

ويبقى السؤال الذي يجب أن يرافق كل إصلاح تعليمي: كيف نضمن أن لا يكون مستقبل الطفل رهيناً بقدرة أسرته المادية؟ لأن العدالة في التعليم ليست مجرد قضية مدرسية، بل هي قضية مجتمع بأكمله، وقضية مستقبل وطن يؤمن بأن كل طفل يستحق فرصة حقيقية ليحقق أحلامه، مهما كانت ظروفه الاجتماعية.

الفصل التاسع عشر

الفقر والبطالة... عندما تدخل الأزمات إلى داخل البيت

لا يبدأ انهيار الأسرة في كثير من الأحيان بخلاف كبير، بل قد يبدأ بفاتورة لم تُدفع، أو راتب لم يعد يكفي، أو وظيفة ضاعت، أو أشهر طويلة من البحث عن عمل دون نتيجة. فالفقر والبطالة لا يؤثران في جيب الإنسان فقط، بل يمتدان إلى أعصابه، ونفسيته، وعلاقته بأسرته، وطريقة نظرته إلى الحياة.

في بداية الزواج، يحلم الزوجان بحياة بسيطة ومستقرة. لا يفكران في الثراء، بل في بيت يجمعهما، وعمل يوفر لهما الكرامة، وأطفال يكبرون في جو من الحب والأمان. لكن عندما يصبح الدخل أقل من مصاريف الحياة، تبدأ الضغوط في التراكم.

يعود الزوج إلى منزله بعد يوم طويل من البحث عن عمل أو بعد ساعات من العمل الشاق بأجر محدود. تدخل الزوجة في حسابات لا تنتهي؛ كيف ستوفر مصاريف الغذاء؟ كيف ستؤدي واجب الكراء؟ من أين ستأتي بمصاريف الدراسة أو العلاج؟ تتحول الأيام إلى معركة يومية من أجل البقاء.

في البداية يحاول الطرفان الصبر، لكن مع مرور الوقت قد تتحول الضغوط المالية إلى توتر دائم. يصبح النقاش حول المال يتكرر باستمرار، ويشعر كل طرف بأنه يحمل عبئاً أكبر من طاقته. وقد يؤدي غياب الحوار أو تراكم الخلافات إلى اتساع الهوة بين الزوجين.

ولا يعني ذلك أن الفقر أو البطالة يؤديان حتماً إلى الطلاق، فهناك أسر كثيرة تتجاوز هذه الظروف بفضل التضامن والتفاهم. لكن الدراسات الاجتماعية تشير إلى أن الضغوط الاقتصادية قد تكون من بين العوامل التي تزيد من هشاشة بعض العلاقات الأسرية عندما تجتمع مع عوامل أخرى مثل ضعف التواصل أو الخلافات المستمرة.

والأطفال هم أكثر من يتأثر بهذه الأجواء. فالطفل لا يفهم تفاصيل الميزانية أو الأزمة الاقتصادية، لكنه يلاحظ تغير ملامح والديه، ويسمع النقاشات الحادة، ويرى القلق داخل البيت. وقد ينعكس ذلك على شعوره بالأمان، وعلى تركيزه في الدراسة، وعلى صحته النفسية.

وعندما يصل الخلاف إلى الانفصال، يدفع الجميع ثمناً باهظاً. يتغير نمط حياة الأسرة، وتتوزع المسؤوليات من جديد، ويحتاج الأطفال إلى دعم ورعاية حتى يتكيفوا مع الوضع الجديد. ولهذا فإن الوقاية من التفكك الأسري لا تبدأ عند المحكمة، بل تبدأ بمحاربة الفقر، وتوسيع فرص العمل، ودعم الأسرة، وتعزيز ثقافة الحوار.

كما أن البطالة لا تؤخر الزواج فقط، بل قد تؤخر أيضاً حلم تكوين أسرة مستقرة. فكثير من الشباب يؤجلون هذه الخطوة لأنهم يريدون أن يبدأوا حياتهم بكرامة، وأن يكونوا قادرين على تحمل المسؤولية. وعندما تطول سنوات الانتظار، تتغير خطط الحياة، ويزداد القلق من المستقبل.

إن الأسرة هي أول مدرسة في المجتمع، وإذا كانت مستقرة، نشأ أطفال أكثر ثقة بأنفسهم وأكثر قدرة على التعلم والعطاء. أما إذا أثقلتها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فإن آثار ذلك تمتد إلى المجتمع كله.

ولهذا، فإن محاربة الفقر والبطالة ليست مجرد سياسة اقتصادية، بل هي أيضاً سياسة لحماية الأسرة، والطفولة، والاستقرار الاجتماعي. فكل فرصة عمل جديدة، وكل مشروع ناجح، وكل أسرة استطاعت أن تعيش بكرامة، هو استثمار في مستقبل المغرب.

إن البيت الذي يدخله الأمل، يقل فيه الخوف. والبيت الذي يجد فيه الأب عملاً كريماً، والأم شعوراً بالأمان، والأطفال فرصة للتعلم والنمو، يصبح نواة لمجتمع أكثر تماسكاً وعدلاً. فاستقرار الأسرة يبدأ من كرامة الإنسان، وكرامة الإنسان تبدأ عندما يشعر أن جهده في العمل يمكن أن يوفر له ولأسرته حياة آمنة ومستقبلاً أفضل.

الفصل العشرون

المجتمع المغربي بين الأصالة والتغير... جيل جديد يواجه عالماً مختلفاً

لم يعد المجتمع المغربي اليوم يشبه المجتمع الذي عاش فيه الآباء والأجداد قبل ثلاثين أو أربعين سنة. فقد تغيرت المدن، وتطورت وسائل الاتصال، ودخلت التكنولوجيا إلى كل بيت، وأصبح العالم بأكمله حاضراً داخل هاتف صغير. ومع هذا التحول الكبير، تغيرت أيضاً طريقة التفكير، والعلاقات الاجتماعية، وأساليب التربية، ونظرة الشباب إلى الحياة.

كان الطفل في الماضي يقضي معظم وقته مع أسرته أو في الحي أو في المدرسة. وكانت الأسرة، والجيران، والمعلم، يشكلون المرجع الأساسي في التربية. أما اليوم، فأصبح الطفل يتلقى تأثيرات متعددة من الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي، والألعاب الإلكترونية، وصناع المحتوى، والإعلانات، والثقافات القادمة من مختلف أنحاء العالم.

هذا التغير ليس خيراً مطلقاً ولا شراً مطلقاً، فقد وفر فرصاً كبيرة للتعلم والانفتاح واكتساب المهارات، لكنه حمل أيضاً تحديات جديدة لم تكن موجودة بهذا الحجم من قبل.

أصبحت الأسرة تواجه مهمة أكثر تعقيداً في تربية الأبناء. فالأب والأم لا ينافسان فقط ظروف الحياة الصعبة، بل يحاولان أيضاً توجيه الأبناء وسط كم هائل من المعلومات والأفكار والمؤثرات التي تصل إليهم كل يوم.

وفي كثير من البيوت المغربية، أصبح الحوار بين الآباء والأبناء أقل من السابق. ينشغل الأب بالعمل، وتنشغل الأم بمسؤولياتها، وينشغل الأبناء بالهواتف والشاشات. يجلس الجميع في غرفة واحدة، لكن كل واحد يعيش في عالم مختلف.

وتبدأ الفجوة بين الأجيال في الاتساع. فالآباء تربوا على الصبر والانضباط والاعتماد على الأسرة، بينما نشأ كثير من الشباب في عصر السرعة، حيث يريد كل شيء أن يتحقق بسرعة؛ النجاح، والعمل، والمال، والشهرة. وعندما يصطدم هذا الطموح بواقع الحياة، يشعر بعضهم بالإحباط.

أما المدرسة، فهي لم تعد مطالبة بتعليم القراءة والكتابة فقط، بل أصبحت مطالبة أيضاً بالمساهمة في بناء شخصية متوازنة، وتعليم التفكير النقدي، واحترام القانون، وروح المسؤولية، وقبول الاختلاف، والتعامل الواعي مع التكنولوجيا.

ويشتكي بعض الآباء من ضعف التواصل مع أبنائهم، بينما يشعر بعض الأبناء بأن آباءهم لا يفهمون طبيعة العصر الذي يعيشون فيه. والحقيقة أن الحل لا يكون باتهام طرف دون الآخر، بل ببناء جسور للحوار والاحترام المتبادل.

كما أصبحت بعض المدارس تواجه تحديات مثل الاكتظاظ، والهدر المدرسي في بعض المناطق، والحاجة إلى مواكبة التحول الرقمي، وتعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية، لأن التربية لا تقتصر على المقررات الدراسية فقط.

إن الطفل الذي يتعلم احترام الآخرين داخل المدرسة، ويحصل على دعم من أسرته، ويجد قدوة حسنة في مجتمعه، يكون أكثر استعداداً ليصبح مواطناً مسؤولاً. أما إذا غابت هذه العناصر، فقد يجد نفسه أمام صعوبات في بناء شخصيته واتخاذ قراراته.

ومن جهة أخرى، لا ينبغي تصوير الجيل الجديد على أنه جيل ضائع. فبين شباب المغرب اليوم آلاف النماذج الملهمة؛ طلبة متفوقون، ورواد أعمال، ومبرمجون، وباحثون، ومتطوعون، وفنانون، ورياضيون، وشباب يبتكرون مشاريع تخدم مجتمعهم. وفي المقابل، يواجه بعض الشباب تحديات تتعلق بالبطالة أو ضغوط الحياة أو صعوبة الاندماج في سوق العمل. وهذا التنوع يبين أن واقع الشباب لا يمكن اختزاله في صورة واحدة.

إن المجتمع الذي يريد مستقبلاً أفضل لا يكتفي ببناء الطرق والمباني، بل يبني الإنسان. يبدأ ذلك من الأسرة، ثم المدرسة، ثم الجامعة، ثم سوق العمل، ثم المجتمع بأكمله. فالتربية مسؤولية مشتركة، وليست مسؤولية مؤسسة واحدة.

إن المغرب يعيش مرحلة تحول كبيرة، وهذه التحولات تحمل فرصاً كما تحمل تحديات. ويبقى الرهان الحقيقي هو كيف نحافظ على قيم الاحترام، والتضامن،

والصدق، والعمل، والأسرة، مع الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والانفتاح على العالم.

فالأمم لا تتقدم عندما تختار بين الماضي والمستقبل، بل عندما تأخذ من الماضي قيمه النبيلة، ومن الحاضر علمه وتطوره، لتبني مستقبلاً يمنح أبناءها الأمل والكرامة والقدرة على مواجهة تحديات الزمن.

الفصل الثاني والعشرون

الزواج في زمن التحولات... عندما تتقاطع الأحلام مع ضغوط الواقع

كان الزواج في نظر كثير من الشباب بداية حياة جديدة، وبناء أسرة يسودها الاستقرار والمودة. واليوم ما زال هذا الحلم قائماً، لكن الطريق إليه أصبح بالنسبة إلى عدد من الناس أكثر تعقيداً بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة.

فالحصول على عمل مستقر، وتأمين سكن مناسب، وتحمل مصاريف الحياة اليومية، كلها أمور تؤثر في قرار الزواج. ولهذا يؤجل بعض الشباب هذه الخطوة سنوات، ليس لأنهم يرفضون تكوين أسرة، بل لأنهم يريدون أن يبدأوا حياتهم في ظروف يشعرون فيها بالقدرة على تحمل المسؤولية.

ومع مرور الوقت، قد تتحول الضغوط الاقتصادية إلى ضغوط نفسية. يشعر الشاب بأنه تأخر عن أقرانه، وتشعر الشابة بالقلق من المستقبل، وتعيش الأسر بين الأمل والانتظار. وعندما يطول الانتظار، قد تنشأ مشاعر الإحباط أو التوتر، خاصة إذا غاب الدعم والحوار.

ولا تتوقف التحديات عند الزواج، بل تمتد إلى الحياة الزوجية نفسها. فالعلاقة الناجحة تحتاج إلى الثقة، والاحترام، والتواصل، وتقاسم المسؤوليات. وعندما تتراكم المشكلات المالية أو يغيب الحوار أو يفقد أحد الطرفين اهتمامه بالآخر، قد تدخل العلاقة مرحلة من التوتر.

وتُعد الخيانة الزوجية من أكثر القضايا إيلاماً داخل الأسرة، لأنها تهز الثقة التي يقوم عليها الزواج. ولا يمكن تفسيرها بسبب واحد أو تعميمها على المجتمع، فهي ترتبط بظروف ودوافع تختلف من حالة إلى أخرى. لكن آثارها قد تكون عميقة، إذ قد تؤدي إلى نزاعات أسرية، أو انفصال، أو معاناة نفسية للزوجين والأطفال.

كما تعرف المدن فضاءات للترفيه والحياة الليلية، وهي جزء من الواقع الاجتماعي في بلدان كثيرة. غير أن المشكلة لا تكمن في وجود أماكن الترفيه بحد ذاته، بل عندما تتحول لدى بعض الأشخاص إلى نمط حياة يطغى على المسؤوليات الأسرية أو المهنية، أو عندما تقترن بسلوكات مضرة مثل الإفراط في استهلاك التبغ أو إهمال الأسرة.

ومن بين الصور المؤلمة أيضاً وجود أطفال يعيشون أو يعملون في ظروف صعبة في بعض الشوارع. ولكل طفل قصة مختلفة؛ فمنهم من يعيش أوضاعاً أسرية معقدة، أو ظروفاً اقتصادية قاسية، أو انقطع عن الدراسة. وهؤلاء الأطفال يحتاجون قبل كل شيء إلى الحماية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، حتى لا تضيع طفولتهم.

كما أن وجود شباب داخل المؤسسات السجنية يطرح أسئلة عميقة حول الوقاية قبل العقاب. فكل مجتمع يسعى إلى الحد من الجريمة عبر ترسيخ التربية، وتوسيع فرص التعليم والعمل، ودعم الأسر، مع تطبيق القانون بعدالة على من يخالفه. فالوقاية والإدماج عنصران مهمان إلى جانب إنفاذ القانون.

إن قوة المجتمع لا تقاس بعدد مشكلاته، فكل المجتمعات تواجه تحديات، وإنما تقاس بقدرته على معالجتها بالحكمة والعدل والتضامن. فالأسرة تحتاج إلى الدعم، والشباب يحتاج إلى الأمل، والأطفال يحتاجون إلى الحماية، والمجتمع يحتاج إلى قيم الصدق والرحمة والمسؤولية.

وعندما يجد الشاب فرصة عمل كريمة، وتحصل الأسرة على الاستقرار، ويحصل الطفل على تعليم جيد ورعاية مناسبة، تصبح الطريق أكثر تمهيداً لبناء مجتمع متماسك، يقل فيه التفكك، وتزداد فيه الثقة، ويشعر كل فرد بأن له مكاناً ودوراً ومستقبلاً يستحق أن يعمل من أجله.

الفصل الثالث والعشرون

عندما يغيّر الظلم مسار الحياة... ثمن يدفعه الفرد والأسرة والمجتمع

ليس هناك شعور أشد قسوة على الإنسان من أن يشعر بأن حقه قد ضاع، أو أن مستقبله توقف بسبب ظلم أو خطأ أو اتهام لم يستطع دفعه. فالعدالة ليست مجرد قوانين ومحاكم، بل هي أساس الثقة بين المواطن ومجتمعه، وهي الضمانة التي تجعل الإنسان يطمئن إلى أن حقوقه مصونة وأن كل شخص سيعامل بإنصاف.

وتختلف القضايا والوقائع من حالة إلى أخرى، ولا يمكن الجزم ببراءة أو إدانة أي شخص إلا وفق ما يقرره القضاء والإجراءات القانونية. ومع ذلك، فإن أي خطأ في مسار العدالة، أو أي اتهام يثبت لاحقاً عدم صحته، قد يترك آثاراً عميقة على حياة الإنسان وأسرته.

كم من شاب كان يحلم بوظيفة مستقرة، فإذا به يجد نفسه يواجه قضية تستغرق سنوات من حياته. وكم من أب أو أم عاشا قلقاً مستمراً بسبب إجراءات قانونية طالت أكثر مما كانا يتوقعان. وحتى عندما تنتهي القضية، قد تبقى آثارها النفسية والاجتماعية حاضرة، لأن الزمن الذي مضى لا يعود.

وحين يتعطل مستقبل شخص، فإن التأثير لا يقتصر عليه وحده. فهناك أب ينتظر عودة ابنه، وأم تعيش بين الدعاء والقلق، وأطفال قد يفتقدون وجود أحد والديهم في حياتهم اليومية، وأسرة كاملة تضطر إلى إعادة ترتيب حياتها في ظروف صعبة.

وفي بعض الحالات، قد يؤدي غياب أحد الوالدين، لأي سبب كان، إلى أعباء إضافية على الطرف الآخر، سواء في تربية الأطفال أو توفير الدخل أو متابعة الدراسة. ويحتاج الأطفال في مثل هذه الظروف إلى دعم نفسي واجتماعي يحافظ على استقرارهم ويمنحهم الشعور بالأمان.

كما أن إعادة الاندماج في المجتمع بعد انتهاء المشكلات القانونية قد تكون تحدياً بحد ذاته. فقد يواجه بعض الأشخاص صعوبة في العثور على عمل، أو في استعادة حياتهم الطبيعية، أو في تجاوز النظرة السلبية التي قد يواجهونها. ولهذا فإن منح الفرصة لمن يبدأ من جديد، بعد انتهاء الإجراءات القانونية، يساهم في تقوية المجتمع ويقلل من مخاطر الإقصاء.

إن العدالة القوية هي التي تحمي حقوق الجميع، وتعتمد على الأدلة والإجراءات القانونية، وتضمن حق الدفاع، وتسعى إلى الوصول إلى الحقيقة. فكلما ازدادت الثقة في العدالة، ازداد شعور المواطنين بالأمن والاستقرار.

والمجتمع كذلك يتحمل مسؤولية في عدم التسرع في إطلاق الأحكام على الناس، أو نشر الشائعات، أو وصم الأشخاص دون معرفة الوقائع. فالكلمة قد تؤذي كما تؤذي الأفعال، وقد تترك آثاراً طويلة على سمعة الإنسان وحياته.

إن بناء مجتمع متماسك لا يقتصر على مكافحة الجريمة، بل يشمل أيضاً حماية الحقوق، واحترام الكرامة الإنسانية، وتعزيز الثقة في المؤسسات، ومساندة

الأسر التي تواجه ظروفاً صعبة، حتى لا يدفع الأطفال أو الأبرياء ثمن أزمات لم يكونوا سبباً فيها.

ويبقى الأمل دائماً في مجتمع تسوده العدالة، ويجد فيه المظلوم طريقاً لإنصافه، ويحصل فيه كل إنسان على محاكمة عادلة، وتُصان فيه الكرامة الإنسانية، لأن قوة الوطن لا تُقاس فقط باقتصاده، بل أيضاً بقدرته على تحقيق العدل، فالعدل هو الأساس الذي تبنى عليه الثقة، والثقة هي الأساس الذي تبنى عليه الأوطان.

الفصل الرابع والعشرون

عندما سرقت الشاشات دفء العائلة... أين ذهبت القناعة والمحبة؟

لم يكن البيت المغربي في الماضي غنياً بالأثاث الفاخر، ولا بالأجهزة الإلكترونية الحديثة، لكنه كان غنياً بشيء آخر لا يُشترى بالمال؛ كان غنياً بالجلوس معاً، وبالحديث، وبالضحك، وبالاهتمام، وبالإحساس أن لكل فرد مكاناً داخل الأسرة.

كانت مائدة الطعام تجمع الجميع، وكان الأب يحكي عن يومه، والأم تتحدث عن شؤون البيت، والأبناء يروون ما حدث لهم في المدرسة، ويستمع الجميع إلى بعضهم البعض. لم تكن الحياة خالية من المشكلات، لكن الحوار كان حاضراً، وكانت القلوب أقرب.

أما اليوم، فقد تغيرت صورة كثير من البيوت. يجلس الأب في زاوية وهو يتصفح هاتفه، والأم منشغلة بهاتفها أو بأعمالها، والابن يتابع مقاطع الفيديو، والابنة تتحدث مع صديقاتها عبر التطبيقات. الجميع في المنزل نفسه، لكن كل واحد يعيش في عالم مختلف.

قد تمر ساعات طويلة دون أن يتبادل أفراد الأسرة سوى كلمات قليلة. لم يعد السؤال: "كيف كان يومك؟ "يتكرر كما كان من قبل في بعض الأسر، ولم تعد الجلسات العائلية منتظمة كما كانت. أصبحت الشاشات أحياناً وسيطاً بين الناس، لكنها في الوقت نفسه قد تقلل من التواصل المباشر إذا استحوذت على معظم الوقت.

وليس الهاتف في حد ذاته عدواً للأسرة، فهو وسيلة للتعلم، والعمل، والتواصل، والوصول إلى المعرفة. لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول إلى بديل عن الحوار، وعن الجلسات العائلية، وعن الاهتمام الحقيقي بمن يعيشون معنا.

كما تغير مفهوم القناعة عند بعض الناس. ففي زمن وسائل التواصل الاجتماعي، يشاهد الإنسان كل يوم صوراً لبيوت فاخرة، وسيارات باهظة، ورحلات، وحياة تبدو مثالية. وقد ينسى أن ما يراه لا يعكس دائماً الواقع كاملاً، فيبدأ بمقارنة حياته بحياة الآخرين، ويشعر بأن ما يملكه لا يكفي، حتى لو كان يعيش حياة مستقرة.

وهكذا قد تتراجع القناعة، ويزداد السعي إلى امتلاك المزيد، ليس بدافع الحاجة دائماً، بل بدافع المقارنة. ومع هذه المقارنات المستمرة، قد يضعف الشعور بالرضا، ويصبح الإنسان منشغلاً بما ينقصه أكثر مما يقدر ما لديه.

كما تأثرت العلاقات الإنسانية. فبدلاً من زيارة قريب أو جار، قد يكتفي البعض بإرسال رسالة قصيرة. وبدلاً من جلسة عائلية طويلة، قد يحل محلها تصفح صامت للشاشات. ورغم أن التكنولوجيا قربت المسافات بين البلدان، فإنها قد تزيد المسافات بين أفراد البيت الواحد إذا لم يُحسن استخدامها.

ومع ذلك، لا يمكن تحميل التكنولوجيا وحدها مسؤولية هذا التغير. فإيقاع الحياة السريع، وضغوط العمل، والدراسة، والالتزامات اليومية، كلها عوامل ساهمت في تقليل الوقت الذي تقضيه الأسر معاً. ولهذا فإن استعادة الدفء العائلي تحتاج إلى قرار واعٍ، يخصص وقتاً للحوار، وللجلوس دون شاشات، وللاهتمام الحقيقي بالآخر.

إن الطفل لا يتذكر بعد سنوات نوع الهاتف الذي كان في البيت، لكنه يتذكر من كان يستمع إليه، ومن كان يشجعه، ومن كان يجلس معه على مائدة واحدة. والوالدان أيضاً يحتاجان إلى الشعور بأن أبناءهما قريبون منهما، لا فقط في المكان، بل في القلب والحوار.

إن الأسرة التي تتحدث معاً، وتتناول الطعام معاً، وتستمع إلى مشكلات بعضها البعض، تكون أكثر قدرة على مواجهة أزمات الحياة. أما الأسرة التي يعيش كل فرد فيها داخل عالمه الخاص، فقد تصبح العلاقات فيها أضعف مع مرور الزمن، رغم أنها تسكن تحت سقف واحد.

لقد منحنا العصر الحديث وسائل اتصال لم يعرفها الإنسان من قبل، لكنه في الوقت نفسه يطرح سؤالاً مؤلماً: هل أصبحنا أكثر تواصلاً مع البعيد، وأقل تواصلاً مع القريب؟

إن المجتمع لا يحتاج فقط إلى هواتف أسرع أو إنترنت أقوى، بل يحتاج أيضاً إلى أسر أكثر دفئاً، وأطفال يجدون من يصغي إليهم، وآباء وأمهات يستعيدون قيمة الجلسة العائلية، لأن الحب لا يُقاس بعدد الرسائل التي نرسلها، بل بالوقت الذي نهديه لمن نحب، وبالاهتمام الذي نمنحه لهم، وبالقلوب التي تبقى متقاربة مهما تغير الزمن.

الفصل الخامس والعشرون

الأسرة الكبيرة والفقر... عندما تصبح المسؤولية أكبر من الإمكانيات

لا يقاس غنى الأسرة بعدد أفرادها، ولا يقاس فقرها بقلة أبنائها، فالأطفال نعمة ومسؤولية في الوقت نفسه. لكن عندما تكون الإمكانيات محدودة جداً، وتكبر الأسرة دون أن تتوافر لها الموارد الكافية، قد تواجه تحديات كبيرة في توفير احتياجات جميع الأبناء.

في بعض الأسر المغربية، يعيش الأب والأم تحت ضغط اقتصادي شديد. دخل محدود، أو عمل غير مستقر، أو بطالة، ومع ذلك يتحملان مسؤولية تربية عدد كبير من الأطفال. ومع مرور السنوات، تصبح مصاريف الغذاء، والملبس، والتعليم، والعلاج، والسكن، أكبر من قدرة الأسرة على تحملها.

حينها قد يجد الطفل نفسه يتقاسم غرفة صغيرة مع إخوته، أو يفتقد بعض المستلزمات الدراسية، أو يضطر إلى ترك الدراسة مبكراً في بعض الحالات للمساهمة في دخل الأسرة. وقد تتأثر كذلك فرصه في الحصول على الرعاية الصحية أو الأنشطة التي تساعده على تنمية مهاراته.

ولا يعني هذا أن كل أسرة كبيرة تعاني، ولا أن كل أسرة صغيرة تعيش في رخاء. فهناك أسر كبيرة نجحت في تربية أبنائها بفضل الاستقرار والتخطيط والتعاون، كما توجد أسر صغيرة تواجه بدورها صعوبات. لكن عندما يجتمع كبر حجم الأسرة مع الفقر والهشاشة، تزداد التحديات التي تواجه الوالدين والأطفال.

ويتحمل الأب والأم مسؤولية كبيرة في التفكير في قدرة الأسرة على توفير حياة كريمة للأبناء، من تعليم، ورعاية صحية، وغذاء، ووقت للتربية والمتابعة. فالتربية لا تقتصر على توفير الطعام، بل تشمل أيضاً الاهتمام، والتوجيه، والدعم النفسي، وبناء شخصية الطفل.

كما يحتاج المجتمع إلى دعم الأسر الهشة عبر تحسين فرص العمل، وتعزيز التعليم، وتوسيع الخدمات الصحية والاجتماعية، حتى لا تتحول الظروف الاقتصادية الصعبة إلى عائق أمام مستقبل الأطفال.

إن الطفل لا يختار الأسرة التي يولد فيها، ولا الظروف الاقتصادية التي تحيط به. ولذلك فإن من حق كل طفل أن ينشأ في بيئة توفر له الحماية، والتعليم، والرعاية، وفرصة حقيقية لتحقيق أحلامه.

ويبقى مستقبل المغرب مرتبطاً بمستقبل أطفاله. وكل استثمار في الأسرة، وفي تعليم الأبناء، وفي تحسين ظروف عيشهم، هو استثمار في وطن أكثر عدلاً واستقراراً. فالأطفال ليسوا عبئاً، بل هم ثروة المجتمع، ومسؤولية مشتركة تتطلب وعياً، وتخطيطاً، وفرصاً اقتصادية تسمح لكل أسرة بأن تمنح أبناءها بداية أفضل في الحياة.

الفصل السادس والعشرون

طفل لم يختر أن يولد فقيراً

لا يوجد طفل يختار اسمه، ولا المدينة التي يولد فيها، ولا الأسرة التي ينتمي إليها، ولا الظروف الاقتصادية التي تحيط به. يفتح عينيه على عالم لم يشارك في اختياره، ثم يبدأ رحلة حياته بما توفر له من فرص أو بما فرضته عليه الظروف.

في بعض الأحياء الهشة، يبدأ الطفل حياته وسط بيت صغير يضم عدداً كبيراً من أفراد الأسرة. قد ينام أكثر من طفل في غرفة واحدة، وقد يرى والديه يختلفان بسبب ضيق ذات اليد، وقد يسمع كل يوم حديثاً عن الديون وغلاء المعيشة والبحث عن لقمة العيش.

يكبر الطفل وهو يرى والده يغادر المنزل مع الفجر بحثاً عن عمل قد يجده أو لا يجده، وترى الأم نفسها مطالبة بتدبير شؤون أسرة كبيرة بإمكانات محدودة. تحاول أن تخفي قلقها، لكنها تعرف أن ما لديها لا يكفي دائماً لتلبية كل الاحتياجات.

يدخل الطفل المدرسة وهو يحمل أحلاماً كبيرة، لكنه قد يكتشف سريعاً أن زملاءه لا يعيشون الظروف نفسها. بعضهم يملك حاسوباً وغرفة خاصة ووسائل تعليم متعددة، بينما يعود هو إلى منزل لا يجد فيه مكاناً هادئاً

للمراجعة، أو قد يضطر أحياناً إلى مساعدة أسرته في أعمال مختلفة بعد انتهاء الدراسة.

ومع مرور السنوات، قد يقرر بعض الأطفال مغادرة المدرسة مبكراً بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية، بينما يواصل آخرون تعليمهم رغم الصعوبات بإصرار كبير. ولكل حالة أسبابها وظروفها، لكن المؤكد أن الفقر قد يجعل الطريق نحو النجاح أكثر صعوبة بالنسبة إلى بعض الأطفال.

وفي بعض الأسر، لا يجد الأبوان الوقت الكافي لمتابعة دراسة جميع الأبناء بسبب ضغوط العمل أو كثرة المسؤوليات. ليس لأنهما لا يحبان أبناءهما، بل لأن الأعباء أصبحت أكبر من طاقتهما. وهنا يصبح الطفل في حاجة إلى دعم الأسرة، والمدرسة، والمجتمع، حتى لا يشعر بأنه يواجه الحياة وحده.

ويكبر بعض الأطفال وهم يحملون مسؤوليات أكبر من أعمارهم. يساعدون أسرهم، أو يعملون في سن مبكرة، أو يتخلون عن بعض أحلامهم من أجل مساعدة إخوتهم. ورغم ذلك، يواصل كثير منهم الكفاح بإرادة قوية، ويحققون نجاحات لافتة عندما تتوفر لهم الفرصة.

إن المجتمع لا يقاس فقط بما يحققه الكبار، بل أيضاً بما يوفره للأطفال من فرص عادلة. فالطفل الذي يحصل على تعليم جيد، ورعاية صحية، وبيئة آمنة، يصبح أكثر قدرة على بناء مستقبل أفضل لنفسه ولوطنه.

ولهذا، فإن حماية الطفولة تبدأ بمحاربة الفقر، وتحسين جودة التعليم، وتوسيع فرص العمل للآباء والأمهات، ودعم الأسر التي تواجه ظروفاً صعبة. فكل طفل يجد فرصة حقيقية للتعلم والنمو، هو خطوة نحو مجتمع أكثر عدلاً.

إن الأطفال ليسوا أرقاماً في الإحصاءات، بل وجوه تحمل أحلاماً، وعيوناً تنتظر مستقبلاً أفضل. وكل طفل تُفتح أمامه أبواب العلم والكرامة، هو انتصار للمجتمع كله، لأن الأمم لا تُبنى بالحجارة وحدها، بل تُبنى بالإنسان، ويبدأ بناء الإنسان منذ طفولته الأولى.

هناك أسر لا تعيش الفقر سنة أو سنتين، بل تعيشه جيلاً بعد جيل. يولد الطفل في بيت فقير، يكبر في ظروف صعبة، يغادر المدرسة مبكراً في بعض الحالات، يدخل سوق عمل غير مستقر أو يبقى عاطلاً، ثم يؤسس أسرة جديدة تواجه تحديات مشابهة. وهكذا قد تستمر دائرة الهشاشة إذا لم تتوافر فرص حقيقية للتغيير.

الفقر لا يعني فقط قلة المال، بل قد يعني أيضاً محدودية الخيارات. عندما يمرض أحد أفراد الأسرة، تصبح كلفة العلاج عبئاً. وعندما ينجح طفل في الدراسة، قد تجد الأسرة صعوبة في تحمل مصاريف تعليمه. وعندما يفكر شاب في الزواج، قد يتراجع لأن دخله لا يسمح له بتحمل المسؤولية.

وتحت ضغط هذه الظروف، يعيش الأب شعوراً مؤلماً عندما يرى أبناءه يطلبون أشياء لا يستطيع توفيرها. وقد تشعر الأم بالعجز عندما تضطر إلى الاختيار بين حاجات أساسية متزاحمة. وليس هذا بسبب قلة الحب، بل بسبب قلة الإمكانات.

وفي بعض الأحياء، يرى الطفل منذ صغره أشخاصاً نجحوا بالتعليم والعمل، ويرى آخرين يعيشون البطالة أو الهشاشة. وما يحدد مستقبله ليس الحلم وحده، بل أيضاً نوع الفرص التي يجدها، والدعم الذي يتلقاه، والبيئة التي ينشأ فيها.

إن المجتمع الذي يترك الفقر ينتقل من الآباء إلى الأبناء يخسر طاقات بشرية كبيرة. فقد يكون بين هؤلاء الأطفال طبيب، أو مهندس، أو باحث، أو معلم، لكن الظروف قد تعيق وصول بعضهم إلى الفرص التي تسمح لهم بإظهار قدراتهم.

ولهذا، فإن كسر دائرة الفقر لا يتحقق بالمساعدات المؤقتة وحدها، بل يحتاج إلى تعليم جيد، وتكوين مهني، وفرص عمل منتجة، ورعاية صحية، وسكن لائق، وسياسات تقلص الفوارق وتوسع آفاق الترقي الاجتماعي.

كما أن الأسرة، رغم كل الصعوبات، تبقى شريكاً أساسياً في هذا المسار. فالتشجيع على التعلم، وغرس قيم الاجتهاد، والاهتمام بالأبناء، يمكن أن يصنع فرقاً كبيراً حتى في ظل ظروف مادية محدودة.

ولقد أثبتت تجارب كثيرة داخل المغرب وخارجه أن أشخاصاً انطلقوا من بيئات فقيرة استطاعوا، بفضل التعليم والعمل والمثابرة ووجود فرص مناسبة، أن يغيروا مسار حياتهم. وهذا يبين أن الفقر ليس قدراً محتوماً، لكنه يصبح أكثر صعوبة عندما تغيب الفرص والدعم.

ويبقى الأمل قائماً ما دام المجتمع يستثمر في الإنسان. فكل مدرسة جيدة، وكل فرصة عمل، وكل مشروع تنموي، وكل أسرة تجد طريقها إلى الاستقرار، يساهم في قطع سلسلة المعاناة التي قد تمتد عبر الأجيال.

إن مستقبل المغرب لن يُبنى فقط بالمشاريع الاقتصادية الكبرى، بل أيضاً بقدرته على أن يمنح الطفل الفقير فرصة عادلة ليحلم، ويتعلم، ويعمل، ويعيش بكرامة. فعندما تصبح الفرصة متاحة للجميع، لا يعود الفقر إرثاً ينتقل من جيل إلى آخر، بل يصبح تحدياً يمكن تجاوزه بالإرادة، والعدالة، والعمل المشترك.

الفصل الثامن والعشرون

مجتمع يبحث عن الأمل... بين ضغوط الواقع وحلم الغد

عندما يسير الإنسان في شوارع بعض المدن المغربية، يرى صوراً متباينة تختصر واقع المجتمع. يرى موظفاً يسرع إلى عمله منذ الصباح الباكر، ويرى عاملاً يحمل أدواته بحثاً عن يوم عمل، ويرى طالباً يحمل حقيبته الجامعية، ويرى تاجراً يفتح متجره، ويرى متقاعداً يجلس أمام باب منزله يتأمل حياة تغيرت كثيراً عما عرفه في شبابه.

وفي الزاوية نفسها، قد يجلس شاب يحمل شهادة جامعية وهو ينتظر فرصة عمل منذ سنوات. ليس لأنه لا يريد العمل، بل لأنه لم يجد بعد الباب الذي يدخل منه إلى سوق الشغل. وبين الحلم والانتظار تمر الأيام، ويكبر القلق، ويصبح السؤال الذي يسمعه كل يوم أكثر ثقلاً: **"هل وجدت عملاً؟"**

وفي بعض الأحياء، تعيش أسر على دخل محدود لا يكاد يكفي لتغطية الحاجات الأساسية. ترتفع أسعار بعض السلع، وتزداد مصاريف الدراسة والعلاج والنقل، بينما يبقى الدخل محدوداً بالنسبة إلى عدد من الأسر. ومع كل شهر جديد، تبدأ رحلة جديدة في تدبير الميزانية.

وترى أماً تؤجل شراء ما تحتاج إليه حتى توفر مستلزمات أبنائها، وأباً يعمل ساعات طويلة ليحافظ على استقرار أسرته، وشاباً يؤجل الزواج لأنه يريد أن

يبدأ حياته بكرامة، وفتاة تواصل دراستها وهي تأمل أن تجد فرصة تحقق بها استقلالها.

ورغم هذه التحديات، لا يزال المجتمع المغربي يحتفظ بقدر كبير من التضامن. ففي كثير من الأحياء والقرى، ما زال الجيران يساعد بعضهم بعضاً في الأزمات، وما زالت الجمعيات والمتطوعون يقدمون الدعم للأسر المحتاجة، وما زالت قيم التكافل حاضرة في مناسبات كثيرة.

لكن المجتمع يواجه أيضاً تحديات جديدة؛ تأثير العالم الرقمي، وضغوط الاستهلاك، والتغيرات في سوق العمل، والحاجة إلى مهارات جديدة، واتساع طموحات الشباب في عالم مفتوح على تجارب وثقافات متعددة.

إن التنمية الحقيقية لا تعني فقط بناء الطرق والمصانع، بل تعني أيضاً بناء الثقة. ثقة الشاب بأن اجتهاده سيجد فرصة، وثقة الأسرة بأن أبناءها سيحصلون على تعليم جيد، وثقة المريض بأنه سيجد العلاج، وثقة المواطن بأن القانون يحميه ويعامل الجميع بعدل.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا أصبح الإنسان محور كل السياسات التنموية، لأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر استدامة. فكل طفل يتعلم، وكل شاب يعمل، وكل أسرة تستقر، هي خطوة نحو مجتمع أكثر قوة وتماسكاً.

إن المغرب يمتلك طاقات بشرية كبيرة، وشباباً مبدعين، ونساءً ورجالاً يعملون بإخلاص في مختلف المجالات. والتحدي ليس في غياب الإمكانات وحدها، بل في كيفية توسيع الفرص، وتقليص الفوارق، وتعزيز الثقة، حتى يشعر كل مواطن بأن له مكاناً في مستقبل هذا الوطن.

قد تكون الطريق طويلة، وقد تكون التحديات كبيرة، لكن المجتمعات تتغير عندما تؤمن بأن الإنسان هو أعظم ثروة، وأن الكرامة، والتعليم، والعمل، والعدالة، ليست امتيازات لفئة دون أخرى، بل حقوق ينبغي أن تكون في متناول الجميع.

ويبقى الأمل هو القوة التي تدفع الإنسان إلى النهوض كل صباح، وإلى مواصلة العمل رغم الصعوبات، وإلى الإيمان بأن الغد يمكن أن يكون أفضل إذا اجتمعت الإرادة الفردية مع السياسات التي توسع الفرص وتدعم الأسرة والتعليم والعمل. فالمجتمع الذي لا يفقد الأمل، يبقى قادراً على صناعة مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً لأبنائه جميعاً.

لا يعيش الإنسان وسط الحجر، بل يعيش وسط الناس. والناس لا يكتفون أحياناً برؤية الآخرين، بل يراقبون حياتهم، ويعلقون على اختياراتهم، ويطرحون أسئلة قد تبدو بسيطة، لكنها قد تترك أثراً عميقاً في النفس.

في كثير من المجتمعات، ومنها المجتمع المغربي، قد يواجه بعض الأشخاص ضغوطاً اجتماعية مرتبطة بالزواج، أو العمل، أو الإنجاب، أو المستوى المادي. وهذه الضغوط تختلف من أسرة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى، لكنها قد تؤثر في شعور الإنسان بنفسه إذا تكررت باستمرار.

فالشاب الذي لم يجد عملاً يسمع أحياناً أسئلة متكررة.

"إلى الآن لم تشتغل؟"

وكأن البطالة اختيار شخصي، بينما يقضي بعض الشباب سنوات في البحث عن فرصة عمل، ويشاركون في مباريات، ويرسلون طلبات التوظيف، ويطورون مهاراتهم، لكنهم قد يواجهون سوق عمل تنافسياً أو محدود الفرص.

ومع مرور الوقت، قد يشعر الشاب بأنه أصبح يحاسب على شيء لا يملك السيطرة الكاملة عليه. فيبدأ بتجنب اللقاءات العائلية، أو ينسحب من المناسبات الاجتماعية، خوفاً من تكرار الأسئلة نفسها.

والفتاة التي لم تتزوج قد تسمع بدورها تعليقات متكررة.

"متى سنفرح بك؟"

أو:

"لقد تأخرتِ في الزواج."

ورغم أن كثيراً من هذه العبارات قد تقال بحسن نية، فإن تكرارها قد يسبب ضغطاً نفسياً، لأن ظروف الزواج تختلف من شخص إلى آخر، وتتأثر بعوامل شخصية واقتصادية واجتماعية.

كما أن بعض الأزواج الذين لم يرزقوا بأطفال قد يواجهون أسئلة مؤلمة.

"لماذا لم تنجبوا بعد؟"

وقد لا يعلم من يطرح السؤال أن الأمر قد يكون مرتبطاً بظروف صحية أو شخصية، أو أنه خيار لا يرغب أصحابه في مناقشته مع الآخرين. ولهذا فإن احترام الخصوصية جزء من احترام كرامة الإنسان.

وفي المقابل، قد يتعرض من يعيش في ظروف مادية صعبة إلى أحكام قاسية، فيُقاس الإنسان بما يملك لا بما هو عليه. فيُنظر إلى صاحب السيارة الفاخرة نظرة إعجاب، بينما يُهمل العامل البسيط رغم تعبه ونزاهته، وكأن قيمة الإنسان تُختزل في ممتلكاته.

لكن الحقيقة أن العمل الشريف، مهما كان بسيطاً، يمنح صاحبه كرامة، وأن الزواج ليس سباقاً، وأن الإنجاب ليس معياراً لقيمة الإنسان، وأن الظروف تختلف من شخص إلى آخر.

إن المجتمع المتراحم هو الذي يشجع الإنسان بدل أن يثقل كاهله بالمقارنات والأحكام. فبدلاً من السؤال الذي يجرح، يمكن أن تكون هناك كلمة دعم، أو تشجيع، أو دعاء، أو احترام لصمت الآخرين.

فكم من شخص يبتسم أمام الناس، بينما يحمل في داخله معركة لا يعرفها أحد. وكم من إنسان يبدو قوياً، لكنه يعود إلى بيته مثقلاً بالقلق بسبب البطالة، أو المرض، أو تأخر الزواج، أو ظروف أسرية معقدة.

ولهذا، فإن أجمل ما يمكن أن يقدمه الإنسان لغيره ليس الحكم عليه، بل احترامه، والاستماع إليه، وتقدير ظروفه، لأن الحياة لا تمنح الجميع الفرص نفسها، ولا تسير بالوتيرة نفسها مع كل الناس.

إن المجتمع الذي يقيس الإنسان بأخلاقه، وعلمه، واجتهاده، واحترامه للآخرين، هو مجتمع أكثر عدلاً من مجتمع يقيس الناس بالراتب، أو بالمنصب، أو بالحالة الاجتماعية.

وربما آن الأوان لأن نتوقف عن سؤال الناس: **"ماذا تملك؟ "**أو **"لماذا لم تتزوج؟ "**أو **"لماذا لم تنجب؟"**، وأن نبدأ بسؤال أكثر إنسانية: **"كيف حالك؟ وهل تحتاج إلى مساعدة؟"**

فقد تكون كلمة رحيمة أصدق أثراً من عشرات الأحكام، وقد يكون احترام خصوصية الإنسان أعظم دليل على رقي المجتمع وإنسانيته.

الفصل الثلاثون

عزوف بعض الشباب عن الزواج... بين صعوبة الواقع وتغير أنماط العلاقات

لم يعد الزواج بالنسبة إلى عدد من الشباب مجرد قرار شخصي، بل أصبح مشروعاً يحتاج إلى سنوات من الاستعداد. فتكاليف السكن، وغلاء المعيشة، وصعوبة الحصول على عمل مستقر، والخوف من المسؤولية، كلها عوامل قد تدفع بعض الشباب إلى تأجيل الزواج أو إعادة التفكير في توقيته.

يحلم كثير من الشباب ببيت صغير، وعمل كريم، وأسرة مستقرة، لكنهم يصطدمون بواقع اقتصادي يجعل تحقيق هذه الأحلام أكثر تعقيداً. فيشعر بعضهم بأن الزواج أصبح مسؤولية تفوق قدرته المادية، فيفضل الانتظار إلى حين تحسن ظروفه.

ولا ترتبط هذه الظاهرة بالاقتصاد وحده، بل تأثرت أيضاً بتغير أنماط الحياة، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، واختلاف نظرة بعض الشباب إلى الأسرة، وارتفاع سقف التوقعات لدى بعض الأشخاص. وأصبحت عملية اختيار شريك الحياة أكثر تعقيداً لدى بعضهم، مع كثرة المقارنات والتوقعات.

وفي ظل هذا الواقع، قد يختار بعض الشباب الدخول في علاقات عاطفية خارج إطار الزواج. وتختلف دوافع هذه العلاقات من شخص إلى آخر، ولا يمكن اختزالها في سبب واحد، لكنها قد ترتبط بالشعور بالوحدة، أو بتأخر الزواج، أو بالرغبة في الارتباط، أو بعوامل اجتماعية وثقافية أخرى.

ومهما اختلفت المواقف من هذه العلاقات دينياً أو اجتماعياً أو قانونياً، فإن بناء أسرة مستقرة يظل في نظر كثير من الناس قائماً على الالتزام، والاحترام، وتحمل المسؤولية، والثقة المتبادلة. فالعلاقة التي تقوم على الوضوح والالتزام تكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات الحياة.

ويشعر كثير من الآباء والأمهات بالقلق من تأخر زواج أبنائهم، ليس فقط بسبب العمر، بل لأنهم يخشون أن يعيش أبناؤهم العزلة أو عدم الاستقرار. وفي المقابل، يشعر بعض الشباب بأنهم يتعرضون لضغط اجتماعي كبير، بينما هم

ما زالوا يبحثون عن عمل أو يحاولون بناء مستقبل يسمح لهم بتحمل مسؤوليات الزواج.

إن معالجة هذه الظاهرة لا تكون بإلقاء اللوم على الشباب وحدهم، ولا على الأسر وحدها، بل تحتاج إلى مقاربة شاملة تشمل توسيع فرص العمل، وتحسين القدرة على الحصول على السكن، ودعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز ثقافة الحوار داخل الأسرة، وتقديم التوعية التي تساعد الشباب على اتخاذ قرارات مسؤولة.

فالزواج الناجح لا يقوم على حفل كبير أو مظاهر اجتماعية، بل يقوم على الاحترام، والمودة، والتفاهم، والقدرة على تحمل المسؤولية. وكلما توفرت للشباب فرص عادلة للعمل والعيش الكريم، أصبح الطريق إلى تكوين أسرة مستقرة أكثر يسراً.

ويبقى المجتمع أكثر قوة عندما يجد شبابه الأمل في المستقبل، ويشعرون بأن بإمكانهم بناء حياة أسرية مستقرة قائمة على الكرامة، والمسؤولية، والقيم، لا على الخوف من الغد أو الاستسلام لضغوط الواقع.

الفصل الحادي والثلاثون

شباب بين الأمل والضياع... عندما يبحث البعض عن الهروب من الواقع

كل جيل يواجه تحدياته الخاصة، لكن جيل اليوم يعيش ضغوطاً لم يعرفها من سبقه بهذا الحجم. البطالة، وغلاء المعيشة، وصعوبة الزواج، والقلق من المستقبل، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، كلها عوامل تجعل بعض الشباب يشعرون بأن الطريق إلى الاستقرار أصبح أطول وأكثر تعقيداً.

وفي ظل هذه الضغوط، يختار كثير من الشباب طريق العلم والعمل والاجتهاد، بينما يلجأ بعضهم إلى أساليب يعتقد أنها تخفف عنهم همومهم، مثل الإفراط في السهر أو تعاطي المواد المخدرة أو استهلاك الكحول، وهي سلوكات قد تؤدي إلى أضرار صحية ونفسية واجتماعية وقانونية.

وقد تتحول أماكن السهر والترفيه بالنسبة إلى بعض الأشخاص إلى وسيلة للهروب المؤقت من الواقع، لكن الهروب لا يغير الواقع، بل قد يزيد تعقيده إذا أصبح بديلاً عن العمل أو الدراسة أو تحمل المسؤولية.

كما أن بعض الشباب يدخلون في علاقات غير مستقرة، دون استعداد لتحمل مسؤوليات تكوين أسرة أو التزامات قانونية واجتماعية. وعندما تغيب المسؤولية والوضوح والاحترام، قد تنشأ خلافات ومشكلات تؤثر في مستقبل الأشخاص المعنيين وفي استقرارهم.

وليس من العدل أن نختزل الشباب في هذه الصور. فالمغرب يضم أيضاً آلاف الشباب الذين يدرسون ليلاً ونهاراً، ويعملون بجد، ويبتكرون مشاريع، ويتطوعون لخدمة مجتمعهم، ويؤجلون أحلامهم الشخصية حتى تتحسن ظروفهم الاقتصادية.

إن المجتمع لا يحتاج إلى إدانة الشباب بقدر ما يحتاج إلى فهمهم. فالشاب الذي يجد عملاً كريماً، وفرصة للتكوين، وأفقاً واضحاً، يكون أكثر قدرة على بناء حياته واتخاذ قرارات مسؤولة.

ولهذا، فإن الاستثمار في الشباب هو استثمار في مستقبل الوطن. فكل فرصة عمل، وكل مدرسة جيدة، وكل فضاء ثقافي أو رياضي، وكل أسرة متماسكة، يساهم في حماية الشباب من اليأس ومن السلوكيات التي قد تضر بهم وبمجتمعهم.

إن مستقبل المغرب لن يصنعه اليأس، بل سيصنعه شباب يؤمنون بأن النجاح يأتي بالعلم والعمل والاجتهاد، وأن الكرامة تُبنى بالمسؤولية، وأن الأسرة المستقرة والمجتمع المتضامن هما أساس نهضة أي وطن.

الفصل الثاني والثلاثون

معاناة الفقراء... عندما تحدد الجغرافيا والظروف الاقتصادية مسار الحياة

يولد الإنسان وهو لا يختار المكان الذي سيبدأ منه حياته. فقد يولد في مدينة كبيرة تتوفر فيها المدارس والمستشفيات ووسائل النقل، وقد يولد في قرية أو منطقة جبلية يقطع فيها الأطفال مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة أو إلى أقرب مركز صحي. وهذه الاختلافات في الظروف قد تؤثر في الفرص المتاحة للأفراد، وإن كانت تختلف من منطقة إلى أخرى.

في بعض المناطق الجبلية والقروية، يستيقظ الطفل قبل شروق الشمس، يحمل حقيبته ويسير مسافات طويلة حتى يصل إلى المدرسة. وفي فصل الشتاء قد تزيد الأمطار أو البرودة من صعوبة الطريق. ورغم هذه التحديات، يواصل

كثير من الأطفال تعليمهم بإصرار، إيماناً منهم بأن الدراسة قد تفتح لهم أبواب مستقبل أفضل.

وتواجه بعض الأسر ذات الدخل المحدود صعوبة في توفير المستلزمات الدراسية، أو تكاليف النقل، أو السكن بالنسبة إلى الأبناء الذين يدرسون بعيداً عن أسرهم. وقد يضطر بعض التلاميذ أو الطلبة إلى ترك الدراسة في ظروف معينة بسبب الأعباء الاقتصادية أو الاجتماعية، بينما يواصل آخرون مسيرتهم بفضل دعم أسرهم أو المنح أو المبادرات الاجتماعية.

ولا تتعلق التحديات بالتعليم وحده، بل تمتد إلى الصحة. ففي بعض المناطق، قد يحتاج المريض إلى قطع مسافات للوصول إلى خدمات صحية، بينما تتوفر هذه الخدمات بسهولة أكبر في أماكن أخرى. وتعمل المؤسسات والجهات المعنية على تطوير البنية الصحية، لكن الفوارق في الولوج إلى الخدمات ما زالت تمثل تحدياً في بعض المناطق.

وعندما ينهي الشاب دراسته، تبدأ رحلة جديدة هي البحث عن العمل. يجد بعضهم فرصاً داخل مدينته، بينما يضطر آخرون إلى الانتقال إلى مدن أخرى أو إلى تغيير نمط حياتهم بحثاً عن وظيفة توفر لهم دخلاً مستقراً.

أما السكن، فيبقى من أكبر التحديات التي تواجه كثيراً من الأسر والشباب. فارتفاع تكاليف السكن بالنسبة إلى بعض الفئات يجعل تأسيس حياة مستقلة أمراً يحتاج إلى سنوات من الادخار والعمل، وقد يؤدي ذلك إلى تأجيل مشاريع مثل الزواج أو الاستقرار المهني.

وتختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين جهات المغرب، كما تختلف الإمكانات والفرص المتاحة من منطقة إلى أخرى. ولهذا فإن تقليص الفوارق المجالية، وتحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية، يعد من العناصر المهمة لتحقيق تنمية أكثر توازناً.

ورغم كل هذه التحديات، فإن قصص النجاح موجودة في كل أنحاء المغرب. فقد خرج أطباء، ومهندسون، وأساتذة، وباحثون، ورواد أعمال من قرى ومناطق بعيدة، واستطاعوا بفضل الاجتهاد والدعم والفرص المتاحة أن يحققوا طموحاتهم.

إن العدالة الاجتماعية لا تعني أن يعيش الجميع الظروف نفسها، بل أن يحصل الجميع على فرصة حقيقية لبناء مستقبلهم، أينما كانت الجهة التي ولدوا فيها.

فالطفل في القرية، والطفل في المدينة، يستحقان التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والحماية، وفرصة العمل الكريم عندما يكبران.

إن قوة المغرب لا تكمن فقط في تنوع جهاته، بل في قدرته على أن يجعل هذا التنوع مصدر قوة وتكامل، وأن يضمن لكل مواطن، مهما كان مكان إقامته، حقه في التعليم، والصحة، والعمل، والسكن اللائق، والعيش بكرامة. فحين تتقارب الفرص، تتقارب الأحلام، ويصبح المستقبل أكثر عدلاً لجميع أبناء الوطن.

الفصل الثالث والثلاثون

البيئة مرآة المجتمع... عندما يتحول الإهمال إلى خطر يهدد الجميع

لا تقتصر قوة المجتمع على اقتصاده أو عدد مشاريعه، بل تظهر أيضاً في طريقة تعامله مع بيئته. فالغابة، والشارع، والحديقة، والنهر، والسد، والبحر، ليست ملكاً لفرد واحد، بل هي ثروة مشتركة وحق للأجيال القادمة.

ورغم الجهود المبذولة في حماية البيئة، ما زالت بعض السلوكات اليومية تطرح تحديات حقيقية. فمن المؤلم أن يرى الإنسان غابة تحولت إلى مكان لرمي النفايات، أو وادياً امتلأ بالأكياس البلاستيكية، أو شاطئاً فقد جزءاً من جماله بسبب المخلفات التي يتركها بعض الزوار.

إن رمي النفايات في الطبيعة لا يشوه المنظر فقط، بل يضر بالتربة، ويؤثر في الحيوانات والنباتات، ويزيد من مخاطر التلوث وانتشار بعض الحشرات والأمراض. والبيئة التي تحتاج سنوات لتستعيد توازنها قد تتضرر بسبب دقائق من الإهمال.

وتبقى الغابات من أهم الثروات الطبيعية في المغرب، فهي تحمي التنوع البيولوجي، وتحد من انجراف التربة، وتساهم في تحسين جودة الهواء. لكن الحرائق، سواء كانت بسبب الإهمال أو بفعل عوامل أخرى، تؤدي إلى خسائر كبيرة يصعب تعويضها في وقت قصير، لأن الأشجار التي تحترق في ساعات تحتاج إلى سنوات طويلة حتى تنمو من جديد.

كما أن الماء أصبح من أثمن الموارد الطبيعية، خاصة في ظل فترات الجفاف وتغير المناخ. ولذلك فإن ترشيد استهلاك المياه لم يعد خياراً، بل أصبح

ضرورة. فترك الصنابير مفتوحة دون حاجة، أو استعمال المياه بشكل مفرط، أو تلويث مصادرها، كلها ممارسات تؤثر في هذا المورد الحيوي.

ولا تقتصر المسؤولية على الأفراد، بل تشمل أيضاً المؤسسات والقطاعات المختلفة، لأن حماية الموارد المائية تتطلب تعاون الجميع، من خلال الاستعمال الرشيد، وصيانة الشبكات، وتطوير تقنيات الاقتصاد في الماء، ونشر ثقافة الحفاظ عليه.

كما أن سرقة الكهرباء أو المياه ليست مجرد مخالفة قانونية، بل تؤثر في المصلحة العامة، لأنها قد تزيد من الخسائر، وتؤثر في جودة الخدمات، وتحمّل المجتمع تكاليف إضافية. واحترام الممتلكات العامة جزء من احترام حقوق جميع المواطنين.

إن المواطنة لا تظهر فقط في رفع الشعارات، بل في السلوك اليومي. تبدأ عندما يرمي الإنسان نفاياته في المكان المخصص لها، ويحافظ على الغابة، ويقتصد في استهلاك الماء والكهرباء، ويحترم الممتلكات العامة، ويشجع أبناءه على القيام بالأمر نفسه.

فالطفل الذي يرى والديه يحافظان على البيئة، يكبر وهو يدرك أن حماية الطبيعة ليست واجب الدولة وحدها، بل مسؤولية كل فرد. والمدرسة، والإعلام، والجمعيات، والأسرة، كلها مؤسسات لها دور في غرس هذا الوعي.

إن البيئة ليست قضية تخص الحاضر فقط، بل هي أمانة نتركها للأجيال القادمة. وإذا أردنا مغرباً أكثر جمالاً وصحة واستدامة، فعلينا أن نجعل احترام الطبيعة جزءاً من ثقافتنا اليومية، لأن حماية الغابة، والماء، والهواء، والفضاء العام، هي في النهاية حماية لحياتنا ومستقبل أبنائنا.

الفصل الرابع والثلاثون

الرجل والمرأة في المجتمع المغربي... بين تغير الأدوار وتراجع الثقة

كانت العلاقة بين الرجل والمرأة في الماضي تقوم في كثير من الأسر على توزيع واضح للأدوار، وكانت الأسرة هي الإطار الذي يجمعهما ويمنحهما شعوراً بالاستقرار. ومع تغير المجتمع، والتعليم، وخروج المرأة إلى سوق العمل، وتطور وسائل التواصل الاجتماعي، تغيرت أيضاً توقعات كل طرف من الآخر.

أصبح بعض الرجال يشعرون بأن تكوين أسرة أصبح أكثر صعوبة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، والسكن، ومتطلبات الحياة. وأصبح بعضهم يؤجل الزواج حتى يحقق استقراراً مادياً، خوفاً من الفشل في تحمل المسؤولية.

وفي المقابل، أصبحت كثير من النساء يطمحن إلى التعليم، والاستقلال المادي، والمشاركة في سوق العمل، إلى جانب الرغبة في تكوين أسرة مستقرة. وترغب كثيرات في شريك يحترمهن ويتقاسم معهن المسؤوليات، كما يرغب كثير من الرجال في شريكة تقوم العلاقة معها على المودة والاحترام.

لكن مع سرعة التغيرات، ظهرت لدى بعض الأشخاص حالة من عدم الثقة. فقد يخشى بعض الرجال من أن تبنى العلاقة على المصالح المادية، بينما تخشى بعض النساء من غياب الالتزام أو من تحمل مسؤوليات الأسرة وحدهن. وهذه المخاوف لا تنطبق على الجميع، لكنها أصبحت جزءاً من النقاش الاجتماعي في بعض الأوساط.

كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل صور مثالية أو مبالغ فيها عن الحياة الزوجية والعلاقات، فأصبح بعض الناس يقارنون واقعهم بما يشاهدونه على الشاشات، مما يرفع سقف التوقعات ويجعل الرضا أصعب أحياناً.

ومع ذلك، فإن العلاقات الناجحة لا تبنى على الصور أو الانطباعات العامة، بل على التعارف، والصدق، والثقة، والحوار، وتحمل المسؤولية. فلا الرجل عدو للمرأة، ولا المرأة عدو للرجل، بل إن كلاً منهما يحتاج إلى الآخر لبناء أسرة مستقرة ومجتمع متوازن.

إن المشكلة ليست في تغير الزمن، بل في فقدان الحوار أحياناً. فكلما غابت الثقة، كثرت الشكوك. وكلما ضعفت القيم، أصبحت العلاقات أكثر هشاشة. أما عندما يكون الاحترام متبادلاً، والحقوق والواجبات واضحة، فإن الأسرة تصبح أكثر قدرة على مواجهة ضغوط الحياة.

إن المجتمع المغربي عبر تاريخه قام على قيم المودة، والتكافل، والرحمة داخل الأسرة. ورغم التحديات التي فرضها العصر الحديث، فإن هذه القيم ما زالت قادرة على أن تكون أساساً لعلاقة صحية بين الرجل والمرأة، إذا اقترنت بالعدل، والتفاهم، والاحترام المتبادل.

فالأسرة لا تُبنى بالغلبة، ولا بالمصالح المؤقتة، بل تُبنى بشخصين يؤمنان بأن النجاح الحقيقي ليس في أن ينتصر أحدهما على الآخر، بل في أن ينجحا معاً في بناء بيت تسوده السكينة، ويمنح أبناءهما مستقبلاً أفضل، ويكون لبنة صالحة في بناء مجتمع متماسك.

الفصل السادس والثلاثون

بين الفقر والبطالة... الصلاة والصبر والعمل طريق الإنسان نحو الأمل

ليست الحياة عادلة دائماً مع الجميع. فقد يولد إنسان في بيت ميسور، بينما يولد آخر في أسرة تكافح من أجل توفير لقمة العيش. وقد يجد شاب عملاً بعد تخرجه مباشرة، بينما ينتظر آخر سنوات طويلة وهو يحمل شهادته بين يديه. تختلف البدايات، لكن ما يجمع الناس جميعاً هو البحث عن الكرامة والاستقرار.

الفقر امتحان قاسٍ، والبطالة من أصعب التجارب التي قد يمر بها الإنسان. فهي لا تؤثر في دخله فقط، بل قد تؤثر في ثقته بنفسه، وفي نظرته إلى المستقبل، وفي علاقته بأسرته ومحيطه. وقد يشعر الشاب أحياناً أن الأبواب أغلقت في وجهه، وأن أحلامه تبتعد كلما تقدم به العمر.

وفي هذه اللحظات، يحتاج الإنسان إلى ما يمنحه القوة للاستمرار. ويجد كثير من الناس في الصلاة والدعاء والذكر مصدراً للسكينة والطمأنينة، فهي تمنح القلب أملاً وتساعد الإنسان على مواجهة الشدائد بالصبر والثبات. كما أن الإيمان يدفع إلى عدم الاستسلام، وإلى مواصلة السعي مع التوكل على الله.

لكن الصبر لا يعني انتظار الفرج دون عمل، بل يعني الاستمرار في الأخذ بالأسباب رغم الصعوبات. فالبحث عن وظيفة، وتعلم مهارة جديدة، وتطوير الذات، والبدء بمشروع صغير عند الإمكان، كلها صور من المثابرة التي قد تفتح أبواباً لم تكن متوقعة.

وكثير من قصص النجاح بدأت من ظروف صعبة. أشخاص عاشوا الفقر، أو واجهوا البطالة، ثم غيروا حياتهم بالاجتهاد، والتعليم، والعمل، عندما توفرت

لهم الفرص المناسبة. وهذا لا يعني أن النجاح مضمون لكل مجتهد، فهناك عوامل خارجة عن إرادة الفرد، لكن المثابرة تزيد من فرص التقدم وتمنح الإنسان القدرة على الاستفادة من الفرص عندما تظهر.

كما يحتاج المجتمع إلى أن يقدر قيمة العمل الشريف، مهما كان بسيطاً. فكل عمل نزيه يسهم في خدمة المجتمع ويحفظ كرامة صاحبه، ولا ينبغي التقليل من قيمة أي مهنة تقوم على الجهد والأمانة.

وفي الوقت نفسه، تقع على المؤسسات مسؤولية توفير بيئة تساعد الناس على العمل والإنتاج، من خلال دعم التعليم، وتوسيع فرص التشغيل، وتشجيع المبادرات الاقتصادية، حتى يجد الشباب مسارات حقيقية لبناء مستقبلهم.

إن الأمل لا يولد من الكلمات وحدها، بل من اجتماع الإرادة الفردية مع الفرص العادلة. وعندما يلتقي الإيمان بالصبر، ويلتقي الصبر بالعمل، ويلتقي العمل بالإتقان، يصبح الإنسان أكثر قدرة على تجاوز المحن مهما كانت قاسية.

قد تتأخر الأحلام، وقد تطول الطريق، لكن الكرامة الحقيقية تبقى في أن يواصل الإنسان السير دون أن يفقد قيمه، وأن يحافظ على نزاهته، وأن يمد يده للعمل لا لليأس، وأن يؤمن بأن كل خطوة صادقة نحو الخير لها قيمة، حتى إن لم تظهر نتائجها سريعاً.

ويبقى المجتمع أكثر قوة عندما يفتح أبوابه لكل مجتهد، ويمنح أبناءه فرصاً عادلة، ويغرس فيهم أن الصلاة تمنح القلب طمأنينة، والصبر يمنح النفس قوة، والعمل يمنح الإنسان كرامة، وأن بناء الوطن يبدأ من إنسان يؤمن بالله، ويؤمن بنفسه، ويؤمن بأن الغد يمكن أن يكون أفضل إذا اقترن الإيمان بالاجتهاد، والأمل بالعمل، والحق بالمسؤولية.

الفصل السابع والثلاثون

بين الاجتهاد والوساطة... عندما يشعر المجتهد أن الطريق ليس عادلاً

في عالم العمل، يحلم كل إنسان بأن يُكافأ على جهده، وأن يكون النجاح نتيجة للكفاءة والانضباط والتعلم. فالعامل الذي يستيقظ كل صباح، والموظف الذي يؤدي مهامه بإخلاص، والشاب الذي يطور نفسه ويكتسب الخبرات، ينتظرون أن يجدوا تقديراً لما يقدمونه.

لكن من أكثر الأمور التي تسبب الإحباط في المجتمع هو شعور بعض الناس بأن الاجتهاد وحده لا يكفي دائماً، وأن هناك من يحصل على فرص أو ترقيات بطرق لا ترتبط بالكفاءة، مثل المحسوبية أو استغلال العلاقات أو ممارسات غير عادلة. وعندما ينتشر هذا الشعور، يفقد بعض الموظفين الحافز، ويشعرون بأن الجهد لا قيمة له.

فالعمل لا ينجح فقط بالقوانين والأنظمة، بل يحتاج أيضاً إلى ثقافة تقوم على الاستحقاق والشفافية. عندما يحصل الشخص المناسب على المكان المناسب، يستفيد الجميع: المؤسسة تتطور، والموظفون يشعرون بالعدالة، والمجتمع يثق في مؤسساته.

أما عندما تسود فكرة أن النجاح مرتبط بالمال أو العلاقات أكثر من المهارة والعمل، فإن ذلك يخلق إحساساً بالظلم لدى المجتهدين. وقد يدفع بعض الشباب إلى فقدان الثقة أو التفكير بأن الطريق السريع أهم من بناء القدرات والخبرة.

لكن في المقابل، ما زال هناك كثير من الأشخاص الذين يصلون إلى النجاح بفضل العلم والعمل والصبر. فالكفاءة الحقيقية تفرض نفسها مع الوقت، والمؤسسات الناجحة في كل مكان تحتاج إلى أشخاص قادرين على الإنتاج وتحمل المسؤولية.

كما أن الموظف نفسه يحتاج إلى تطوير مهاراته وعدم الاكتفاء بانتظار الاعتراف الخارجي فقط. فالتعلم المستمر، والانضباط، وحسن التعامل، وبناء الخبرة، كلها عناصر تزيد من قيمة الإنسان في سوق العمل.

إن العدالة في العمل ليست مجرد مطلب للموظفين، بل هي أساس لتقدم أي مجتمع. فحين يشعر الإنسان أن جهده مقدر، يعمل بحماس أكبر. وحين يشعر بأن الأبواب مغلقة أمامه بسبب أساليب غير عادلة، تتراجع الثقة وينتشر الإحباط.

ولهذا فإن محاربة الفساد الإداري، وتعزيز الشفافية، ووضع معايير واضحة للتوظيف والترقية، وحماية المجتهدين، كلها خطوات ضرورية لبناء بيئة عمل صحية.

فالنجاح الحقيقي لا يجب أن يكون لمن يملك المال أو العلاقات فقط، بل لمن يملك المعرفة، والكفاءة، والأمانة، والقدرة على العطاء. فالمجتمع الذي يكافئ

العمل الجاد يبني مستقبلاً أقوى، أما المجتمع الذي يترك المجتهد يشعر بالظلم، فإنه يخسر طاقات كان يمكن أن تصنع الفرق.

الفصل الثامن والثلاثون

جيل مواقع التواصل... بين حرية التعبير ومسؤولية الكلمة

يعيش جيل اليوم في عالم مختلف عن الأجيال السابقة. فقد أصبح الهاتف الذكي نافذة مفتوحة على العالم، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي فضاءً للتعبير، والنقاش، وتبادل الأفكار، ومتابعة الأخبار، وبناء العلاقات.

لقد منحت هذه المنصات الشباب فرصة لم تكن متاحة من قبل. أصبح بإمكان أي شخص أن يشارك أفكاره، وأن يعبر عن رأيه، وأن يبرز موهبته، وأن يتعلم من تجارب الآخرين. فكم من شاب وجد فرصة عمل، أو طور مهارة، أو أطلق مشروعاً بفضل العالم الرقمي.

لكن هذه الحرية الجديدة حملت معها مسؤوليات كبيرة. فالكلمة التي تُكتب على الإنترنت قد تصل إلى آلاف الأشخاص، وقد تؤثر في سمعة إنسان أو حياته. ولهذا فإن حرية التعبير تحتاج دائماً إلى وعي واحترام للقانون وحقوق الآخرين.

ومن المشاكل التي ظهرت مع انتشار مواقع التواصل، سرعة انتشار الأخبار غير الصحيحة، والحكم على الأشخاص دون معرفة الحقيقة، وتحول بعض النقاشات إلى صراعات حادة بين الناس. فأحياناً يكتب الإنسان لحظة غضب ما قد يندم عليه لاحقاً.

كما أن بعض الشباب يعيشون جزءاً كبيراً من حياتهم داخل العالم الافتراضي، فيبنون علاقات عبر الشاشات أكثر من العلاقات الواقعية. وقد يؤدي ذلك عند بعض الأشخاص إلى العزلة أو فقدان التوازن بين الحياة الرقمية والحياة الحقيقية.

وفي المقابل، توجد علاقات إيجابية كثيرة نشأت عبر التكنولوجيا، سواء في الدراسة أو العمل أو التواصل بين الأشخاص. فالمشكل ليس في الوسيلة نفسها، بل في طريقة استخدامها.

ويواجه بعض الشباب أيضاً مخاطر بسبب الثقة الزائدة في الأشخاص الذين يتعرفون عليهم عبر الإنترنت. فليست كل العلاقات الرقمية صادقة، وقد يستغل بعض الأشخاص ثقة الآخرين لتحقيق مصالح أو إلحاق الضرر بهم. لذلك يحتاج الشباب إلى الوعي، وحماية خصوصيتهم، والتفكير قبل اتخاذ قرارات مهمة.

كما أن بعض الشباب الذين يعيشون ظروفاً صعبة، مثل البطالة أو الفقر أو الإحباط، قد يبحثون عن الهروب في العالم الافتراضي أو في علاقات غير مستقرة، بدل مواجهة أسباب المشكلة والعمل على تغيير الواقع. وهذا يبين أهمية الدعم الأسري والاجتماعي، وتوفير فرص حقيقية للشباب.

أما الوصول إلى السجن أو الوقوع في مشاكل قانونية، فقد يكون نتيجة قرارات خاطئة أو تصرفات غير مسؤولة أو تأثيرات اجتماعية مختلفة. ولهذا تبقى التربية، والوعي بالقانون، واحترام حقوق الآخرين، عناصر أساسية لحماية الشباب من مسارات قد تضر بمستقبلهم.

إن الجيل الجديد ليس جيلاً ضائعاً، بل جيلاً يعيش مرحلة تحول كبيرة. لديه أدوات قوية بين يديه، ويمكنه أن يستخدمها للبناء أو للهدم. فالهاتف يمكن أن يكون وسيلة للعلم والعمل، ويمكن أن يصبح سبباً في تضييع الوقت إذا غاب الوعي.

إن المستقبل يحتاج إلى شباب يعرفون أن الحرية ليست غياب المسؤولية، وأن التعبير عن الرأي لا يعني الإساءة للآخرين، وأن العلاقات الإنسانية الحقيقية تحتاج إلى احترام وثقة وصدق.

فالمجتمع القوي لا يخاف من صوت شبابه، لكنه يعلمهم كيف يجعلون من هذا الصوت وسيلة للإبداع والإصلاح، لا سبباً للانقسام أو الضياع. وبين حرية التعبير ومسؤولية الكلمة، يبقى التحدي الأكبر هو بناء جيل واعٍ يستخدم التكنولوجيا لصناعة مستقبل أفضل.

من أكثر المشاعر التي تؤلم الإنسان أن يشعر بأن الطريق أمامه ليس متساوياً مع الآخرين. فالشاب الذي يدرس سنوات، ويحصل على شهادة، ويبحث عن فرصة عمل، قد يشعر بالإحباط عندما يرى أن بعض الأشخاص يصلون إلى مواقع أو فرص مهمة بفضل العلاقات والمعارف بدل الاعتماد على الكفاءة والاستحقاق.

وتُعد الواسطة والمحسوبية من القضايا التي تثير نقاشاً واسعاً في المجتمعات، لأنها تمس مبدأ تكافؤ الفرص. فعندما يعتقد المواطن أن العلاقات أهم من الاجتهاد، قد يفقد الثقة في المؤسسات، وقد يشعر بأن تعبه لا قيمة له.

ويزداد هذا الإحساس عندما يرى البعض أن فرصاً كثيرة تتركز داخل دائرة ضيقة من الأشخاص أو العائلات، بينما يكافح آخرون للحصول على أبسط حقوقهم. فالمشكلة ليست في نجاح شخص أو امتلاك عائلة للنفوذ، بل في أن يشعر المجتمع بأن الفرص لا تخضع لمعايير واضحة وعادلة.

إن المسؤولية في أي مؤسسة عامة أو موقع مؤثر يجب أن ترتبط بالكفاءة، والنزاهة، والقدرة على خدمة المصلحة العامة. فالمناصب ليست امتيازاً شخصياً، بل هي مسؤولية تجاه المواطنين.

وفي المقابل، لا يمكن الحكم على كل شخص ناجح أو كل عائلة لها حضور اجتماعي بأن نجاحها سببه الواسطة فقط، لأن هناك أشخاصاً يصلون إلى مواقع مهمة بفضل الدراسة والخبرة والعمل. لكن وجود حالات المحسوبية، عندما تحدث، يضر بصورة العدالة ويؤثر على ثقة الناس.

أما الفقير الذي يعيش ظروفاً صعبة، فقد لا يبحث عن امتيازات خاصة، بل عن فرصة عادلة: عمل يحفظ كرامته، وتعليم جيد لأبنائه، وخدمات متاحة للجميع. فهو يريد أن يشعر بأن مستقبله مرتبط بجهده وقدرته، وليس فقط بمن يعرفه.

إن بناء مجتمع عادل يحتاج إلى مؤسسات قوية، وقوانين تطبق على الجميع، ومساطر واضحة في التوظيف والترقية، ومحاسبة أي استغلال للنفوذ. كما يحتاج إلى ثقافة اجتماعية ترفض اعتبار العلاقات بديلاً عن الكفاءة.

فالوطن لا يبنى عندما يحصل الأقربون فقط على الفرص، بل عندما يشعر كل مواطن بأن باب النجاح مفتوح أمامه. فالطبيب، والمعلم، والعامل، والمهندس، والشاب الباحث عن عمل، كلهم يحتاجون إلى نفس الرسالة: أن الاجتهاد له قيمة، وأن العدالة ليست شعاراً، بل ممارسة يومية.

إن أكبر خسارة لأي مجتمع ليست فقط في ضياع فرصة شخص فقير، بل في ضياع الثقة والأمل لدى جيل كامل. وعندما يؤمن الشباب بأن العمل والعلم يمكن أن يفتحا لهم الطريق، فإنهم يصبحون قوة لبناء الوطن بدل أن يتحولوا إلى طاقة محبطة تبحث عن الهجرة أو الانسحاب من الحياة العامة.

فالعدل في توزيع الفرص هو أساس الاستقرار، وهو الطريق الذي يجعل المواطن يشعر بأن وطنه يحتاج إليه، وأن مستقبله يمكن أن يصنعه بيده.

الفصل الحادي والأربعون

بين الخوف والصمت... عندما يبحث الإنسان عن صوته داخل المجتمع

لكل مجتمع طريقته في التعبير عن أفراحه وأحزانه، عن مطالبه ومخاوفه. وفي المجتمع المغربي، كما في كل المجتمعات، توجد قيم إيجابية راسخة مثل احترام الكبير، وتقدير الأسرة، والحفاظ على الروابط الاجتماعية. لكن أحياناً قد يتحول بعض أشكال الاحترام إلى صمت زائد، فيجد الإنسان صعوبة في التعبير عن رأيه أو الحديث عن مشكلاته.

عندما يعيش الفرد فترة طويلة وهو يخشى الانتقاد أو الحكم عليه أو فقدان مكانته داخل محيطه، قد يفضل السكوت حتى عندما يعاني. وقد يصبح الحديث عن البطالة، أو الفقر، أو المشاكل الأسرية، أو الضغوط النفسية أمراً صعباً بالنسبة إلى بعض الأشخاص.

والخوف الاجتماعي قد يجعل الإنسان يخفي معاناته. فهناك من يعيش ضائقة مالية ولا يطلب المساعدة، وهناك من يعاني من مشاكل أسرية ولا يجد من يستمع إليه، وهناك شاب يشعر بالقلق من المستقبل لكنه يخفي ذلك خلف ابتسامة أمام الآخرين.

لكن احترام الناس لا يعني إلغاء صوت الإنسان. فالاحترام الحقيقي يقوم على الحوار، وعلى القدرة على الاختلاف بطريقة حضارية، وعلى أن يشعر كل فرد بأن كرامته محفوظة عندما يعبر عن رأيه أو يطلب حقه.

كما أن أي مجتمع يحتاج إلى توازن بين احترام النظام واحترام الإنسان. فالقوانين والمؤسسات ضرورية لتنظيم الحياة وحماية الحقوق، وفي الوقت نفسه يحتاج المواطن إلى الشعور بالأمان والثقة حتى يشارك بإيجابية في بناء مجتمعه.

إن المجتمع الذي يسمع مشاكل أبنائه يستطيع أن يعالجها قبل أن تكبر. أما عندما تختفي الأصوات بسبب الخوف أو غياب الحوار، فقد تتراكم المشكلات داخل الأفراد والأسر.

ولا يعني التعبير عن المعاناة رفض الوطن أو المجتمع، بل قد يكون دافعاً للإصلاح والتحسين. فحب المجتمع يظهر أيضاً في الرغبة في جعله أفضل، وفي البحث عن حلول للمشاكل التي تواجه المواطنين.

لقد عرف المغرب عبر تاريخه أشكالاً مختلفة من التحولات الاجتماعية والثقافية، وما زال النقاش حول التنمية والعدالة والفرص جزءاً من تطور أي مجتمع. والمستقبل يحتاج إلى مواطن واعٍ، يعرف حقوقه وواجباته، وإلى مؤسسات تستمع وتستجيب، وإلى ثقافة تشجع الحوار المسؤول.

إن الإنسان لا يحتاج فقط إلى الخبز والسكن والعمل، بل يحتاج أيضاً إلى الشعور بالكرامة والاحترام، وأن صوته مسموع، وأن معاناته لها قيمة. فالمجتمع القوي ليس هو الذي يخلو من المشاكل، بل هو الذي يمتلك الشجاعة والقدرة على مناقشتها وإيجاد حلول لها.

الفصل ثاني والأربعون

بين الخوف والصمت... عندما يشعر الإنسان أن صوته غير مسموع

لكل مجتمع قوانينه وعاداته وطريقته في تنظيم العلاقات بين أفراده. والاحترام والانضباط قيم ضرورية لاستقرار أي بلد، لكن عندما يتحول الخوف إلى حاجز يمنع الإنسان من التعبير عن رأيه أو الحديث عن معاناته، فإن المجتمع يفقد جزءاً من طاقته على الإصلاح.

في بعض البيئات، قد يكبر الإنسان وهو يتعلم أن الصمت أفضل من النقاش، وأن تجنب المشاكل أهم من طرح الأسئلة. وقد يصبح الخوف من نظرة الآخرين أو من الانتقاد سبباً في إخفاء مشكلات حقيقية تعيشها الأسر والأفراد.

هناك مواطن يخاف الحديث عن مشكلته في العمل، وشاب يخشى التعبير عن إحباطه بسبب البطالة، وأسرة تخفي معاناتها خوفاً من كلام الناس. ومع تراكم الصمت، قد تبقى بعض المشاكل دون حلول لأنها لم تجد من يستمع إليها.

إن الخوف لا يأتي دائماً من سبب واحد، فقد يكون نتيجة تجارب شخصية، أو ضغط اجتماعي، أو غياب ثقافة الحوار، أو شعور الإنسان بأن صوته لن يغير شيئاً. وعندما يفقد الفرد الثقة في إمكانية التغيير، قد يختار الانسحاب بدل المشاركة.

لكن المجتمع الصحي لا يقوم على الصمت، بل على الحوار المسؤول. فانتقاد مشكلة لا يعني كراهية الوطن، وطرح سؤال لا يعني رفض النظام، والمطالبة بتحسين الظروف لا تعني عدم احترام الآخرين. بل إن المجتمعات تتطور عندما تسمح بالنقاش الهادئ والبحث عن الحلول.

كما أن الاحترام الحقيقي لا يعني أن يخاف الإنسان من الأقوى منه، بل يعني أن يعامل الجميع بكرامة، وأن يكون الاختلاف في الرأي أمراً طبيعياً. فالمجتمع الذي يحترم أبناءه هو المجتمع الذي يمنحهم مساحة للتعبير، ويشجعهم على المشاركة الإيجابية.

ويحتاج الشباب خصوصاً إلى بيئة يشعرون فيها بأن أفكارهم وطموحاتهم لها قيمة. فالشاب الذي يجد من يستمع إليه، ومن يساعده على بناء مستقبله، يكون أكثر ارتباطاً بمجتمعه وأكثر قدرة على المساهمة فيه.

إن معالجة الخوف لا تكون فقط بالقوانين، بل أيضاً بتغيير الثقافة اليومية: داخل الأسرة، والمدرسة، ومكان العمل. يجب أن يتعلم الإنسان أن الحوار ليس تهديداً، وأن الاختلاف ليس عداءً، وأن البحث عن الأفضل هو مسؤولية الجميع.

فالمجتمع القوي ليس هو الذي يخلو من المشاكل، بل هو الذي يستطيع مواجهة مشاكله بشجاعة وحكمة. والمواطن الذي يشعر بالأمان في التعبير، يصبح شريكاً في البناء، لا مجرد متفرج على الأحداث.

إن الكرامة الإنسانية تحتاج إلى أكثر من العيش؛ تحتاج إلى الشعور بأن للإنسان قيمة، وأن صوته له مكان، وأن الحوار يمكن أن يكون طريقاً للإصلاح. فحين يقل الخوف ويزداد الوعي والمسؤولية، يصبح المجتمع أكثر قدرة على تجاوز أزماته وصناعة مستقبل أفضل.

لا يمكن لأي مجتمع أن يستقر دون وجود الثقة. فالثقة هي التي تجعل المواطن يطمئن إلى أن حقوقه محفوظة، وأن العمل الشريف له قيمة، وأن التعامل بين الناس يقوم على الصدق والاحترام.

لكن عندما تنتشر مظاهر الظلم، والغش، والسرقة، واستغلال حاجة الآخرين، فإن أول ما يتضرر هو شعور الناس بالعدالة. فالعامل الذي يتعب من أجل كسب رزقه، والتاجر الذي يحاول احترام القانون، والمواطن الذي يؤدي واجباته، قد يشعر بالإحباط عندما يرى أشخاصاً يحاولون تحقيق الربح بطرق غير مشروعة.

الغش التجاري لا يضر بالمستهلك فقط، بل يضر بالاقتصاد كله. فعندما تُباع منتجات غير مطابقة أو تُستغل ثقة الناس لتحقيق أرباح غير عادلة، فإن ذلك يؤثر في التجار النزهاء، ويضعف المنافسة الشريفة، ويجعل المواطن يفقد الثقة في بعض المعاملات.

كما أن الفساد المالي والإداري يمثل خطراً كبيراً، لأنه يحول المال أو النفوذ إلى وسيلة للحصول على ما لا يستحقه الإنسان. فالمجتمع الذي تنتشر فيه الرشوة أو استغلال المنصب يفقد جزءاً من طاقاته، لأن الكفاءة والعمل قد يتراجعان أمام المحسوبية والمصلحة الشخصية.

وفي مجال الوظيفة، يشعر بعض الموظفين بالظلم عندما يرون أن الاجتهاد لا يكافأ دائماً، أو أن الترقيات والفرص لا تعتمد فقط على الأداء والكفاءة. فالعدل داخل أماكن العمل ليس مطلباً للموظفين فقط، بل هو شرط لتطور المؤسسات.

أما القروض والديون، فهي أصبحت جزءاً من حياة كثير من الأسر بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة والرغبة في تحسين ظروف الحياة. وقد تكون القروض وسيلة للمساعدة إذا استُعملت بتخطيط ومسؤولية، لكنها قد تتحول إلى عبء ثقيل عندما تتجاوز قدرة الشخص على السداد.

ويشعر بعض المواطنين بأنهم يعيشون بين ضغط الحاجة وضغط الالتزامات المالية. راتب محدود، ومصاريف متزايدة، وأقساط شهرية، تجعل بعض الأسر

تعيش تحت توتر دائم. ولهذا فإن الثقافة المالية، وحسن التخطيط، ومعرفة القدرة الحقيقية على الاقتراض، أمور ضرورية لحماية الأسر.

كما أن المجتمع يحتاج إلى ترسيخ قيمة الأمانة في الحياة اليومية. فمحاربة الفساد لا تبدأ فقط بالقوانين، بل تبدأ أيضاً من سلوك الفرد: في البيع والشراء، في العمل، في احترام حقوق الآخرين، وفي رفض الاستفادة من الظلم.

إن المال وسيلة لبناء الحياة، لكنه عندما يصبح أهم من القيم، قد يتحول إلى سبب للنزاع وفقدان الثقة. فالنجاح الحقيقي ليس فقط في جمع الثروة، بل في الطريقة التي يصل بها الإنسان إليها، وفي أثرها على نفسه وعلى مجتمعه.

إن بناء مجتمع قوي يحتاج إلى اقتصاد نزيه، وإدارة شفافة، وعلاقات تقوم على الصدق. فحين يشعر المواطن أن القانون يحميه، وأن العمل الجاد يُكافأ، وأن الغش والظلم لا مكان لهما، يعود الأمل ويصبح الإنسان أكثر استعداداً للمساهمة في بناء وطنه.

فالعدل ليس مجرد شعار، بل هو أساس الاستقرار. والمجتمع الذي يحافظ على الأمانة في المال والعمل والتعامل، هو المجتمع الذي يستطيع أن يحقق التنمية ويحفظ كرامة أفراده.

خاتمة الكتاب

المغرب بين الألم والأمل... الإنسان أولاً

بعد رحلة طويلة بين صفحات هذا الكتاب، نكتشف أن المجتمع المغربي يعيش تحولات عميقة، بين صعوبات اقتصادية واجتماعية، وبين رغبة قوية في بناء مستقبل أفضل. فالفقر، والبطالة، وصعوبة السكن، ومشاكل التعليم والصحة، وضغوط الحياة اليومية، ليست مجرد أرقام أو عناوين، بل هي قصص إنسانية يعيشها رجال ونساء وشباب وأطفال في مختلف المناطق.

لقد رأينا كيف يمكن للفقر أن يؤثر في الأسرة، وكيف يمكن للبطالة أن تضع الإنسان أمام تحديات نفسية واجتماعية كبيرة، وكيف يمكن أن تصبح صعوبة الحياة سبباً في توتر العلاقات داخل البيوت. لكننا رأينا أيضاً أن الإنسان

المغربي يمتلك قدرة كبيرة على الصبر والمقاومة، وأن كثيراً من الأسر تواصل الكفاح من أجل أبنائها رغم قسوة الظروف.

إن مشاكل المجتمع لا يمكن تفسيرها بسبب واحد فقط، فهناك عوامل اقتصادية وثقافية وتعليمية وأسرية تتداخل فيما بينها. لذلك فإن الحلول تحتاج إلى رؤية شاملة تقوم على تحسين التعليم، وتوفير فرص العمل، وتقوية الخدمات الصحية، ودعم الأسرة، ومحاربة الفساد، وترسيخ العدالة وتكافؤ الفرص.

فالطفل الفقير لا يحتاج فقط إلى المساعدة، بل يحتاج إلى فرصة حقيقية للتعلم وتحقيق أحلامه. والشاب العاطل لا يحتاج فقط إلى الانتقاد، بل يحتاج إلى تكوين وعمل وأفق واضح للمستقبل. والأسرة التي تعاني لا تحتاج إلى الأحكام، بل تحتاج إلى الدعم والتوجيه والحماية.

كما أن بناء المجتمع لا يقع على عاتق الدولة وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة بين المؤسسات، والأسرة، والمدرسة، والإعلام، والمجتمع المدني، وكل مواطن. فالسلوك اليومي للفرد له أثر كبير: احترام القانون، المحافظة على البيئة، الصدق في العمل، احترام الآخرين، وتربية الأبناء على المسؤولية.

إن التكنولوجيا، رغم مخاطرها، يمكن أن تكون فرصة كبيرة إذا استُعملت في التعلم والإبداع والعمل. والشباب، رغم التحديات التي تواجههم، ليسوا جيلاً ضائعاً، بل جيلاً يحتاج إلى الثقة والتوجيه والفرص.

ويبقى الإنسان هو محور كل تنمية. فلا قيمة للمشاريع إذا لم يشعر المواطن بالكرامة، ولا معنى للتقدم إذا بقي جزء من المجتمع يشعر بالتهميش أو فقدان الأمل. فالوطن القوي هو الذي يحمي ضعفاءه، ويمنح أبناءه فرصاً عادلة، ويكافئ الاجتهاد والعمل.

إن المغرب، بكل تنوعه الثقافي والجغرافي والبشري، يمتلك مقومات كبيرة للتقدم. لكنه يحتاج دائماً إلى الاستثمار في الإنسان: في عقله، وتعليمه، وصحته، وأخلاقه، وقدرته على المشاركة في بناء المستقبل.

وفي النهاية، فإن الفقر ليس نهاية الطريق، والبطالة ليست نهاية الحلم، والظروف الصعبة ليست حكماً أبدياً على الإنسان. فكم من شخص بدأ من ظروف قاسية ووصل بفضل العلم والصبر والعمل.

إن الرسالة الأساسية لهذا الكتاب هي أن المجتمع لا يتغير بالشكوى فقط، ولا بالنقد فقط، بل بالوعي والعمل والإصلاح. فكل أسرة تربي أبناءها على القيم، وكل معلم يؤدي رسالته، وكل عامل يعمل بإخلاص، وكل شاب يرفض الاستسلام، هو جزء من بناء مغرب أفضل.

مغرب تكون فيه الكرامة حقاً للجميع، والفرصة متاحة للجميع، والإنسان هو الثروة الأولى والأهم.